

RECEIVED

حاشية

العالم العلامة شيخ الاسلام الشيخ ابراهيم
اليجورى المسماة بتحقيق المقام على
كفاية العوام في علم الكلام لشيخه
الشيخ محمد الفضال نعمدهما
الله برحمته واسكنهما
فسيح جنة
آمين

(وبالمجلس الثمن المذكور)

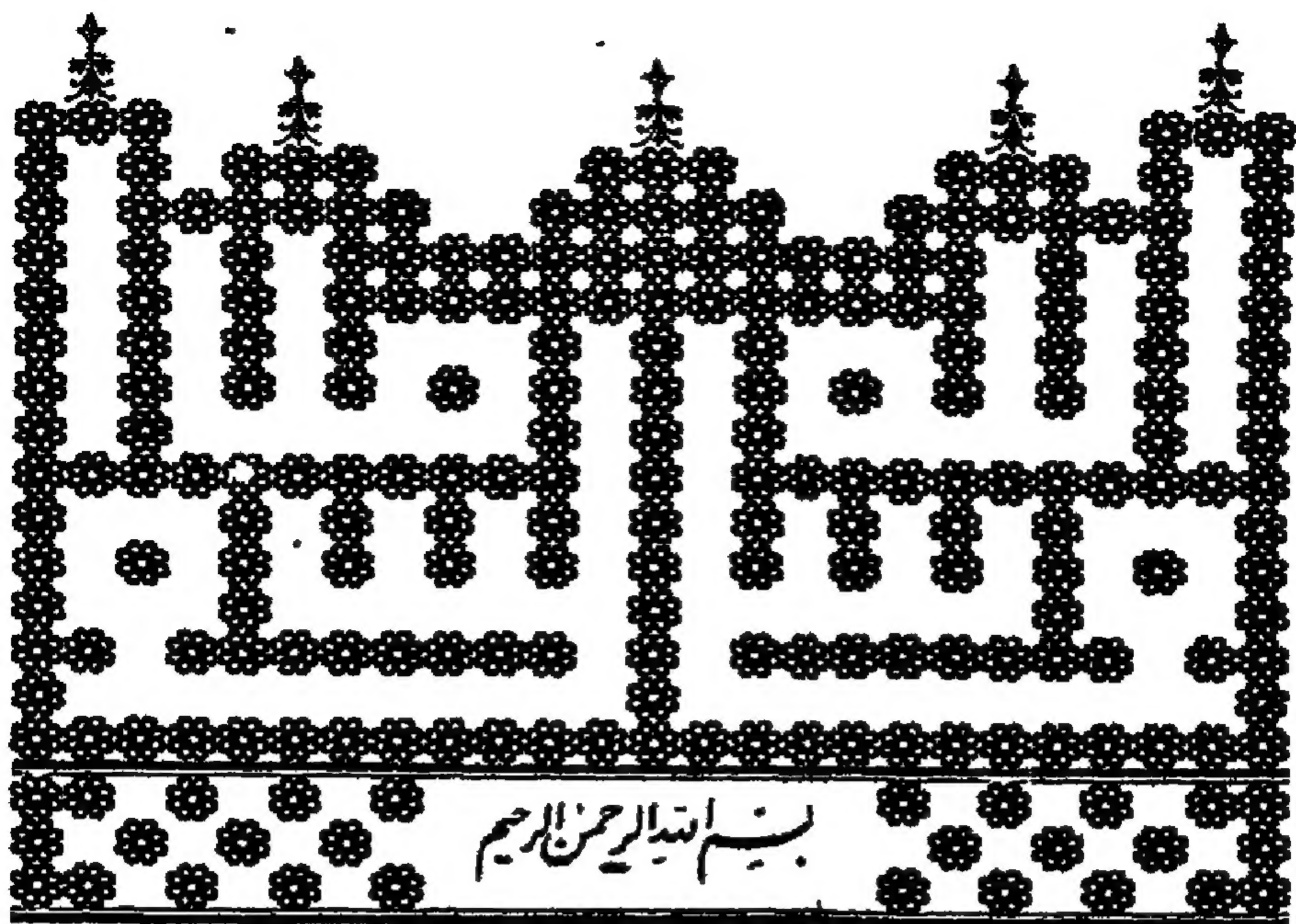


طبع بطبعة دار الفکر في بيروت

على نسخة مصححة

عيسى البابي الحلبي ومتركة

بمطبعة دار الفکر في بيروت



الحمد لله العالم بالكيانات والجزئيات المصنف سبحانه وتعالى بجميع الكمالات وأشهد أن لا إله إلا الله
 الخالق للحوادث في الذات والصفات بأشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله أفضل المخلوقات صلى الله عليه
 وعلى آله وصحبه ذوى الجود والكرامات صلاة وسلاماً دائماً تنجوا بهما من الفتانات ﴿و بعد﴾ فيقول
 الفقير إلى رحمة ربه إبراهيم البيهقوري الضعيف ابن محمد غفر الله له اللطيف الكريم قد طلب من شيخنا العالم
 العلامة الحبر البحر الفهامة من هو الاتصال الحيدة وإلى مولانا الشيخ محمد الفضالي بعض الإخوان كتابة
 على رسالته المسماة بكفاية العوام فيما يجب عليهم من علم الكلام فأذن لي الشيخ في الكتابة عليها فأنشروا
 صرى لذلك والله أعلم بما هنالك فلفت عليها كلمات لطيفة بعبارة مستحسنة شريفة فجاءت بحمد
 الله حاشية نافعة وأرجو أن تكون القبول ساطعة ﴿وسميتها تحقيق المقام على كفاية العوام فيما يجب
 عليهم من علم الكلام﴾ والله أسأل أن ينفع بها وهو حسبي ونعم الوكيل وكفيلي فيانعم الكفيل (قوله
 بسم الله الرحمن الرحيم) ابتداء بها اقتناء بالكتب السماوية التي أشرفها الكتاب العزيز وعملاً بخبر كل أمر ذي
 بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أتراؤه أجنم أو أقطع روايات أي كل فعل ولو قولاً لا تذكر البسملة
 في أوله الخ والبال يطلق على معان منها الحال والقلب والحوث العظيم كافي القاموس والمراد به هنا الحال فيكون
 المعنى كل أمر ذي بال يهتم به شرعاً بقيل المراد به القلب على أن المراد قلب ذلك الأمر على سبيل الاستعارة
 بالكناية حيث شبه الأمر المهم به شهاباً ناسناً بجماع الشرف وطوى لفظ المشبه به ورمز إليه بشيء من لوازمه
 وهو البال وقوله فهو أتراؤه أقطع النصب والجنم الذي ذهب أنامله من الجنام والاقطع مقطوع
 للبد والكلام على كل من باب التشبيه بليغ وهو ما حذف فيه الأداة والوجه ومن باب الاستعارة المصروفة على
 الخلاف بين الجمهور والسعد في نحو يبدأ أسد ثم إن جعلت الباء أصلية وهو الأرجح احتاجت إلى متعلق تتعلق
 به ويجوز أن يكون فعلاً أو اسماً خاطئاً أو عاملاً مؤخر أو مقدماً وذلك إن كانت صادرة من العباد فإن كان أخباراً
 من الله فلا يجري ذلك لأن المعنى بسم الله كان كل شيء ومنه تكون الأشياء فتكون الباء مشيرة لجميع العقائد
 كذا ذكره بعض أئمة التفسير وجهه أن المراد بالاسم المسمى والمعنى بالمسمى وهو الذات وجد كل شيء ولا

يوجد الا من اتصف بالوجود والقسم الى آخره ان المحذوفات المقدرة في القرآن قيل انها منه وقيل انها ليست منه ونوقش الاول بأنه يلزم عليه تألف القرآن من الحوادث والقديم والمركب منها حادث فيلزم أن القرآن حادث وأجيب بأن الكلام هنا في القرآن اللفظي ولا شك أنه بجميع أجزائه حادث ونوقش الثاني بأنه يلزم عليه احتياج القرآن لغيره وهو نقص وأجيب بأن لا نسلم كون ذلك نقصا لان احتياجه اليها ليس من حيث تمام معناه حتى يكون نقصا بل من حيث تمام اللفظ لاقتضاء المقام لذلك والثاني هو قول الجمهور وهو الاصح لان القرآن هو اللفظ المنزل على سيدنا محمد ﷺ المتعبد بتلاوته المتعبدى باقصر سورة منه وهذه ليس بمنزلة بل مرادة الله تعالى والباء للاستعانة والمصاحبة على وجه التبرك والاسم مشتق من السمو وهو العلو وقيل من السمة وهي العلامة واختلف فيه فقيل هو غير المسمى وقالت الاشاعرة هو عين المسمى والاول محمول على ما اذا أراده الدال والثاني على ما اذا أراده المدلول والله علم على الذات الاقدس فهو علم شخص وان كان لا يقال ذلك الا في مقام التعليم وليس فيه غلبة أصلا خلافا لمن زعم ذلك والرجح ما أخذ من الرجح وهي رقة في القلب تقتضي التفضل والاحسان وهي بهذا المعنى مستحيلة عليه تعالى وكل شيء استحال عليه تعالى باعتبار مبدئ مجاز اطلاقه عليه تعالى باعتبار غايته فهي في حقه تعالى بمعنى الاحسان والرجح بمعنى المحسن فيكون مجازا من سلا تبيينا من اطلاق السبب وارادة المسبب وانما كان تبيينا لان جريان التجوز في المشتق بالنسبة لجريانه في أصله وهو المصدر وهكذا يقال في الرحيم واعلم ان جملة البسملة يصح أن تكون خبرية باعتبار متعلقها المحذوف كابتدى أو أوقف لان حصول ذلك لا يتوقف على التلفظ بها فانطبق عليها ضابط الخبر اذ هو الذي لا يتوقف حصول مدلوله على التلفظ به والمعنى هنا أوقف حال كوني مستعينا على تأليقي أو حال كون تأليقي مصحوبا باسم الله ويصح أن تكون انشائية باعتبار الاستعانة أو المصاحبة اللفظيتين لان ذلك لم يحصل الا بالتلفظ بها كما هو ضابط لانشاء اذ هو ما حصل مدلوله بالتلفظ به والحاصل أن جملة البسملة يصح أن تكون خبرية باعتبار المتعلق وأن تكون انشائية باعتبار معنى الباء وهو الاستعانة أو المصاحبة والكلام على البسملة كثير وشبه وقد أفردت برسائل كثيرة فمن أراد مزيدا للكلام عليها فليراجعها (قوله الحمد لله) أتى به اقتداء بالكتاب العزيز وعملا برواية كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله الحديث وجمع بين الجنتين عملا بروايي البسملة والجملة وإشارة الى أنه لا تعارض بينهما اذا لا ابتداء نوعان حقيقي وهو الابتداء بما تقدم أما المقصود ولم يسبقه شيء وإضافي وهو الابتداء بما تقدم أمام المقصود يسبقه شيء أم لا وقدم البسملة عملا بالكتاب والاجماع والحمد لله الثناء على الجليل الاختياري على جهة التعظيم سواء تعلق بالقضائل أي الصفات التي لا يتوقف تحققها على تعدد أثرها للغير أم بالقواضل أي الصفات التي يتوقف تحققها على تعدد أثرها له فالاولى كالعلم والثانية كالكرم والثناء اسم مصدر لا تثنى اذا ذكر ما يدل على الاتصاف بالجليل وعرفا فعل ينبي عن تعظيم المنعم من حيث أنه منعم على الخادم أو غيره واعلم أن اركان الحمد خمسة حامد ومحمود ومحمود عليه وصيغة فاذا جئت زيد بالكونه أكرمك بقولك زيد عالم فانت حامد وزيد محمود والا كرام محمود عليه أي لاجله وثبوت العلم الذي هو مدلول الصيغة محمود به وقولك زيد عالم هو الصيغة وان المحمود عليه يشترط أن يكون اختياريا بحقيقة أو حكما والمراد بالحكمي ما كان منشأ لافعال اختيارية كذات الله وقدرته أو ملازم للمنشأ كالسمع والبصر والكلام ونحوها مما لا ينشأ عنه فعل اختياري وأما المحمود به فلا يشترط أن يكون اختياريا بل تارة يكون اختياريا كالكرم وتارة يكون اضطرارا كحسن الوجه وأن المحمود به والمحمود عليه يختلفان ذاتا واعتبارا كالثال المتقدم وقد يتحدان ذاتا ويختلفان اعتبارا كان يكون كل منهما الكرم ولكن من حيث كونه باعثا على الحمد يقال له محمود عليه ومن حيث

كونه مدلول الصيغة يقال له محمود وهو أن أقسام الجدار بعينه قديم ولقد قديم وهو جلد الله نفسه بنفسه لا وجود قديم لحادث وهو جلد الله بعض عبادوه هذان الجدران قديمان وما ينبغي التنبه كما قال بعضهم إن الحمد القديم هو نفس الكلام القديم باعتبار دلالة على السكالات وجود حادث لقديم وهو جلد العباد لله تعالى وجود حادث وجود جلد العباد بعضهم بعض وهذا الجدران حادثان وأل في الحمد أما للمهدأ ولا استقرار أو للجنس واللام في الله أما للاستحقاق أو للاختصاص أو للكل لكن إن جعل المهدود الحمد القديم فقط امتنع جعل اللام للكل بخلاف ما وجعل جلد من يعتد بحمده كحمد الله وحمد أنبيائه وأوليائه فإنه يصح تقديرها للكل من الثلاثة وكذا على جعل آل للاستغراق أو للجنس في ضمن أفرادها أن لو حظ التركيب والاجتماع بالنسبة للقديم لغير الملك والنسبة للحادث لكل منها والجملة خبرية لفظاً انشائية معني ويصح أن تكون انشائية لفظاً ومعني بناء على أنها وضعت في عرف الشارع لإنشاء الحمد كصيغ العقود ويرد على الاحتمالين أن العبد لا يمكنه إنشاء مضمون الجملة الذي هو اختصاص الحمد أو استحقاقه له اذ هو ثابت أزلاً وأجيب بان المراد إنشاء التثنية بمضمون الجملة لا إنشاء مضمونها ذلك أن جعلها خبرية لفظاً ومعني فيكون المعنى أخبركم بأن كل جلد مختص به تعالى أو مستحق له لا يقال الاخبار بشئ ليس من أفراد ذلك الشئ فلا يلزم من الاخبار بان الجملة كون الشخص حامداً فلم يحصل مقصود الشارع وهو اتصاف الشخص بكونه حامداً لا أنا تقول محل كون الاخبار بالشئ ليس من أفراد ذلك الشئ ما لم تناوله حقيقة كالخبر بقيام زيد في قولك زيد قائم فإن حقيقة لا تناول الاخبار به أي لا يمد فرداً داخلها أما اذا تناولت وعدداً خلافاً فيكون الاخبار بهذا الشئ فراد من أفراد ولا شك أن ما هنا من هذا القبيل فإن الاخبار بان الجملة من أفراد الحمد لأنه يصدق عليه أنه ثناء على الله تعالى أي ذكره بخير فيعد الخبر بذلك حامداً فحصل مقصود الشارع (قوله المنفرد بالابحاد) أي الذي اختص بالابحاد الأشياء اختيارياً واضطرارياً بخبرها وشرها وإن كان لا يجوز نسبة الشر إليه تعالى إلا في مقام التعليم ففي كلامه إشارة إلى مذهب أهل السنة من واحدانية الأفعال ورد ذلك المعتبر من أن العبد يخلق أفعاله الاختيارية كاسيأتي والابحاد هو إزاز الممكن من العدم إلى الوجود فإن قلت لم اقتصر على الابحاد مع أنه كما افترد سبحانه وتعالى به أفراد بالعدم قلت اقتصر عليه لكونه هو المتفق عليه عند أهل السنة وأما العدم فقد خالف فيه إمام الحرمين حيث قال بان الممكن ينعدم بنفسه بسبب قطع الله عنه أسباب الوجود كاسيأتي إن شاء الله تعالى وهذا أدق من جواب بعضهم بان فيه اكتفاء وعليه فأنما ارتكبه لأجل السجع لا يقال كان عليه أن ينبه على أفراد الله تعالى بآيات الأحوال الحادثة ككون زيد عالماً لا أنا نقول أما ترك التنبية على ذلك لكون التحقيق عدم ثبوت الأحوال كما سيذكره فيما يأتي ولا ينبغي ماقى كلامه من براعة الاستهلال وهي أن يشير المتكلم في طاعة كلاءه إلى مقصوده أما براعة المطلب فهي تقديم الثناء على المقصود وأما براعة المقطع فهي الاتيان بما يشعر بالانتهاء كقولهم في الآخر ونسأله حسن الختام وانظر هل ورد إطلاق المنفرد عليه تعالى أولاً أما على وروده فظاهر وأما على عدم وروده وهو الظاهر فكيف يطلق عليه تعالى مع أن أسماءه توقيفية أي يتوقف جواز إطلاقها عليه تعالى على ورودها في كتاب أو سنة صحيحة أو حسنة أو إجماع إلا أن يقال جرى الشيخ في ذلك على طريقة أبي بكر الباقلاني من تجويز إطلاق ما لم يرد فيه اذن ولا منع وكان تعالى متصفاً بمعناه ولم يكن موهوماً باستحليل في حقه تعالى ثم رأيت بعضهم تحريراً ينبغي التعويل عليه وهو أن النزاع إنما هو في الإطلاق على سبيل التسمية الخاصة لا في الإطلاق على سبيل الوصفية الكلية والفرق بينهما في الحوادث أن كل واحد يطلق عليه عبد الله بالمعنى الوصفي ولا يلزم أن يكون علماً لكل أحد فليتأمل وعلى هذا

المنفرد بالابحاد

فكلام الشيخ ظاهر مطلقاً (قوله والصلاة) هي اسم مصدر لصلى والمصدر التعلية ولم يعبر بهما لهما
العذاب وإنما أتى بالصلاة على النبي ﷺ خبر كل كلام لا يبدأ فيه بذكر الله ثم بالصلاة على فهو
أقطع أكتنع وهو وإن كان صحيحاً يعمل به في فضائل الأعمال وخبر من صلى على في كتاب لم تزل الملائكة
تستغفر له مادام اسمى في ذلك للكتاب واختلف هل لفظ الصلاة من قبيل المشترك المعنوي أو اللفظي
والحق الأول كما استصوبه ابن هشام في مغنيه وفسرها بالعطف بفتح العين وتختلف حقيقة باختلاف
المصلى فإن كان المولى سبحانه وتعالى فعناء الرجة لكن إن تعلقت بالنبي ﷺ وكذا بقى الأنبياء
والملائكة قلنا زيادة الرجة وهذه الزيادة تتفاوت بحسب مراتبهم وإن كان الملائكة فعناء الاستغفار
لكن لا يختص بصيغته بل يكون بأي صيغة كانت وإن كان غيرهم فعناء الدعاء والمراد بالغير ما يشمل
الجمادات لثبوت صلاتها فيها رواه الحلبي في السيرة من أنه كان عليه الصلاة والسلام إذا أراد أن يقضى حاجة
الإنسان بعد عن الناس فلا يمر بحجر ولا شجر ولا مدر إلا يقول الصلاة والسلام عليك يا رسول الله اه
ومتقضى تفسير الجمهور الثاني حيث قالوا الصلاة من الله الرجة ومن الملائكة الاستغفار ومن غيرهم تضرع
ودعاء والفرق بين المشترك اللفظي والمعنوي أن الأول هو ما تعدد وضعه ومعناه كعين قائمها وضعت للباصرة
بوضع وللجارية بوضع وللذهب بوضع والثاني هو ما اتحد وضعه ومعناه واشتركت أفراد في هذا المعنى
كأسد قائم وضع مرة واحدة لمعناه وهو الحيوان المفترس واستدل ابن هشام على ما قاله بأمور منها أن الأصل
عدم تعدد الوضع ومنها أن ما قاله أوفق بآية إن الله وملائكته يصلون على النبي وأما ما قاله الجمهور فليس كذلك
لأنه يصير معنى الآية إن الله يصلى أي يرحم والملائكة تصلى أي تستغفر بأيها الذين آمنوا صلوا أي ادعوا وهذا
غير لائق بالامر بالافتداء ولما أسشعر بعضهم بهذا قال إن الصلاة معناها الدعاء مطلقاً وكأن الله يطلب من
ذاته إيصال الخير وهو كلام هائل كما قاله بعض المحققين ولو قيل إنه اقتداء في مطلق الاعتناء لكان أحسن من
هذا والمشهور في هذه الجملة أنها خبرية لفظاً انشائية معنى أي اللهم صل ويصح أن تكون خبرية لفظاً ومعنى
فإن قلت يلزم على ذلك أن القائل الصلاة على سيدنا محمد يأت بمقصود الشارح لظاهر قوله تعالى يا أيها الذين
آمنوا صلوا عليه قلت لا يلزم ذلك لما صرحوا به من أن المقصود من الصلاة لازماً وهو تعظيمه ﷺ
ولا شك أن الخبر بان الله صلى على النبي قد عظمه ﷺ والصحيح أنه ﷺ كبقية الأنبياء
ينتفع بصلاتنا عليه لكن لا ينبغي للمصلى أن يقصد ذلك لما فيه من إساءة الأدب بل يقصد أنه مفتقر
له ﷺ وأنه يتوسل به إلى ربه في نيل مطلوبه لأنه الوسيلة العظمى في إيصال النعم إلينا وقيل إن
المنفعة عائدة على المصلى ليس إلا وأنه يجوز ما جرت به العادة بعد القرآن من قولهم اجعل ثواب ذلك
أو مثله إلى حضرة النبي ﷺ أو زيادة في شرفه كما قاله جماعة من المتأخرين وأفتى به الشهاب الرملي
وقال إنه حسن مندوب إليه خلافاً لمن وهم فيه لأنه ﷺ أذن لنا بأمره بنحو سؤال الوسيلة له من
كل دعاء فيه زيادة تعظيم وإلى هذا أشار الشيخ السجاعي بقوله

والصلاة

وصححوا بأنه ينتفع • بذى الصلاة شأنه مرتفع
لكنه لا ينبغي التصريح • لنا بهذا القول وذا صحيح
وجائز بقول شخص اجعلا • ثواب ذا المصطفى من قد علا
أو مثله مقدماً لحضرته • أوزده تسريفاً لأعلى رتبته
أذ الزيادات التي في الفضل • لربنا لا تنهى بالعقل
ومنع بعضهم لاهتمام القرب • لحضرة النبي سيد العرب

قد رده المحققون قاعراً • وأجد للكريم ربي وكفى

بقي ان ابا اسحق الشاطبي صرح بان الصلاة على النبي ﷺ من العمل الذي لا يدخله رياء أي لا يقطعها بل هو مقبول قطعاً وقال بعضهم ان لها جهتين بالنسبة له ﷺ لا يقطعها الرياء وبالنسبة للمصلي يقطعها كذا نقله بعض المحققين وأقره لكن رأيت معزراً لبعضهم وسمعت من الشيخ ان المعتمدان الصلاة عليه ﷺ يدخلها الرياء حتى بالنسبة للنبي ﷺ (قوله والسلام) وهو اسم مصدر لسلم والمصدر للتسليم ولم يعبر به لمناسبة الصلاة وقرن بينه وبين الصلاة لظاهر قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً وحذرا من كراهة الافراد على يأتي وهو بمعنى التأمين والمراد تأمينه ﷺ مما يخاف على امته او على نفسه اذ المرء كلما اشتد قربه من الله تعالى اشتد خوفه منه فقد قال عليه الصلاة والسلام اني لاخوفكم من الله وقيل بمعنى التحية والمراد بها في حقه تعالى أن يخاطبه بكلامه لتقديم خطابا دالا على رفته مقامه ﷺ ولم يرتض بعضهم التفسير الاول وان ذكره السنوسي وغيره لانه ربما أشعر بمظنة الخوف والنبي ﷺ بل وأتباعه لاخوف عليهم وان قال اني لاخوفكم من الله فهذا مقام عبوديته في ذاته واجلاله لولاهم وتوهم بعضهم أن المراد بالسلام اسمه تعالى والمعنى حينئذ الله راض أو حفيظ على سيدنا الخ قال شيخ شيخنا وبالجملة لا تكرر نبوت السلام اسما من اسمائه تعالى ولكن يبعد جله عليه في نحو هذا الموضع وافراد الصلاة عن السلام وعكسه مكروه عند المتأخرين بشروط ثلاثة أن يكون مناوأن يكون من غير داخل الحجر الشريفة وأن يكون في غير الوارد أمانته ﷺ فلا لانه حقه وأما داخل الحجر الشريفة فاولى له السلام وأما في الوارد فلا يكره وكراهة الافراد خاصة بنينا ﷺ وقيل جارية في غير بنينا أيضا لأنها أخف قال ابن عبد الحق محل الكراهة ما لم يجمعهما كتاب أو مجلس واحد اه وقال ابن الجوزي ان الجمع بين الصلاة والسلام هو الاول ولو اقتصر على أحدهما جاز من غير كراهة فقد جرى على ذلك جماعة من السلف والخلف منهم الامام مسلم في أول صحيحه والامام أبو القاسم الشاطبي اه (قوله على سيدنا) خبر عن الصلاة والسلام بتقدير المتعلق مثنى أي كاتنان ويصح أن يقدر مفردا ويكون خبرا عن أحدهما وحذف خبر الآخر لدلالة المذكور عليه لامن باب التنازع لانه لا يجري في اسم المصدر على الصحيح وفي آتيانه بعل إشارة إلى شدة المحسن والسيد هو التولي للسواد أي الجماعة الكثيرة فيلزم أن يكون أعظمهم وهو المقصود وقيل هو الكامل باطلاق أي من جميع الوجوه وفي سائر الحالات ويطلق أيضا على الشريف وعلى المالك للعقلاء واطلاق السيد عليه ﷺ موافق لحديث أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا نخر واختلف هل الاول ذكره في الحديث الذي لم يدكر فيه كحديث قولوا اللهم صل على محمد ومحمد وآله لا بد من عدم ذكره فيه مراعاة للوارد والراجع منهما الاول لان فيه امثال الاسر وزيادة وحديث لا تسودوني في صلاتكم باطل والضمير في سيدنا لجميع الخلق اذ لا شك في سيادته ﷺ على الجميع حتى الانبياء والمرسلين والملائكة (قوله محمد) يصح فيه اوجه الاعراب الثلاثة والراجع منها من حديث الاعراب الجر بدلا أو عطف بيان لانه لا يجوز الى تقدير بخلاف النصب والرفع وما يرد على البدلية من أن المبدل منه في نية الطرح والرجح أجيب عنه بأجوبة ثلاثة الاول أنه أمر أغلبي الثاني أن ذلك بالنسبة لعمل العامل الثالث أن معناه كما قال الدماميني ان البديل ليس موضعاً للبديل منه كالنعت وأولها من حيث التعظيم الرفع لما فيه من الاستقلال وعدم التبعية ولا جل ان يكون الاسم مرفوعاً وعمدة كما ان المسمى مرفوع الرتبة وعمدة الخلق وهو علم مفعول من اسم مفعول للفعل المضعف أي الذي تكرر بعينه ومعناه في الاصل من كثرة جداوله لكثرة خصاله الجيدة فسمى به بنينا رجاء كثرة خصاله الجيدة المقتضية لكثرة جداوله وقد حقق الله ذلك الرجاء

والسلام على سيدنا محمد

كما سبق في علمه قال الشيخ الملاوي وقد استنبط بعض العلماء من هذا الاسم لشرى عدة الرسل وهي ثلثاثة وأربعة عشر رسولا فقال فيه ثلاث ميات وإذا بسطت كلامها قلت ميم وعدتها بحساب الجمل تسعون فيتمحصل منها مائتان وسبعون وفيها ما وإذا بسطتها قلت حاء وعدتها بما ذكر تسعة وفيه دال وإذا بسطتها قلت دال وعدتها بذلك خمسة وثلاثون فالجمله ما ذكر في الاسم الكريم اشارة الى أن جميع الكمالات الموجودة في المرسلين موجودة فيه اه والى هذا اشار بعضهم بقوله

ان شئت عدة رسل كلها جمعا • محمد سيد الكونين من فضلا

خذ لفظ ميم ثلاثا ثم حاء هكذا • دال نجد عددا للمرسلين علا

(قوله افضل) أي بتفضيل من الله تعالى لا بسبب زيادة كلاله كما وكيفان كالاتهم وان جزمنا بتلك الزيادة ومن اين لنا أنها سبب التفضيل حتى ندعى ذلك هذا ما ارتضاه الشيخ الملاوي ونقله اليوسى عن الامام ابن عباد في رسالته الكبرى وسيأتى ذلك عند قوله وما يجب اعتقاده ان افضل الخواص على الاطلاق نبينا الخ (قوله العباد) جمع عبد وهو الانسان حوا أورقيا قوله جوع كثيرة وقد نظمها ابن مالك في بيتين وذيلهما الجلال السيوطي بمثلهما ووطأ قبلهما بيت فقال

جوع لعبد لابن مالك نظمها • وزدت عليها مثلها فاستغدد وجد

عباد صبيد جمع عبد وأعبد • أعابد معبوداء معبدة عبد

كذلك عبادان وعبدان أثبتا • كذلك العباد ارامدان شئت أن تعد

وقد زيد أعباد عبود عبدة • وخفف بفتح والعبدان ان تشد

وأعبدة عبودون ثمت بعدها • هيبدون معبودا بقصر فخذ تشد

أفضل العباد وعلى آله

وقوله خفف بفتح راجع للثلاثين قبله وقوله ان تشد أي فتقول عبادان بالتشديد وان لم تشد فقل عبادان بالتخفيف وكسر اللام وجملة ما ذكر اثنان وعشرون لابن مالك أحد عشر وزاد السيوطي مثلها وقد زاد صاحب القاموس جمعان لم يذكرهما وهما معا بدو عبد كنس وجعل أعابد جمع الجمع كما يعلم ذلك بالوقوف على عبارته فان قلت لم اقتصر على العباد مع أن النبي ﷺ أفضل من جميع الخلق قلت اقتصر على ذلك لاجل السجع وأيضا يلزم من تفضيله عليهم تفضيله على غيرهم لانهم أفضل منه وإذا كان صلى الله عليه وسلم أفضل من الافضل فهو أفضل من المفضل بالاولى (قوله وعلى آله) أي يعلى رداعلى الشيعة الزاعمين ورود حديث دال على عدم جواز الفصل بها وهو لا تفصلا بيني وبين آلى يعلى وهو مكذوب واشارة الى أن العطية الواصلة للنبي ﷺ أعظم من العطية الواصلة للآل وأصل آل أول كجمل بدليل تصغيره على أويل وقيل أهل بدليل تصغيره على أهيل ودليل الاول أوضح من دليل الثانى لامكان البحث فيه باحتمال أن أهيل تصغير أهل لا آل وأن أجاب بعضهم بأن تحسين الظن بالنقلة يدفع هذا الاحتمال ولا يضاف الا الى الشريف حقيقة أو صورة فالاول كأن يقال آل سيدنا محمد ﷺ والثانى كأن يقال آل فرعون وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه والمراد به مؤمنو بنى هاشم وبنى المطلب وكذلك المؤمنات وأما أولاد البنات فلا يدخلون وقيل كل مؤمن تقي وقيل أمة الاجابة أى من آمن به وأجابه ﷺ هذا والذي اختاره بعض المحققين أنه ان دلت قرينة على أن المراد به أهل بيته جل عليهم نحو اللهم صلى على سيدنا محمد وعلى آله الذين أذهب عنهم الرجس وطهرتهم تطهيرا أو على أن المراد به الاقبياء جل عليهم نحو اللهم صلى على سيدنا محمد وعلى سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد الذين ثلاث قلوبهم بانوارك وكشفت عنهم حجب أسرارك أو على أن المراد به الاتباع أو خلا عن القرينة جل عليهم نحو اللهم صلى على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد سكان

جنتك أو اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد والذي يظهر أن المراد هنا الاتقياء بدليل قوله أولى
 البهجة الخ (قوله وأصحابه) جمع صاحب كجاهل وأجهال على ما في التوضيح وإن لم يكن قياساً وصاحب
 كقرمو أقرء وإن كان شرطاً لمراد أفعال في فعل عند الجمهور اعتلال عينه كثوب وأتوب وقيل جمع صاحب
 بكسر عينه مأخوذ من صاحب بحذف الالف أو من صاحب بتحرر بك الساكن والمراد بالصاحب هنا الصحابي
 وهو من اجتمع بينه مؤمننا وبيننا ﷺ بعد البعثة في حال حياة كل في محل التعارف قال بعضهم
 وهو بالنسبة إلى الأرض والنسبة إلى الملائكة السماء لكن في كلام غير واحد إطلاق أنه الأرض ولا يحتاج
 لقول بعضهم ومات على الإيمان لأنه ليس شرطاً لأصل الصحبة وإنما هو شرط لدوامها فإذا ارتدوا للعياذ بالله
 تعالى انقطعت صحبته وإنما يشترطوا طول مدة الاجتماع لأنه لا اجتماع المؤمن معه ﷺ وإن كان
 في لحظة يحصل له من الأنوار الباطنة ما لا يدخل تحت حصر لأنه إذا كان ذلك مشاهداً في الاجتماع مع كثير
 من الأولياء فكيف بالاجتماع مع من هو أشرف الأنام عليه أفضل الصلاة والسلام وصطف الأصحاب على
 الآل من صطف الخاص على العام لشرفهم بناء على ما تقدم من أن المراد بهم الاتقياء (قوله أولى) أي
 أصحاب (قوله البهجة) أي الحسن كما في القاموس (قوله والرشاد) أي الاهتداء كما في القاموس
 (قوله وبعد) هي كلمة يوثق بها عند الانتقال من أسلوب إلى أسلوب آخر أي من نوع من الكلام إلى نوع
 آخر والنوع المنتقل عنه هنا جملة البسملة وما بعدها والنوع المنتقل إليه ما ذكره بعد من السبب الحامل له على
 التأليف وهو السؤال الآتي ويجوز في الظرف النظم على نية معنى المضاف إليه والنصب على نية لفظه واعلم
 أن الأصل الأصل مهما يكن من شيء بعد تخفيف مهما يكن مع البيان بمعنى أنه لم يأت شيء من ذلك من أول
 الأمر وأقيمت أمام مقام ذلك كذا يؤخذ من كلامهم وقد يقال كما يحسنه بعض المحققين أنهم تقيم المقام مهما
 وفي كلام ابن الحاجب ما يصرح بذلك ونص عبارته والتزموا حذف الفعل بعدها يعني أما والتزموا أن يقع
 بينها وبين جوابها ما هو عوض من لفعل المحذوف والصحيح أنه جزء من الجملة الواقعة بعد الفاء قدم عليها
 لغرض العوضية اهـ ثم إن بعض المؤلفين يعبر بما فيقول أما بعد وهو السنة لأنه ﷺ كان يأمر
 بكتبتها في مراسلاته وبعضهم يحذف أما بالمعنى المذكور ويأتي بدلها بالواو كما هنا بقي أن الظرف يحتمل أن
 يكون من معمولات فعل الشرط وأن يكون من معمولات الجزاء وهو الصحيح كما تقدم عن ابن الحاجب لما
 فيه من أبلغية التحقيق إذ عليه التعليق يكون على مطلق وهو وجود شيء في الدنيا سواء كان بعد البسملة وما
 بعدها أم لا بخلاف الأول فإن التعليق عليه يكون على مقيد بالبعدية المذكورة والمعلق على المطلق أبلغ في
 التحقيق من المعلق على المقيد كذا قالوا وفيه أن التعليق على وجود شيء بعدما ذكر على كل من الاحتمالين
 كما يظهر لمن له أدنى تأمل غاية الأمر أنه لم يصرح بالمقيد على الثاني بخلافه على الأول ولا ظهر من ذلك ما أفاده
 بعض المغاربة في توجيه الأولوية السابقة من أن الثاني أشد امتثالاً للامر بالبداة بالبسملة أو ما بعدها وذلك
 لأن صريحه أن الشروع في التأليف بعد البداية بمآذ كذا المعنى مهما يوجد من شيء فيقول بعد ما ذكر
 بخلاف الأول فإنه لا يفيد ذلك إلا الزوماً بواسطة كون الشرط بعد البسملة وما بعدها لأن المعنى عليه مهما يوجد
 من شيء بعدما ذكر فيقول العبد الفقير الخ فتأمل (قوله العبد) إنما أتى بهذا الوصف لأنه أحب الأوصاف
 إلى الله تعالى وأرفعها عند ملاقيه من الإشارة إلى كمال الله تعالى واحتياج غيره إليه وجه ذلك أنه دال على
 الخضوع والتذلل للولي تبارك وتعالى ولذا وصف رسول الله ﷺ به في المقامات العلية ك مقام
 الاسراء قال تعالى سبحان الذي أسرى بعبده ومقام انزال القرآن قال تعالى أنزل على عبده الكتاب ومقام
 الدعوة إليه قال تعالى وأنه لما قام عبد الله يدعوه إلى غير ذلك ومن ثم خير ﷺ بين أن يكون نبياً

وأصحاب أولى البهجة
 والرشاد (وبعد)
 فيقول العبد

ملكاً وأن يكون نبياً عبداً فاختار الثاني لعله بشرف العبودية وبما ينسب للقاضي عياض

وبما زادني شرفاً ونياً * وكنت بأخصى أطا الثريا

دخولي تحت قولك بأعبادي * وأن سيرت أجد لي نياً

(قوله الفقير) أي دائم الاحتياج أو كثيره فعلى الأول يكون صفة مشبهة وعلى الثاني صيغة مبالغة وهذا الوصف مأخوذ من قوله تعالى يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله (قوله إلى رجته) أي إحسانه أو إرادته فهي على الأول صفة فعل وعلى الثاني صفة ذات ولا يجوز عليه أن يقال اللهم اجعلني مستقر رجتك لأن مستقرها عليه القات ولا اجتماع فيها بخلافه على الأول فإنه يجوز ذلك لأن مستقرها الجنة والرب له معان خمسة عشر فظهما الشيخ السجاني بقوله

قريب محيط مالك ومدير * مررب كثير الخير والمول للنعم

وخالفنا للعبود جابر كسرنا * ومصلحنا والمصاحب الثابت القدم

وجامعنا والسيد احفظ فهذه * معان أت للرب فادع لمن نظم

(قوله تعالى) أي المتنزه عن كل ما لا يجوز عليه تعالى وقال في شرح الحصن الحصين ويمكن أن يكون بمعنى المنيع وهو الذي يمنع الوصول إليه ويستحيل الوصول إليه ويجوز حذف يائه على ما قرئ في التواتر وصلا ووقفاً وهو من أسماء تعالى الحسنى (قوله محمد) هو اسم الشيخ بدلاً وعطف بيان بناء على ما اشتهر من أن نعت المعرفة إذا تقدم عليها أعرب بحسب العوامل وأعربت هي بدلاً وعطف بيان بخلاف نعت النكرة فإنه إذا تقدم عليها نصب على الحال ونعرب هي بحسب العوامل ويصح أن يكون خبر المبتدأ محذوف أو مفعولاً لفعل محذوف فالجاء مستأنفاً استئنافاً أي بما يعني أنها واقعة في جواب سؤال مقدر فكأنه قيل من هذا العبد الفقير فقال هو محمد أو أعني محمداً مثلاً وقوله ابن صفة محمد على كل حال من أوجه الأعراب الثلاثة وهذه اللفظة ترسم بدون ألف بشرط أن تقع بين علمين مذكرين وأن يكون الثاني بالاول وأن يكون في وسط سطر أو آخره وقوله الشافعي اسم والده الشيخ (قوله الفضالي) هو وما بعده وصفان لمحمد فالاول نسبة للبلد المشهورة بمنية فضالة والثاني نسبة إلى امام الأئمة أبي عبد الله محمد بن ادريس الشافعي (قوله سألني) أي طلب مني من السؤال بمعنى الطلب وهو من الأعلى للادنى أمران كان طلب فعل والافهني وان كان من الادنى للأعلى فهو دعاء وان كان من المتساويين فهو التماس قال صاحب السلم

أمر مع استعلاء وعكسه دعا * وفي التساوي فالتماس وقعا

وهذه طريقة المعتزلة وبعض أهل السنة والحق أن الطلب في الأقسام كلها أمران كان طلب فعل والافهني أفاده بعض الثقات (قوله بعض الاخوان) بكسر الهمزة ويجوز ضمها كافي القاموس جمع أخ أصله أخو فرده الجمع لأصله كفتى وفتيان وهو جمع قياسي كما هو مقتضى كلام ابن مالك في السهيل لكن مقتضى كلامه في الخلاصة وشرح الكافية أنه غير قياسي والراد بهم الاصداقاء جلا على المتبادر فإن الكثيري الأخ بمعنى الصديق جمعه على اخوان وفي أحى الولادة جمعه على اخوة كإخوته بعضهم عن المختار ومن غير الكثير قوله تعالى إنما المؤمنون اخوة فلا يرد على ما ذكر نعم هو وارد على ظاهر كلام بعضهم من أن ذلك لازم لا كثير فقط وأجيب عنه بأن المعنى إنما المؤمنون كالأخوة (قوله أن أول) أن حرف مصدر بمعنى أنها آتية كون ما بعدها في تأويل مصدر معمول لسأل والتأليف ضم شيء إلى شيء آخر على وجه الالفة بضم الهمزة كما ضبطه بعضهم (قوله رسالة) نقل شراح المطالع أن الرسالة ما اشتملت على مسائل قليلة من فن واحد والمختصر ما اشتمل على مسائل قليلة من فن أو فنون والكتاب ما اشتمل على مسائل قليلة وكثيرة من فن أو فنون

الفقير إلى راحة ربه
التعالى محمد بن الشافعي
الفضالى الشافعي قد
سألني بعض الاخوان
أن أولف رسالة

محمد بن

قال رسالة أخصها والكتاب أهمها والمختصر أهم من الرسالة وأخص من الكتاب فهو أوسطها (قوله في التوحيد) استشكلت نظائر هذه الظرفية بأن أسماء العلوم كالتوحيد والفقهاء تطلق على القواعد وعلى الملوكات وعلى الأدراكات بقيدان يكون كل منهما عن دليل كأنص عليه بعضهم ولا معنى لظرفية الالفاظ المخصوصة التي هي مدلول أسماء الكتب ونحوها في ذلك وأجيب بأجوبة منها أن في معنى اللام والمعنى هنا رسالة محصلة للتوحيد وعلى هذا يصح ارادة كل من معانيه الثلاثة لكن بعضها أقرب من بعض ومنها أن في باقية على حقيقتها ويقدر مضاف أي في دال للتوحيد والظرفية حيث تدل على ظرفية الخاص في العام وعليه فالمراد من التوحيد القواعد ولا يصح أن يراد غيرها ولك ان تستغنى عن هذا المضاف وتكون الظرفية حيث تدل على ظرفية الدال في المدلول فان المعاني قوالب للالفاظ بالنظر للتكلم وأما بالنظر للسمع فينعكس الامر فتكون الالفاظ قوالب للمعاني كما سيأتي ان شاء الله تعالى (قوله فأجبت الخ) الفاء عاطفة لجلة أجبت على جلة سأل وهي التعقيب والاجابة بمحتمل أن تكون بالوعد وأن تكون بالشروع في التأليف بقوله اعلم الخ والتعقيب على كل ظاهر لانه في كل شيء يحسبه وقوله الى ذلك أي التأليف المفهوم من أولف (قوله نأحيان نحو العلامة الخ) النحو يطلق على معان ستة نظمها بعضهم في بيت فقال

قصد ومثل جهة مقدار قسم وبعض قاله الاخيار

والمناسب هنا أن يكون بمعنى القصد والمعنى قاصداً لقصد العلامة الخ أي قاصداً لقصد كقصد في تقرير الخ والثناء في العلامة لتأكيد المبالغة أما أصلها فقد استفيد من الصيغة لانها من صيغ المبالغة (قوله السنوسي) هو أبو عبد الله محمد بن الولي الصالح يوسف السنوسي المالكي المغربي التلمساني وهو من أظهر الله به الدين وتبحر في العلوم كلها وبلغ من الورع والزهد الغاية القصوى وتأليفه كثيرة مشهورة قل أن يوجد على وجه الارض تأليف يفيد معرفة الله بالبراهين القاطعة في اقرب زمان مثل عقائده لاسيما عقيدته الصغرى فانها أحسن مؤلفاته وأجمعها توفي يوم الأحد بعد عصر الثامن عشر من جادى الاخرى سنة خمس وتسعين وثمانمائة وعمره ثلاث وستون سنة وفاج ربح المسك بسبب موته وفبره مشهور في تلمسان يزاروه وهو منسوب لبني سنوس قبيلة بالمغرب والقول بأنه منسوب لسنوسه بلده التي نشأ فيها لا أصل له لعدم وجود بلد بالمغرب تسمى بذلك (قوله في تقرير) هو مصدر قرر الشيء اذا جعله في قرار والمراد به هنا تبين كيفية الدليل واقامته (قوله البراهين) جمع برهان وهو ما تركب من مقدمتين يقينيتين بخلاف الدليل فانه اهم من ذلك لانه عند المتكلمين يشمل المركب من المقدمتين المذكورين والمقر دكالعالم فانه دليل على وجوده تعالى من جهة حدونه على ما سيأتي ولا يخفى أن المراد بالبرهان هنا مطلق الدليل لا خصوص ما تقدم كما يعلم من استقصاء كلامه فليتأمل (قوله غير أني الخ) لفظ غير منصوب على الاستثناء من قوله نأحيان نحو الخ فانه بما يوهم أنه مرد العفائد أولاً ثم ذكر أدلتها جلة وانه ذكر الدليل على الوجه الذي ذكره السنوسي بأن يكون من غير زيادة بيان وتوضيح فدفع ذلك بقوله غير أني الخ (قوله أبيت الخ) فيه أنه لم يجر على ذلك في الجميع كما يعلم باستقصاء كلامه فتنبه (قوله بالدليل الخ) المناسب لقوله في تقرير البراهين أن يقول بالبرهان بجانب البرهان عليه وقد يقال عبر بذلك اشارته الى ما تقدم من أنه ليس المراد بالبرهان حقيقة بل المراد به مطلق الدليل (قوله بجانب المدلول) أي بصفة بحيث يكون من غير فاصل بينهما والجانب كالجانب والجنبه محركة شق الانسان وغيره كافي القاموس وحيث تدل على الكلام استعارة بالكناية حيث شبه المدلول بشئ له جانب تشبيهاً مضمراً في النفس وحذف اسم المشبه به واثبت شيئاً من لوازمه وهو الجانب (قوله وزدته توضيحاً) أي نبينا كما يؤخذ من القاموس (قوله له الخ) علة لكل من قوله أبيت الخ وقوله وزدته الخ وأخصر من هذا أن

في التوحيد فأجبت الخ الى ذلك نأحيان نحو العلامة الشيخ السنوسي في تقرير البراهين غير أني أبيت بالدليل بجانب المدلول وزدته توضيحاً لعلمي

تقول علة لقوله غيراني الخ (قوله بقصور الخ) أي عجز عن أن يتأمل في العبارات الصعبة فأتى بالدليل بجانب المدلول وزاد في التوضيح ليتوصل هذا الطالب وأمثاله إلى فهم علم التوحيد فجزاه الله عنا خيرا (قوله هذا الطالب) كان الاوفق بما سبق أن يقول هذا السائل والامر في ذلك سهل لان المعنى واحد (قوله فجاءت الخ) أي فتحققت وثبتت حال كونها متلبسة بحمد الله أي بالثناء على القرر رسالة الخ (قوله مفيدة) من أفاد أي حصل الفائدة وهي في اللغة ما حصلته من علم أو مال أو غيرها كالجاء فاقترص من اقتصر على العلم والمال لشرفهما وفي العرف المصلحة المترتبة على الفعل من حيث هي ثمرة وتبجته وخرج بهذه الحقيقة الغاية والغرض والعلة الباعثة فان الغاية هي تلك المصلحة من حيث انها في طرف الفعل والغرض هو هي من حيث انها مطلوبة للفاعل بالفعل والعلة الباعثة هي من حيث انها باعثة للفاعل على الاقدام على الفعل فالاربعة متحدة بالذات مختلفة بالاعتبار لكن الاولان أهم من الاخيرين مطلقا لا شرادا الاولين بما هو في طرف الفعل وليس مطلوبوا لباعثنا ككنز وجد بعد سفر بر (قوله ولتقرر الخ) الجار والمجرور متعلق بقوله بعد مجيدة فالواو في الحقيقة داخلية عليه والتقدير ومجيدة لتقرر بما فيها والمراد به التوضيح والتبيين (قوله ما فيها) ما واقعة على المعاني فتكون الظرفية من ظرفية المدلول في الدال نظرا إلى أن الالفاظ قوالب للمعاني بالنسبة للسامع فانه يفهم منها المعاني وأما بالنسبة للتكلم فالمعاني قوالب للالفاظ والمعنى وتوضيح المعاني التي فيها الخ (قوله مجيدة) من أجاد واجاد أي بالجيد ضد الردي كما في اللقاموس والمعنى آت بالتقرير على وجه جيد فلو أبدل اللام التي في قوله ولتقرر الخ بالباء لكان أولى (قوله وسميتها) الضمير عائدة على الرسالة باعتبار مدلولها وهو الالفاظ لان التحقيق أن أسماء الكتب موضوعات للالفاظ المخصوصة باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصة وقوله كفاية هي في الاصل مصدر كفي أطلقت على الرسالة اما على سبيل المبالغة بأن بالغ فيها حتى جعلها نفس الكفاية أو على تقدير مضاف أي ذات كفاية أو على تأويل المصدر باسم الفاعل أي كفاية هذا كله بقطع النظر عن العمية أما بالنظر لما قلنا تأويل أصلا بل مجموع قوله كفاية العوام فيما يجب عليهم من علم الكلام علم على هذه الالفاظ المخصوصة باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصة كجانبين (قوله العوام) هم مقابل الخواص والمراد بهم من ليس له قدرة على فهم العقائد وأدلتها على الوجه الآتي (قوله فيما يجب الخ) أي في المهم منه لانه لم يستقص جميعه كما لا يخفى والجار والمجرور متعلق بكفاية والمراد بالوجوب هنا وفي قوله اعلم أنه يجب الوجوب الشرعي لا العقلي وان كان هو المراد في هذا الفن كما سيذكره لان ذلك أمر أعلي لا كلى (قوله من علم الكلام) الاقرب أن من نبعينه واضافة علم للكلام من اضافة المسمى إلى الاسم وهذا كله بحسب الاصل كما تقدم وانما سمي هذا العلم بذلك لان عنوان مباحثه كان قوالم الكلام في كذا وكذا ولان مسئلة الكلام كانت أكثر نزاعا وجدالا ولانه يورث قدرة على الكلام في تحقيق الشرعيات والزام الخصوم ولانه أول ما يجب من العلوم التي انما تعلم وتعلم بالكلام فأطلق عليه هذا الاسم ولم يطلق على غيره تمييزا له ولانه انما يتحقق بالمباحثه وإدارة الكلام من الجانبين بخلاف غيره فانه يتحقق بالتأمل ومطالعة الكتب ولانه أكثر العلوم نزاعا وخلافا فيشتد انقاره إلى الكلام مع المخالفين والرد عليهم ولانه بقوة أدلته صار هو الكلام دون ماعداه من العلوم كما يقال للاقوى من الكلامين هذا هو الكلام ولانه لا بُدنا على الأدلة القطعية المؤيدة أكثرها بالأدلة السمعية أشد العلوم تأثيرا في القلب فيسمى بالكلام المشتق من الكلام وهو الجرح ذكره السعد التفقا زاني في أول شرح العقائد ووجه ما ذكره من النكات ثمان (قوله والله تعالى أسأل) اللفظ الشريف منصوب على التعظيم هذا هو الادب وتقديم اللفظ الشريف يفيد الحصر أي أسأل الله لا غيره (قوله أن ينفع بها) أي بأن لا تطرح ولا تهمل بل تطالع وتقرأ وتكتب فيحصل بها النفع العظيم (قوله وهو حسبي) هو

بقصور هذا الطالب
فجاءت بحمد الله تعالى
رسالة مفيدة ولتقرر
ما فيها مجيدة وسميتها
كفاية العوام فيما
يجب عليهم من علم
الكلام والله تعالى
أسأل أن ينفع بها
وهو حسبي ونعم الوكيل

اسم مصدر لا حسب بمعنى كفى والمراد منه هنا اسم الفاعل وهو حسي بمعنى كافي وقوله ونعم الوكيل فعل وفاعل
والخصوص بالمدح محذوف تقديره الله وهو مبتدأ مؤخر وجلة نعم الوكيل خبره أو هو خبر مبتدأ محذوف أو
مبتدأ خبره محذوف والتقدير المدح لله والله المدح فعل الاول يكون الكلام جملة واحدة بخلافه على
الاخيرين فإنه جملتان تأتيهما مستأنفة استئنافاً بياناً لوقوعها جواب سؤال مقدر كأنه قيل من المدح
فقال الله واعلم أن جملة نعم الوكيل لانشاء المدح وحيث يلائم عطف الانشاء على الخبر الذي هو جملة وهو حسي
والتحقيق من خلاف فيه كعكسه للتحقق كما أشار به بعضهم بقوله

وهطفتك الانشا على الاخبار • وعكسه فيه خلاف جاري

قابن الصلاح وابن مالك أبوا • جوازه فيه وبالجل اقتدوا

وجوزته فرقة قليلة • وسيبويه وارنضي دليله

والجواب أن جملة هو حسي انشاء بمعنى الكفاية وإن ثقل عن حفيد السعد أن وقوع الانشاء بالاسمية نادر
لأنه لم يمنع الجواز كافي جملة الصلاة أو أن نعم الوكيل عطف على حسي وهو مفرد لا يوصف بجمرية ولا بالانشاء
ولا يحتاج الى اضممار قول لان الانشاء يقع خبراً على الصحيح كما يقتضيه قول ابن مالك في باب النعت

• وامنح هنا ايفاع ذات الطلب • اذ مفهومه أن غيره لا يتمتع فيه ذلك لكن الحال كالنعت كما قاله شيخ
شيخنا في حاشية الاشموني فالاحتراز بالظرف عن الخبر فقط (قوله اعلم) مخاطب به كل من يتأتى منه العلم عن

يطلع على هذه الرسالة وإن كان أصل الخطاب أن يكون لمعين والتحقيق أن العلم والمعرفة مترادفان وإن اختلفا
عملاً بتعدي العلم لمفعولين والمعرفة لمفعول والمشهور أنه لا يجوز نسبتها الى الله لاستدعائها سبق الجهل فلا

يطلق على الله عارف بخلاف العلم في ذلك لكن الذي درج عليه شيخ الاسلام زكريا في رسالة الحدود كما قاله
بعض المحققين أنه يجوز ذلك لوروده قال ويمنع دعوى استدعائها سبق الجهل اه فان قيل اذا كان العلم

والمعرفة مترادفين فلم عبر باعلم دون اعرف أجيب بأنه عبر بذلك تأسيماً بالكتاب العزيز قال تعالى فاعلم أنه
لا اله الا الله ولذا لم يعبر بكل من لفظ ادر أو اقرأ أو اسمع أو اجزم أو اعتقد أو افهم أو أدرك (قوله أنه يجب

الح) الضمير للحال والشأن والقاعدة أنه يفسر ما بعده فقوله يجب الح تفسيره كافي قوله تعالى قل هو الله أحد
الى آخر السورة واعلم أنه اختلف في أول الواجبات ما هو ففيل هو المعرفة وقيل هو النظر الموصل اليها وقيل

هو أول جزء من النظر وقيل هو المقصد الى النظر أي توجيه القلب اليه بقطع العلائق المنافية له كالسكبر والحسد
والبنفس للعلماء الداعين الى الله تعالى ويسمى ذلك أول هداية الله للعبد كما قاله في شرح الكبرى وكل من

هذه الاقوال الثلاثة غير مناف للقول الاول لان من قال بكل منها مراده أنه أول الواجبات من الوسائل ومن
قال بذلك مراده أنها أول الواجبات من المقاصد فهذه اقوال أربعة وهي أقرب الاقوال فيه وقد أتتهاها

بعضهم الى اثني عشر قولاً وانما لم يقيد الوجوب بالشرع كما قيد به السنوسي في الصغرى حيث قال ويجب على
كل مكلف شرعاً عدم اختصاص ذلك به لان الاحكام كلها أثبت بالشرع كما هو مذهب الاشاعرة ولهذا لم يقيد

به في الكبرى وذهب المعتزلة الى أنها أثبتت بالعقل بناء على التحسين والتقبيح العقليين والشرع جاء مقوياً
للعقل وذلك لان الفعل بقطع النظر عما جاء به الشرع إما أن يكون متصفاً بالحسن أو بالقبح والاول له أربع

مراتب الاولى أن يكون الفعل بحيث يستحق فاعله المدح وتاركه التمس وحيث يدرك العقل أنه واجب الثانية
أن يكون بحيث يستحق فاعله المدح ولا يستحق تاركه التمس وحيث يدرك العقل أنه مندوب الثالثة أن يكون

بعكس ذلك وحيث يدرك العقل أنه مكروه الرابعة أن يكون بحيث لا يستحق كل من فاعله وتاركه مدحاً
ولانما وحيث يدرك العقل أنه مباح وأما الثاني فليس له الامر تبعا واحدة وهي أن يكون الفعل بعكس الاول

اعلم أنه يجب

وحينئذ يدرك العقل أنه حرام هذا حاصل ما نقله سم عن السعدى من مذهبهم وظاهر ما تقرر أن المراد بالحسن ماعدا القبح فيتناول وصف كل من المكروه والمباح وذهبت الماتريديّة إلى أنها ثبتت بالشرع الا وجوب معرفته تعالى فانه بالعقل لكن لا لتحسين العقل كما تقول المعتزلة بل لوضوحه فهو مبين له كالرسول كما قاله النفسى في بحر الكلام والحاصل أنه اتفق على أن منشئ الأحكام هو الله تعالى لا غيره كما قاله سم الآن الفرق بين الثلاثة أن الأشاعرة يقولون أن الأحكام ثبتت بالشرع ولو لم تبت رسل لم تثبت لأن عقولنا لا تدركها استقلالاً وانما تدركها تبعاً والمعتزلة يقولون ثبتت بالعقل لأنه له قوة على التحسين والتقبيح والرسل جاءت مقوية ومؤكدة لذلك والماتريديّة يقولون ثبتت بالشرع ماعدا وجوب المعترقة أما هو فهو بالعقل لوضوحه لا لتحسينه والحق مذهب الأشاعرة ثم إن الأحكام قسمان أحدهما أحكام فروع وهي لا تثبت إلا في حق من بلغته دعوة من أرسل إليه باتفاقهم كأنص عليه سم وثانيهما أحكام أصول وقد وقع بينهم خلاف في الاكتفاء في ثبوتها بأي رسول فقيل يكتفى فيه بذلك وقواء النورى وعزاء بعضهم للماتريديّة وظاهره أنهم يقولون بأن الأحكام كلها ثبتت بالشرع وهو خلاف ما تقدم عنهم من أنه يستثنى منها وجوب المعرفة فانه ثبت بالعقل نعم إن استثنى هنا أيضاً فلا مخالفة وعلى هذا فكل من بلغته دعوة رسول من الرسل ولو آدم كلف بالإيمان وإن لم يكن مرسل إليه فن عائد وتكبر عن اتباعه استحق العقاب وأما من لم يبلغه بأن شذى أطراف البلاد فهو معذور وقيل لا يكتفى فيه بذلك بل يعتبر كل رسول مع أمته وهذا هو الصحيح فأهل الفترة وهم من لم يكونوا في زمن رسول أو لم يرسل إليهم ناجون وإن عبدوا الاوثان لعنهم الله ويعطيهم الله تعالى منازل من جنات الاختصاص لأن جنات الاعمال لا به لا عمل لهم هذا تحقيق هذه المسئلة فاحفظه (تنبيه) اذا عملت أن أهل الفترة ناجون على الراجح عملت أن أبويه عليهما السلام ناجيان لكونهما من أهل الفترة بل هما من أهل الاسلام لأحيائهما له تعظيماً فآمننا به بعد البعثة وما أحسن قول القائل

حبا الله النبي مزيد فضل • على فضل وكان به رؤفا

فأحيا أمه وكذا أباه • لإيمان به فضلا منغيا

فسلم فالقديم بذاقدير • وإن كان الحديث به ضعيفا

وهذا الحديث هو ما روى عن عروة عن عائشة أن رسول الله ﷺ سأل ربه أن يحيى له أبويه فأحيهما له فآمننا به ثم أماتهما قال السهيلي والله قادر على كل شيء له أن يخص نبيه بما شاء من فضله وينعم عليه بما شاء من كرامته اهـ ولعل هذا الحديث صحيح عند بعض أهل الحقيقة كما يصرح به قول بعضهم

أيقنت أن أبا النسي وأمه • أحيائهما الرب الكريم البارى

حتى له شهدا بصدق رسالة • صدق فتلك كرامة المختار

هذا الحديث ومن يقول بضعفه • فهو الضعيف عن الحقيقة عارى

قال بعضهم وقد سئل القاضي أبو بكر بن العربي أحد الأئمة المالكية عن رجل قال إن أبا النبي في النار فأجاب بانه ملعون لأن الله تعالى قال إن الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة وأعد لهم عذاباً مهيناً ولا أذى أعظم من أن يقال إن أباه في النار اهـ كيف لا وقد روى ابن منده وغيره عن أبي هريرة قال جاءت سبيعة بنت أبي لهب إلى النبي ﷺ فقالت يا رسول الله إن الناس يقولون أنت بنت حطب النار فقام رسول الله ﷺ وهو غضب فقال ما بال أقوام يؤذونى فى قرأتى ومن آذانى فقد آذى الله وقد ألف الجلال السيوطى مؤلفات فيما يتعلق بنجاتهما فجزاه الله خيراً وسيأتى فى الخاتمة أن بعضهم ثبت الإيمان لجميع آبائه عليهم السلام هذا خلاصه ما رأيت به الآن قادم لى بالاحسان (قوله على كل مسلم الخ) أى على كل

على كل مسلم

فرد فرد لان لفظة كل للأفراد وليس مراده بالتمهير بالمسلم والمسلمة التقييد بذلك اذ كل من الكافر والكافرة مخاطب بالجمع عليه من الاصول وكذا من الفروع على المرجح لكن اختار التعمير بالمسلم والمسلمة لكونهما أسرع للامثال وكلامه بما يوهم أن غير المكاف مخاطب بذلك وليس كذلك فكان الاولى التعمير بالمكاف كما صنع غيره لكنه انكل على وضوح أن غير المكاف لا يتوجه اليه خطاب التكليف لرفع قلمه عنه واعلم ان الجن مكفون من أصل الخلقة وأما الملائكة فليسوا مكفين على التحقيق لانهم مجبولون على الطاعة فارسل نبينا ﷺ لهم لتشریفهم فقط وقيل انهم مكفون من أصل الخلقة كالجن فارسل النبي لهم ارسال تكليف (قوله أن يعرف) أن حرفه مصدرى فا بعدها في تأويل مصدر أى معرفة وحقيقتها الجزم المطابق للواقع عن دليل والمراد بالواقع ما علمه الله تعالى أو ما في اللوح المحفوظ فان قيل الجزم معناه الادراك ولا معنى لمطابقته لذلك أجيب بان المعنى الجزم المطابق متعلقه وهو النسبة لما في علم الله أولا في اللوح المحفوظ وخرج عن ذلك الظن وهو ادراك أحد المتقابلين براجعية والوهم وهو ادراك أحدهما براجعية والشك وهو ادراك كل منهما على السواء وخرج بالمطابق غيره فانه يسمى جهلا مركبا كجزم النصارى بالتثليث وبما بعده ما يمكن عن دليل وهذا يقتضى أن الجزم التامى عن ضرورة لا يسمى معرفة بل يسمى علما فقط فيكون أعم منها وذلك قال السنوسى في بعض كتبه والتحقيق أنهما مترادفان كما مر فيكون كل منهما ضروريا كادراك أن الواحد نصف الاثنين ونظريا كادراك وجود الله تعالى وحيث أن التعريف غير جامع وأجيب بثلاثة أجوبة أولا أنهم انما قيدوا بالدليل نظر الخصوص المقام اذ معرفة صفاته تعالى وصفات رسله لا تحصل الا عن دليل فلا ينافى أن المعرفة قد تكون عن ضرورة ثانيا أنها أن في الكلام حذف أومع ما عطف أى أو عن ضرورة ثالثا ما أجاب به السكتاني من أن المراد بالدليل المرشد الذى لا يحتمل للنقيض بوجه فيتناول الضرورة والبرهان (قوله حسين) هذا بناء على القول بثبوت الاحوال الذى جرى عليه السنوسى فى الصغرى والحق خلافه كما سياتى وانما جرى عليه هنا تنبيهها على أن فى الاحوال خلافا كذا أجيب عن منيع السنوسى فى الصغرى وفيه أنه كان يمكن التنبيه على ذلك مع الجرى على التحقيق (قوله عقيدة) أى معتقدة فعملية بمعنى مفتعلة (قوله وكل عقيدة الخ) هذا مستغنى عنه بقوله أن يعرف حسين عقيدة اذ حقيقة المعرفة كما كان عن دليل كما تقدم الا أن يقال أتى به للتوضيح كذا قيل وهو ممنوع لانه أشار بذلك الى أنه لا يكتفى من الشخص التقليدى بالدليل كان يستدل على أن العالم له صانع بالحدوث مقلدا للغير في كونه دليلا بل لا بد أن يعرف الدليل أيضا كالمدلول ثم ظهر أنه اذا كان مقلدا فى الدليل كان مقلدا فى المدلول لان جزمه بالمدلول اذا ذاك ليس ناشئا عن الدليل وحيث أن قوله وكل عقيدة الخ يستغنى عنه بما قبله لان معرفة المدلول تستلزم معرفة الدليل لكن يعترض عن ذكره مع ذلك بأنه أتى به توطئة لذكر الخلاف بين الجمهور وغيرهم فى الاكتفاء بالدليل الاجالى (قوله دليلا اجاليا الخ) اعلم أن الدليل الاجالى هو المعجوز عن بيان وجه دلالة على الوجه المطلوب أو عن دفع ماورد عليه من الشبه وأما التفصيلي فهو بخلاف ذلك أى فهو المقدور على بيان وجه دلالة أو على دفع ماورد عليه من الشبه والمراد بالشبه ما يشمل الاعتراضات لا خصوص ما سبق على وجه الدليل وليس بدليل وتوضيح ذلك ان أهل السنة استدلوا على وجوده تعالى بهذا العالم من جهة حدوثه على ما سياتى فى ذلك من الخلاف واستدلوا على حدوث أعراض العالم بمشاهدة التغير وعلى حدوث أجرامه بملازمتها للأعراض الحادثة فقالوا فى تقرير هذا الدليل الاجرام ملازمة للأعراض الحادثة وكل ملازم للحادث حادث فالأجرام حادثة فقالت الملحدة اعتراضا على صغرى هذا الدليل لانسلم أن هذه الاجرام ملازمة للأعراض بل قد تنفك عنها وعلى كبراه لانسلم أن كل ملازم

ان يعرف حسين
عقيدة وكل عقيدة
يجب عليه أن يعرف
لها دليلا اجاليا

الحادث حادث لان محل ذلك اذا كانت الحوادث لها أول ونحن نقول لأول لها بل ما من حادث الا قبله حادث وهكذا وسيأتي رد ذلك في تقرير المطالب السبعة ان شاء الله تعالى فتنبه (قوله أو تفصيليا) أتى بأو التي هي لاحد الشئين اشارة الى أن الواجب أحدهما لا خصوص التفصيلي فاذا عرف الاجالي فقد أتى بالواجب العيني فلا يجب عليه التفصيلي حينئذ وجوباً عينياً على هذه الطريقة وهل يكون في هذه الحالة واجباً على سبيل الكفاية أو مندوباً قولاً كذا يؤخذ من اليومي فتأمل (قوله قال بعضهم يشترط الخ) هذا مقابل لما قبله لان الواجب على هذا خصوص الدليل التفصيلي بخلافه على ما قبله كما علمت ومقتضاه أن هذا البعض يقول بوجوب ذلك على كل أحد وجوب الاصول لكون الايمان متوقفاً عليه ونسب ذلك لابي اسحق الاسفرائيني قاله دليل التفصيلي على هذا واجب على الاعيان وجوباً أصولياً بمعنى أنه ان لم يعرفه المكلف لم يكن مؤمناً وهذا فيه افراط وسرور شديد كما قاله صلاح الدين العلائي ونقله عنه الحافظ ابن حجر وكانص عليه الغزالي حيث قال أسرفت طائفة فكفروا وعوام المسلمين وزعموا أن من لم يعرف العقائد بالدلالة التي حروها فهو كافر فضيقوا رحمة الله الواسعة وجعلوا اللجنة مختصة بطائفة يسيرة من المتكلمين اهـ هذا والذي في اليومي أن الدليل التفصيلي لا يتوقف عليه الايمان حتى عند من قال بوجوبه على الاعيان وعلى هذا فوجوبه من قبيل وجوب الفروع بمعنى ان المكلف يعصى بتركه لا بمعنى أن ايمانه متوقف عليه فتحصل أن في الدليل التفصيلي ثلاثة أقوال الأول أنه واجب على الكفاية الثاني أنه مندوب وعمل هذين بعد معرفة الاجالي كما يؤخذ مما مر الثالث أنه واجب على الاعيان لكن لا يتوقف الايمان عليه على ما مر (قوله لكن الخ) لما كان ربما يتوهم أن الجمهور وافقوا من قال باشتراط التفصيلي ولم يقولوا بالاول وهو الاكتفاء باحد الدليلين استدرك بقوله لكن الخ الا أنه كان الاول في الاستدراك أن يقول لكن الجمهور على الاول كما هو ظاهر والمراد بالجمهور معظم علماء الكلام كما هو واضح (قوله على انه) أي الحال والشأن وهو مفسر بما بعده كما مر (قوله لكل الخ) الجار والمجرور متعلق بمكفي ويحتمل أن يكون متعلقاً بالدليل وعليه فاللام بمعنى على (قوله والدليل التفصيلي الخ) غرضه بهذه العبارة توضيح كل من الدليل التفصيلي والاجالي فيبين الاول بقوله والدليل الخ والثاني بقوله وأما الذي يجب الخ (قوله مثاله) المثال جزئي يذكر لا يوضح كلبه فالكلبي هو الدليل التفصيلي وما ذكره جزئي منه أي فرد من أفراد (قوله اذا قيل الخ) أي وقت قول القائل ما الدليل الخ وهو ظرف مقدم لقوله أن يقال الخ (قوله ما الدليل) نائب فاعل للفعل قبله (قوله تعالى) أي تنزه عن كل مالا يليق بجلال كبريائه وأتى بذلك لان الاول للعبد ذكر ما يدل على تنزيهه مولاه منى ذكره عز وجل (قوله أن يقال الخ) أي متعلق أن يقال الخ لان الدليل هو نفس هذه المخلوقات لانفس القول (قوله هذه المخلوقات) نائب فاعل للفعل قبله والاصل أن يقول المسؤول هذه الخ (قوله فيقول الخ) ليس من تنبيه التمثيل وإنما أتى به ليرتب عليه قوله فيجيبه (قوله من جهة امكانها) أي من جهة هي امكانها فالإضافة للبيان والامكان أن يكون الشيء بحيث تستوي نسبة الوجود والعدم اليه (قوله أو من جهة الخ) الإضافة فيه كالإضافة فيما قبله وعدل عن قول غيره أو من جهة حدوثها مع مساواته لما ذكره للتوضيح وكان الاول أن يزيد أو من جهتهما معا والثاني شطر أو شرط ليكون السؤال شاملاً لجميع الأقوال الآتية وأجيب عن ذلك بأن أو مانعة خلوفت جواز الجمع واستحسنة الشيخ حين عرضه عليه (قوله فيجيبه) أي بان يقول له دلت عليه من جهة امكانها وبين وجه ذلك كان يقول هذه المخلوقات ممكنة وكل يمكن لا بد له من موجود هذا ان اختار أن جهة الدلالة الامكان والابان اختار أن جهتها الوجود بعدد ما فيقول هذه المخلوقات موجودة بعد عدم وكل موجود بعد عدم لا بد له من موجود فهذه المخلوقات لا بد لها من موجد أو اختار أن جهتها

أو تفصيليا قال بعضهم
يشترط أن يعرف
الدليل التفصيلي لكن
الجمهور على أنه يكفي
الدليل الاجالي لكل
عقيد من هذه الحسنيين
والدليل التفصيلي مثله
اذا قيل ما الدليل على
وجوده تعالى أن يقال
هذه المخلوقات فيقول
له السائل المخلوقات دالة
على وجود الله تعالى
من جهة امكانها أو من
جهة وجودها بعد عدم
فيجيبه

معا على ان الثاني شطر او شرط فيقول هذه المخلوقات ممكنة واحدة وكل من كان كذلك لا بد له من موجد
فهذه المخلوقات لا بد لها من موجد والحاصل انه اختلف المتكلمون في جهة الدلالة على أقوال أربعة فقال
بالاول ناصر الدين البياضى وجماعة وقال بالثاني أكثرهم وقال بعضهم بالثالث وبعض آخر بالرابع واستدل
كل على ما قاله بما لا يناسب ذكره هنا والحق كما قاله في شرح الكبرى ان كلام من هذه الوجة موصل
للمطلوب ثم ان المراد من قوله فيجيبه أن يكون فيه قدرة على اجابته لأنه يجيبه بالفعل كما قد يتوهم ولا بد
أيضا من أن يكون فيه قدرة على دفع الشبه التي ترد على ذلك الدليل لما من أن الدليل التفصيلي هو
المقدور على بيان وجه دلالة ودفع ما يرد عليه من الشبه (قوله أما اذا لم يجبه الخ) أي لم يقدر على اجابته
وكذا اذا لم يقدر على دفع ما ورد عليه من الشبه كما يؤخذ مما مر (قوله بل) هي هنا لا تنقل فقط لالاباطال
فتأمل (قوله قاله الخ) أي قال له ذلك جوابا للسؤال الاول أعنى قول السائل ما الدليل على وجوده تعالى
وكان الاظهر أن يقول وأما اذا لم يجبه بأن لم يعرف من جهة الخ (قوله فيقال الخ) جوابا أما (قوله له)
أي لقوله هذه المخلوقات أي لمتعلقه كما مر (قوله دليل اجالي) ويقال له أيضا دليل جلي (قوله وهو كاف)
فيه أن هذا مكرر مع قوله لكن الجمهور الخ الا ان يقال لما ذكره أولا على وجه الاستدراك اراد
ان يذكره ثانيا استقلالاً لزيادة التوضيح (قوله وأما التقليد الخ) هذا بعض مفهوم المعرفة وبقى الظن
والشك والوهم والجزم الذي لم يطابق الواقع وحكمها ان المتصف بها كافر اجاعا فيخلد في النار والحاصل
ان الامور ستة لان الشخص اما ان يجحد في نفسه الجزم بذلك الحكم او غيره والاو اما عن دليل ويسمى
معرفة او لا ويسمى اعتقادا وهو اما صحيح ويسمى تقليدا او فاسدا ويسمى جهلا مركبا والثاني اما
ان يكون براجعية ويسمى ظنا او بمرجوحية ويسمى وهما او بمساواة ويسمى شكافا قسام كل من الجزم
وغيره ثلاثة كذا يؤخذ من شرح الكبرى (قوله وهو ان يعرف الخ) كذا في بعض النسخ وعليه فراه
بالمعرفة مطلق الجزم تجوزا وليس المراد بها حقيقتها لمناقضته حيث تدل عليه وفي بعض آخر ان يحفظ وهو
اولى والحفظ وصول نفس الشخص الى تمام المعنى بشرط ان يكون بحيث لو نسيه وارد حضوره لوجده
والافتصور فان لم تصل الى تمام المعنى فتصور كما نقله السعد عن الامام وهذا تعريف للتقليد المراد في هذا الفن
واما تعريفه من حيث هو فان تتبع غيرك في قوله أو اعتقاده دون ان تعرف دليله فيشمل التقليد في الفروع
واتباع القاضي للشهود ونحو ذلك واعتراض هذا التعريف باعتراضين الاول انه غير جامع لعدم شموله
اتباع الغير في فعله او تقريره والثاني ان الاعتقاد خفي فلا يمكن الاتباع فيه واجيب عن الاول بأن المراد
بالقول ما يعم كلام من الفعل والتقرير اما تغليباً كما قاله السعد أو لانه يطلق على الرأي اطلاقا شائعا ورأى الغير
مذهبه قولاً او غيره وعلى هذا فالعطف فيه من عطف الخاص على العام ومن الثاني بأن محل عدم امكان
الاتباع فيه اذ لم يدل عليه دليل والا فيمكن فاذا قال قائل لا اله الا الله مثلا فلدنه من حيث ان مدلوله معتقد
فهذا تقليد في الاعتقاد ويؤخذ من التعريف حيث قيل فيه ان تتبع غيرك في قوله الخ أن اتباع الغير
فيما علم من الدين ضرورة لا يعد تقليدا اذ لا يختص به الغير وهو كذلك كما نبه عليه شيخ الاسلام كرى قال
اليومى وفيه بحيث اه قال شيخ شيخنا ولعل وجهه ان اضافة كل من القول والاعتقاد للغير لا تقتضى
اختصاصه به حتى يؤخذ منه بل تقتضى كونه منسوباً له نسبة ما وحيث لا يتبع في ذلك بسمى تقليدا (قوله
العقائد الخمسين) احتريز بها عن الاحكام الفرعية فان التقليد فيها كان اتفاقا لانها ظنية لا يقينية اذ يحتمل
أن تكون مطابقة للواقع فان قلت اذا كان يحتمل فيها ذلك كيف يسوغ اتباع المجتهد فيها مع أن الخطأ
لا يتبع قلت أجيب بأن محل كون الخطأ لا يتبع اذا قطع بأنه خطأ وما استنبطه المجتهد من تلك الاحكام

واما اذا لم يجبه بل
قال له هذه المخلوقات
فقط ولم يعرف من
جهة امكانها او وجودها
بعد عدم فيقال له دليل
اجالي وهو كاف عند
الجمهور وأما التقليد
وهو ان يعرف العقائد
الخمين ولم يعرف لها
دليلا اجاليا أو تفصيليا
(مطلب في اختلاف
المتكلمين في جهة
دلالة المخلوقات عليه
سبحانه وتعالى)

ليس كذلك بل هو محتمل (قوله فاختلاف العلماء الخ) اعلم أن الاختلاف في التقليد مبني على اختلافهم في النظر وحاصله أنه قيل أنه واجب وجوب القروع أي يعصى المكلف بتركه وإن لم يكن فيه أهليته قيل يلزم عليه التكليف بالإبطاق وهو غير جائز ورد بآنا لا نسلم عدم جوازه بل هو جائز عند أهل السنة نعم يلزم أنه واقع مع أن أهل السنة على أنه غير واقع وإن كان جائزاً وقيل أنه واجب وجوب القروع أيضاً إن كان فيه أهليته وقيل أنه واجب وجوب الأصول أي بحيث لو تركه المكلف كفر وقيل أنه ليس بواجب أصلاً بل هو شرط للكمال فقط من قال بالاول قال ان التقليد كاف في الإيمان لكن مع العصيان مطلقاً ومن قال بالثاني قال أنه كاف في ذلك لكن مع العصيان إن كان فيه أهلية للنظر والافلا عصيان وهذا هو الصحيح ومن قال بالثالث قال أنه غير كاف في ذلك فالتنصيف به كافر وعليه اقتصر الشيخ فيما بعد ومن قال بالاربع قال أنه كاف من غير عصيان مطلقاً وهذا مذهب بعضهم علم الكلام وقال بحرمة النظر فيه وهو في غاية من الضعف بل لا يشك عاقل في فساده قال البيهقي ونسب يعني السنوسي في شرح الوسطى هذا القول إلى بعض المبتدعة حيث قال وما يحكي عن بعض المبتدعة كالحشوية وغيرهم من أن النظر في علم التوحيد حرام فلا يخفى فساده وضلال معتقده لكل عاقل اذ هو مصادم للكتاب والسنة واجماع المسلمين الذين يعتد بهم وأما ما يخلطون به من أن الصحابة رضي الله عنهم لم يتكلموا فيه فكذب وافتراء وأطال في رده وقد قيل للقاضي أبي الطيب إن قوماً يذمون علم الكلام فأنشد

عاب الكلام أناس لا أخلاق لهم * وما عليه إذا عابوه من ضرر

ما ضر شمس الضحى في الأفق طالعة * أن لا يرى ضوءها من ليس ذا بصير

ومحل ذلك كله اذ بقي على ظاهره فإن حل على أن مراد هؤلاء علم الكلام المخروط والحشو بالفلسفة فليس بفساد بل صحيح وعلى هذا يحمل ما نقل عن امامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه من قوله لأن يلقي العبد ربه بكل ذنب ما عدا الشرك أحسن من أن يلقاه بعلم الكلام اهـ (قوله لا يكفي التقليد) أي في الإيمان بناء على أن النظر واجب وجوب الأصول كما مر وقد استشكل هذا القول بأنه يلزم عليه تكفير أكثر عوام المؤمنين وذلك مما يقدر فيما علم من أن سيدنا محمداً صلى الله عليه وسلم أكثر الانبياء اتباعاً لما ورد أن أمته المشرقة ثلثاً أهل الجنة وأجاب السنوسي عن ذلك في شرح الصغير بان المراد بالدليل الذي تجب معرفته على جميع المكلفين هو الدليل الجلي ولا شك أنه غير بعيد حصوله لمعظم الأمة فيما قبل آخر الزمان فلا يشترط معرفة النظر على طريق المتكلمين من تحرير الأدلة وترتيبها ودفع شبه الواردة عليها بل ولا القدرة على التعبير بما حصل في القلب من الدليل الجلي لكن قد تقدم أن بعضهم يوجب الدليل التفصيلي وجوب الأصول على ما فيه (قوله والمقلد كافر) أي غير ناج في الآخرة فلا ينافي أنه يعامل معاملة المسلمين في الدنيا اذ لا قائل بأنه يعامل معاملة الكفار فيها فاختلاف في أنه مؤمن أو كافر بالنسبة للآخرة وأما بالنسبة للدين فاجرى عليه أحكام الإيمان اتفاقاً كما نص عليه البيهقي ونقل بعض المحققين عن يحيى الشاوي أن هذا خلافاً الذي في المقلد بعكس الخلاف الذي في المعتزلة أنهم كفار أو مؤمنون عصاة فإنه بالنظر لحال الدنيا أي هل تجرى عليهم أحكام الكفار في الدنيا أم أحكام المؤمنين وأما في الآخرة فلا خلاف أنهم يخلدون في النار اهـ وفيه من البعد ما لا يخفى (قوله وذهب إليه ابن العربي والسنوسي) أي ذهب إلى قول بعضهم بعدم كفاية التقليد وأن المقلد كافر أما ابن العربي فعبارة مصرحة بذلك ونفسها لا يصح أن يقال سبحانه وتعالى يعلم بالتفديد كما قالت جماعة من المبتدعة لانه ليس قول واحد من المقلدين أولى بالاتباع من قول غيره مع كون أقوالهم متصادمة ومختلفة الخ وأما السنوسي فقد جرى عليه في

فاختلف العلماء فيه
فقال بعضهم لا يكفي
التقليد والمقلد كافر
وذهب إليه ابن العربي
والسنوسي

الكبرى ونسبه الى الجمهور حتى انه نقل حكاية الاجماع عليه وجرى عليه أيضا في شرح الصغرى ونقل فيه عبارة ابن العربي واستحسنها وابن العربي هذا هو الامام أبو بكر الفقيه بخلاف محي الدين ابن العربي الصوفي وقد يفرق بينهما فيقال في الاول ابن العربي بالوفى الثانى ابن عربى بدونها (قوله وأطال في شرح الكبرى الخ) حاصل ما أطال به فيه مع زيادة توضيح أن من قال بكفاية التقليد احتج بأمور أحدها أن الصحابة رضی الله عنهم ما تواولوا يعرفوا الجوهر والعرض ثانيا ما نقل عن بعض الساف من أنه قال عليكم بدين المعجائر وعن عمر بن عبد العزيز أنه قال لرجل سأله عن الاهواء عليك بدين الصبي الذي في الكتاب ودين الاعرابي ودع ما سواه وحكي عن الفخر أنه قال عند موته اللهم ايمان المعجائر ثالثا أن بعض المقلدين قد يكون أقوى اعتقادا من نظري في علم الكلام ولا يخفى فساد ما تمسك به على كل موفى أما الاول فعجب أن يذكر مثله من له أدنى تمييز دليل على الاكتفاء بالتقليد إذ لفظ جوهر مثلا من الالفاظ المصطلح عليها ولا مدخل لها في شيء من أدلة العقائد حتى يلزم من الجهل بها الجهل بالدلة نعم لو ثبت أن الصحابة ما تواولوا ولم يعرفوا الله بل قلوا وأعرضوا عن النظر لكان ذلك دليلا على مدعى هذا القائل وثبت هذا عنهم بما ياباه كل مؤمن لا سيما مع وقوع الحث على النظر في أزبد من ستمائة موضع في القرآن العظيم ولقد تقطع أن أكابر علمائنا لم يحصل لهم من العلم بالدين ما حصل لادنى أئمة من اماء الصحابة أو صبي بميز من صبيانهم وكذلك التابعون وتابعوهم باحسان وأما الثانى فكذلك إذا المراد الأمر بالتمسك بما أجمع عليه الساف الصالح حتى وصل الى من ليس أهلا للنظر كالعجائر والصبيان وأهل البدو بسبب اعتمادهم بالدين حيث كانوا يعلمونه لأهل والولد والعبد والامة امتثالا لقوله تعالى بأيها الذين آمنوا أقوا أنفسكم وأهليكم نارا الآية وهذا هو مراد عمر بن عبد العزيز بما قاله جوابا للسائل عن الاهواء فكانه قال عليك بما كان عليه الساف وأجمعوا عليه ودع ما يناقض ذلك مما أحدثته المبتدعة ولهذا اختار الفخر الدعاء به في مواطن الموت فهو دعاء بصفاء المعرفة والحفظ بما يكدرها كما هو شأن عجائر تلك الازمنة هذا مراده والله أعلم وأما حمله على طاب التقليد فغير صحيح لانه حينئذ يكون دعاء بسلب المعرفة لا تنفال الى ما هو أدنى والدعاء بمثل هذا لا يرضاه عاقل ولو سلمنا انه أراد المعجائر المقلدان لوجب أن يحمل دعاؤه على طلب لازم اعتقادهم وهو عدم خطوط الشبهات بالبال ليكون منضمما الى كمال معرفته هو فتكون اذذاك صافية من كل مكدر وبهذا ظهر ان هذا الذي اغتر به هذا القائل في الحقيقة حجة عليه لاله وأما الثالث فهو مما لا يدخل تحت فهم عاقل فكيف يدعى رجحانه نعم قد يحصل من المعارف ما لا يمكن التوصل اليه بالنظر لبعض من لم ينظر من اولياء الله تعالى وليس هذا هو محل النزاع لانه في المقلد وهذا ليس مقلدا بل هو كالناظر أو أعلى هذا والمختار الا اكتفاء بالتقليد في الايمان لسكر مع العصيان ان قدر على النظر والا فلا عصيان وتقدم ان هذا هو الصحيح وقد أطال ابن حجر الكلام في هذه المسئلة وجلب أثقالا كثيرة دالة على الاكتفاء بالتقليد وعلى أن السنوسى شدد في هذه المسئلة وابتعد (قوله لكن نقل الخ) استدراك على ما قبله بايهامه أن السنوسى استمر على ما قال به من عدم الاكتفاء بالتقليد ويؤيد هذا النقل ما قاله بعض المحققين من ان السنوسى صرح في بعض كتبه بالاكتفاء بالتقليد وشنع فيه على من قال بعدم الاكتفاء به وفي كلام السنوسى في رجوعه وعدمه احتمالا لان ذلك ان السنوسى نسب عدم الاكتفاء بالتقاييد في شرحي الكبرى والصغرى الى الجمهور ونسب الاكتفاء به في شرح المقدمات اليهم أيضا قال السنوسى نيحتمل انه اراد بالجمهور في الاول جمهور المتكلمين وأراد بهم في الثانى غيرهم وهو الذي كنا تلقاه عن بعض أشاخننا ومحتمل أنه قد يرجع عمدا كره في الاول اذ هو تشديد عظيم (قوله عن ذلك) أى عن القول بعدم الاكتفاء بالتقليد (فإيه) وقال بكفاية التقليد أى في الايمان مع العصيان ان كان فيه أهلية النظر ومع

وأطال في شرح
الكبرى في الرد على
من يقول بكفاية
التقليد لكن نقل
أن السنوسى رجع
عن ذلك وقال بكفاية
التقليد

عدمه ان لم يكن فيه الاهلية كما هو الصحيح (قوله لكن الخ) استدراك على الاستدراك قبله وغرضه به التنبيه على أنه لم يطلع في كتب السنوسي على هذا المقول لكن كان مقتضى الظاهر أن يأتي بهذا لا على وجه الاستدراك فتأمل (قوله لم نر في كتبه الخ) هذا لا ينافي ما تقدم عن بعض المحققين لأن المعنى لم نر في كتبه التي رأيناها وهذا لا يقتضي أن السنوسي لم يصرح بذلك في جميع كتبه بل في التي اطلع عليها الشيخ فقط ويمكن أنه صرح به في الكتب التي لم يطلع عليها الشيخ كما قاله ذلك البعض (قوله بعدم كفايته) أي التقليد (قوله مقدمة) اعلم أنها في الأصل صفة بلا نزاع إما مأخوذة من قسم اللازم الذي هو بمعنى تقدم فتكون بكسر الدال لا غير بمعنى مقدمة أو من قسم المتعدي فتكون بكسر الدال وفتحها الأول على معنى أنها مقدمة الغير والثاني على معنى أنها مستحقة أن يقدمها الغير لكن ذكر ابن عبد الحق أن الفتح قليل ثم نقلت عن الوصفية إلى الاسمى واختلاف قليل نقلت للطائفة المتقدمة من الجيش ثم نقلت من ذلك إلى أول كل شيء ويتعين المراد بالاضافة فيقال مقدمة كذا وقيل نقلت إلى أول كل شيء من أول الامر ويتعين المراد أيضا بالاضافة فيقال مقدمة العلم ومقدمة الكتاب مثلاً والأولى عبارة عن معان مخصوصة يتوقف عليها أصل الشروع في المقصود أو كماله وهي المبادئ العشرة المشهورة والثانية عبارة عن ألفاظ مخصوصة قدمت أمام المقصود لا ارتباط له بها أو ارتفاع بها فيه فالنسبة بين ذات المقدمة وبين التباين لأن احدهما اسم لمعان والآخرى لالفاظ واما بين ذات مقدمة العلم ومدلول ذات مقدمة الكتاب فالعموم والخصوص الوجهى يجتمعان فيما لو ذكر المؤلف أمام مقصوده ألفاظا مخصوصة دالة على المعاني المتقدمة وتنفرد ذات مقدمة العلم فيما لو ذكر تلك الالفاظ آخر أو وسطاً وينفرد مدلول ذات مقدمة الكتاب فيما لو ذكر أمام مقصوده ألفاظا مخصوصة دالة على معان مخصوصة غير تلك المعاني وكذا في النسبة بين دال ذات مقدمة العلم وذات مقدمة الكتاب وتقرير ذلك واضح عما تقدم هذا حاصل ما اشتهر وبحث فيه بأن فيه تحكما حيث جعلت مقدمة العلم اسماً للمعاني ومقدمة الكتاب اسماً للالفاظ ويحاج عن ذلك بأنه لا تحكم لأنه مجرد اصطلاح لم ولا مشاحة فيه على أنه قد يقال لما كان العلم اسماً للمعان ناسب أن تجعل مقدمته اسماً للمعان ولما كان الكتاب اسماً للالفاظ ناسب أن تجعل مقدمته اسماً للالفاظ وظاهر أن مقدمة العلم ليست مرادة هنا وإنما المراد مقدمة الكتاب فليتأمل (قوله فهم العقائد) أي فهم أن بعضها واجب وأن بعضها مستحيل لأن بعضها جائز (قوله يتوقف على أمور) أي على فهم أمور كما هو صرح به في بعض النسخ بمعنى أن فهم أن بعض العقائد الآتية واجب يتوقف على فهم الواجب وفهم أن بعضها مستحيل يتوقف على فهم المستحيل وفهم أن بعضها جائز يتوقف على فهم الجائز ووجه التوقف ظاهر لا يخفى (قوله الواجب الخ) بدل من ثلاثة وسمى ذلك ونحوه بدل فحصل من مجمل وقدم الواجب لشرفه وأعقبه بالمستحيل لأنه ضده والضد أقرب الأشياء حظوراً بالبال عند ذكر ضده وآخر الجائز لأنه لم يبق له الأمر تبة التأخير (قوله والمستحيل) فيل السين والتاء فيه للطلب بمعنى أنه طلب من المكلف أن يحيله أي يعتقد أنه محال وضعف بأن هذا اسم لنحو السريك بقطع النظر عن الطلب وهذا يوهم أنه منظور للطلب في هذه التسمية وليس كذلك واختار بعضهم أنهما للطاوعة فهو مأخوذ من استحالة مطاوع أحال يقال أحلته فاستحال قال اليوسى بعد نقل ذلك عن بعض مشايخه قلت هو الظاهر اه ونظر فيه بأن المطاوعة بوجه ان هذا وصف طراً بتأثير الغير وليس كذلك ولا يمكن أن يكونا للصبر روة لأنها تقتضي أنه لم يكن محالاً ثم صار وليس كذلك أيضاً واستظهر بعض المحققين أنهما زائدتان وفيه بعد لا يخفى (قوله والجائز) هو والممكن بمعنى فهم مراد فان (قوله فالواجب الخ) الفاء هنا ليست للتفريع بل للافصاح عن السرط المقدر فهي فاء الفصيحة فكأنه قال إذا أردت بيان كل من هذه الأمور

لكن لم نر في كتبه
الا القول بعدم
كفايته (مقدمة) اعلم
أن فهم العقائد الحسنة
الآتية يتوقف على
أمور ثلاثة الواجب
والمستحيل والجائز
فالواجب

ثلاثة فالواجب الخ واعلم أن الواجب ثلاثة أقسام ذاتي مطلق وذاتي مقيد وعرضي فالاول كذات الله سمي بذلك لانه واجب لذاته بمعنى أن وجوده ليس بالنظر لغيره ووجوده غير مقيد بشئ والثاني كالتحيز للجرم سمي بذلك لانه واجب بذاته بالمعنى المذكور ووجوده مقيد بدوام الجرم والثالث كوجودنا في وقت علم الله وجودنا فيه سمي بذلك لان وجوده ليس لذاته بل بالنظر لتعلق علم الله به ويأتي مثل هذه الاقسام في المستحيل فيما يظهر فالمستحيل الذاتي المطلق كالشريك والذاتي المقيد كعدم تحيز الجرم والعرضي كوجودنا في وقت علم الله عدمنا فيه (قوله هو الذي) أي هو الامر الذي أعظم من أن يكون ذاتا أو صفة أو نسبة كذات الله تعالى وصفاته وثبوت كل صفة من تلك الصفات له تعالى وأما ادراك تلك النسبة فليس بواجب بل هو جائز (قوله لا يتصور) اما بضم الياء مبني للمالم بسم فاعله بمعنى لا يدرك أو بفتحها مبني للفاعل بمعنى لا يمكن لكن الاول أنسب بكلام الشيخ بعدوا اعتراض بان الواجب قد يتصور عدمه اذ العقل قد يتصور المحال وأجيب بأنه أطلق التصور وأراد التصديق وأشار هنا بقوله أي لا يصدق الخ والمراد به هنا الاذعان كما قاله الشيخ لا التصديق المنطقي والالم يندفع الاعتراض فتأمل (قوله في العقل) يحتمل أن أل فيه للعهد والمعهود للفرد الكامل ويحتمل أنها للاستغراق وعليه فيكون المراد كل عقل لكن بقطع النظر عن العلائق التي تمنع من ذلك كالشبهه وحينئذ فلا يرد أن بعض العقول يتصور فيه عدم بعض الواجبات كعقل المعتزلة فانه يتصور عدم القدره ونحوها من صفات المعاني وكذا يقال فيما بعد هذا وكان الاولى أن لا يربط تعريف كل من الواجب والمستحيل والجائز بالعقل لان التسمية بكل منها ثابتة وجد عقل اولاً وذلك كأن يقول الواجب ما لا يقبل الانتفاء والمستحيل ما لا يقبل الثبوت والجائز ما يقبلها وقد وقع لهم في حد العقل تعاريف كثيرة أحسنها أنه نور روحاني تفرك به النفس العلوم الضرورية والنظرية ونسبته الى الروح من نسبة الشئ لما يشبهه واستفيد من هذا التعريف أن المدرك هو النفس والعقل انما هو آلة في الادراك ومثله في ذلك غيره من بقية القوى ولذا قال سم في الآيات اتفق المحققون على أن المدرك للكميات والجزئيات هو النفس الناطقة وأن نسبة الادراك الى قواها كنسبة القطع الى السكين اه وهذا كله مظهر أن في هنا سببية والمعنى هو الذي لا يكون العقل سببا وآلة لتصديق النفس بعدمه (قوله أي لا يصدق الخ) فيه نصح لان المصدق حقيقة هو النفس والعقل آلة كما تقرر ومثله يقال فيما بعد (قوله كالتحيز) هذا مثال لاحد أقسام الواجب وهو الواجب الذاتي المقيد (قوله للجرم) هو الجوهر فرداً كان أو مركباً بخلاف الجسم فانه متركب من جوهرين فردين على رأي جمهور المتكلمين وقيل من ثلاثة وقيل من أربعة وقيل من ستة وقيل من ثمانية وقيل من ثمانية وعشر وقيل من أربعة وعشرين وقيل من ستة وثلاثين وقيل من ثمانية وأربعين فأكثر في جميع ذلك فعلم من ذلك أن الجوهر الفردي حال انفراده لا يسمى جسماً وهذا لانواع فيه وانما وقع النزاع في تسميته بذلك حال انضمامه الى جوهر آخر فقليل لا يسمى بذلك أيضاً كما نقل عن الغزالي واختاره السعدون نسبة الى المحققين وقيل انه يسمى بذلك كما نقل عن الامام وجو عليه السنوسي في شرح الكبرى حيث قال وانما يمتنعون من تسمية الدقيق جسماً حال انفراده وأما اذا انضم الى غيره سموا كل واحد منهما جسماً لان حقيقة الجسم المؤلف وكل واحد من الجوهرين عند الاجتماع يصدق عليه أنه مؤلف اه وإلى هذا أشار العباس بن ذكرى في أرجوزته حيث قال

والجسم في مصطلح الكلام * أقله جزآن بانتظام *

حيث تألفاهما جسمان * تأليف ذين ذاك تأليفان

(قوله تأليف الخ) كالتعليق لما قبله والمعنى لان مؤلف هذين الجزأين مؤلفان وكل مؤلف يصدق عليه أنه جسم

هو الذي لا يتصور في
العقل عدمه أي
لا يصدق العقل بعدمه
كالتحيز للجرم

(قوله أي أخذه قدرا الخ) في هذا التفسير مسامحة لان حقيقة التحيز أن يمنع الجرم غيره من الحلول في الحيز
 كنا يؤخذ من كلام بعضهم وعليه فهذا تفسير بالضرورة لانه يلزم من أخذ الجرم قدرا من الحيز منع غيره من
 الحلول فيه فتأمل (قوله من الفراغ) أي الموهوم كما هو مذهب المتكلمين أو المحقق كما هو مذهب الحشوية
 ومعنى كونه موهوما على الاول أن ذلك بحسب وهم الشخص أنه فراغ والافهم في الواقع ملاء بالهواء لكن
 لاطافة أجزاءه اذا جاء جرم في حيزه انضم بعضه الى بعض هذا وكلام بعضهم صريح في أن معنى ذلك أنه بحسب
 وهم الشخص أنه وجودي وليس كذلك بل هو أمر اعتباري لا وجود له فليتأمل (قوله والجرم كالشجر
 الخ) هذا تعريف بالتمثيل وقد تقدم تعريفه بالحقيقة (قوله فاذا قال لك الخ) الاظهر أنه تفرع على التمثيل
 للواجب بالمعنى السابق بالتحيز للجرم وكذا يقال في قوله الآتي في مبحث الجائر فاذا قال قائل الخ (قوله من
 الارض) لظاهر أنه كان عليه أن يسهطه لأن الممتنع عدم أخذها محلا مطلقا وأما عدم أخذها محلا من الارض
 بجائر فليتأمل (قوله مثلا) يصح رجوعه لكل من الارض والشجر وقوله لا يصدق عقلك الخ جواب
 اذا (قوله بذلك) أي بذلك القول (قوله لان أخذها الخ) لعله أتى به للتوضيح والافهم معلوم من التفرع
 (قوله محلا) عدم تعرضه هنالك كرا الأرض يؤيد ما تقدم فتنبه (قوله لا يصدق الخ) تفسير لقوله واجب
 فهو على تقدير أي التفسيرية (قوله والمستحيل هو الذي) أي هو الامر الذي أهم من أن يكون ذاتا
 كالشريك أو صفة كالعجز أو نسبة كثبوت المعجز لله تعالى كما من نظيره في الواجب وقوله لا يتصور ما بضم
 الياء أو فتحها على ما مر وقوله في العقل أي بسببه كما علمت وقوله وجوده فيه أن ذلك بصير التعريف غير مانع
 لدخول كل من الاحوال وصفات السواب والامور الاعتبارية فيه لانه يصدق عليه أنه لا يصدق العقل بوجوده
 وأجيب بان المراد بالوجود مطلق الثبوت والتحقيق وحينئذ لا يرد ذلك لان العقل يصدق بثبوتة وتحققه
 وهذا أحسن من الجواب بان هذا تعريف بالاعم وقد أجاز المتقدمون من المناطقة اذا المقصود كما لا يخفى
 تمييز كل من الواجب والمستحيل والجائر عن أخويه فكيف يأتي بتعريف يشمل بعض أفراد كل منها فافهم
 (قوله أي لا يصدق الخ) أشار به الى دفع الاعتراض على التعريف بان العقل قد يفرض المستحيل ويدركه
 ومحصل الدفع أن المراد بالتصور التصديقي كما تقدم (قوله فاذا قال الخ) كان الاولى أن يمثل أولا للمستحيل
 بخلاف الجرم عن الحركة والسكون معا ثم يفرع ذلك عليه كما صنع في سابقه وكما سيأتي في لاحقته فان قيل انه
 مفرع على التعريف ردها لا يتفرع قبل بيان أن ذلك من أفرادها نعم قد يقال لم يصنع هذا الصنيع اتكالا
 على علم ذلك وشهرته (قوله قائل) عبر هنا وفيما يأتي بقاتل وعبر فيما مر بشخص تفننا وهو ارتكاب
 فنين أي نوعين من التعيير وهو من المحسنات البدعية لما فيه من دفع ثقل التكرار اللفظي (قوله الجرم
 الفلاني) هذا كناية عن اسمه المعين فليس المراد أن القائل يقول هذا اللفظ بل المراد أن يعينه باسمه كان
 يقول إن الحجر أو الحائط مثلا (قوله خال) أي عار من الخلو بمعنى العرو (قوله عن الحركة والسكون) قد
 اشتهر عند المتكلمين أن الحركة انتقال الجرم من حيز الى حيز آخر والسكون ما عدا ذلك ولهم طريقة
 أخرى وهي أن الحركة هي الحصول الاول فيما عدا الحيز الاول أي الاستقرار الاول في المكان الثاني أو ما فوقه
 من الثالث والرابع وهكذا والسكون ما عدا ذلك من الحصول الاول في الحيز الاول ومن الحصول الثاني أو
 ما فوقه مطلقا أي في الحيز الاول وغيره على ما انحط عليه كلام السعد (قوله معا) احتراز بذلك عما اذا قال ان
 الجرم الفلاني خال عن الحركة أو عن السكون فانه يصدق العقل به لانه ليس بمستحيل بل جائز فنظن (قوله
 بذلك) أي بذلك القول (قوله لان خالوه الخ) وجه استحالة ذلك أن الجرم دائما متحرك أو ساكن
 وبيان الحصر أن الجرم إما متقل أو لا فالاول للاول والثاني للثاني هذا على ما اشتهر عند المتكلمين من

أي أخذه قدرا من
 الفراغ والجرم كالشجر
 والحجر فاذا قال لك
 شخص ان الشجرة لم
 تأخذ محلا من الارض
 مثلا لا يصدق عقلك
 بذلك لان أخذها محلا
 واجب لا يصدق العقل
 بعدمه والمستحيل هو
 الذي لا يتصور في العقل
 وجوده أي لا يصدق
 العقل بوجوده فاذا
 قال قائل ان الجرم
 الفلاني خال عن الحركة
 والسكون معا لا يصدق
 عقلك بذلك لان خالوه
 عن الحركة

تعريف كل من الحركة والسكون وأما على مقاييسه فهو أن الجرم إما حاصل حصولاً أولاً في غير الحيز الأول فهو حينئذ متحرك وإما حاصل حصولاً أولاً في الحيز الأول أو حصولاً ثانياً أو ما فوقه مطلقاً أعني في الحيز الأول أو في غيره فهو حينئذ ساكن هذا هو المناسب في بيان الحصر وأما قوله الجمهوري ذلك من أن استقرار الجرم أن كان مسبوقاً بحصوله في حيز آخر فهو متحرك وإن كان مسبوقاً بحصوله في ذلك الحيز فهو ساكن فقط اعترضه السعد بأنه غير تام إذ الجرم في أول زمن وجوده لم يشمله الشق الأول والثاني والواقع أنه ساكن وبأن الشق الأول يشمل الساكن بعد الحركة إذ يصدق عليه أن استقراره مسبوق بحصوله في حيز آخر وإن كان مسبوقاً بحصوله في ذلك الحيز فليتنامل أفاده البيهقي (قوله لا يصدق العقل الخ) تفسيره وكذا قوله وجوده (قوله والجائز الخ) اعترض بأن هذا التعريف غير جامع لعدم شموله لكل من الأمور الاعتبارية والأحوال الحادثة على القول بها والساكن الحادثة فالأولى كالقيام والثانية ككون زيد علماً والثالثة كالعمى على القول بأنه عدم البصر ووجه عدم شموله لذلك أنه لا يتصف بالوجود فلا يصدق العقل به لأن ذلك فرع إمكانه والجواب أن المراد بالوجود الثبوت والتحقيق فالمعنى ما يصدق العقل بثبوته تارة وبعدمه أخرى فيشمل ما ذكر (قوله تارة الخ) بهذا يدفع ما يرد على قولهم في حد الجائز هو ما يصدق العقل بوجوده وعدمه من أنه كيف ذلك مع أنه لا يمكن اجتماع الوجود والعدم في شيء واحد في آن واحد وحاصل الدفع أنه ليس المعنى على الاجتماع بل على أن الوجود يكون منفرداً عن العدم وكذلك العدم يكون منفرداً عن الوجود (قوله أخرى) أي تارة أخرى (قوله كوجود الخ) يعني أن وجوده ولزيمه فلا يصدق العقل بوجوده أي بثبوته وتحققه تارة وبعدمه تارة أخرى وقد فرع على التارة الأولى قوله فإذا قال قائل الخ وعلى الثانية قوله وإذا قال ان زيدا الخ (قوله فإذا قال الخ) كان الاظهر في التفريع أن يقول فإذا قال قائل ان زيدا له ولد يصدق عقلك بذلك وإذا قال ان زيدا لا ولد له صدق عقلك بذلك لكنه قد فرع باللازم لأنه يلزم من تصديق العقل بوجود الولد أو عدمه أنه يجوز صدق الخبر به أي موافقته للواقع فليتنامل (قوله صدق ذلك) أي موافقته للواقع كما علمت لأن الصدق موافقة الخبر للواقع وسيأتي توضيح ذلك (قوله فوجوده الخ) تفريع على أصل الكلام وأتى به للتوضيح واعلم أنه يلزم من كون الوجود جائزاً أن عدمه جائز فقوله وعدمه تصريح باللازم (قوله جائز) كان الأولى أن يقول جائز أن لكنه أفرد للتأويل بل مذكور وكذا ما بعده (قوله يصدق الخ) تفسير لقوله جائز (قوله فهذه الاقسام الخ) مفرع على قوله اعلم أن فهم العقائد الخ وفيه أن المفرع هو عين المفرع عليه فلا يصح التفريع لكنه صنع هذا الصنيع توصلاً إلى التفريع بعد (قوله عليها) أي على فهمها (قوله فتسكون هذه الثلاثة) أي فهمها (قوله على كل مكلف) دخل في هذه الكلية الانس والجن دون الملائكة لأنهم ليسوا مكلفين على التحقيق كما مر وإلى هذا يرمز قوله من ذكر وأشي إذا الملائكة لا يتصفون بكورة ولا بانوثة وحد المكلف العاقل سليم الخواص ولو السمع أو البصر فقط الذي بلغته الدعوة خرج الصبي ولو مميزاً والمجنون وفاقد الخواص بأن كان أعشى أصم أكم أو الأولين فقط ومن لم تبلغه الدعوة فليس كل منهم مكلفاً وطلب العبادة من الصبي المميز كالصلاة والصيام ليس لأنه مكلف بل ترغيباً فيها باعتبارها إن شاء الله تعالى (قوله لأن ما يتوقف الخ) عليه لتفريع ما ذكره على ما قبله وكأنه قال وإنما تفرع وجوب هذه الأمور الثلاثة على توقف فهم العقائد عليها لأن الخ وإسار بذلك إلى القاعدة الشهيرة وهي أن كل ما يتوقف عليه الواجب يكون واجباً (قوله بل قال الخ) اضرباً بتقالي لا يبطأ لأنه لم يبطل ما قبله وغرضه ذلك الترقى عما قبله الباطل في الخت على تحصيلها (قوله أما الحرميين) اسمه عبد الملك بن عبد الله ولقب لك لانحصار اسماء الحرم المكي والمدني فيه (قوله ان فهم هذه الثلاثة الخ) المتبادر من هذه العبارة ان

والسكون مستحيل لا يصدق العقل بوقوعه ووجوده والجائز هو الذي يصدق العقل بوجوده تارة وبعدمه أخرى كوجود ولد زيد فإذا قال قائل ان زيدا له ولد يجوز عقلك صدق ذلك وإذا قال ان زيدا لا ولد له يجوز عقلك صدق ذلك فوجود ولد زيد وعدمه جائز يصدق العقل بوجوده وعدمه وهذه الاقسام الثلاثة توقف عليها فهم العقائد فتسكون هذه الثلاثة واجبة على كل مكلف من ذكر وأشي لأن ما يتوقف عليه الواجب يكون واجباً بل قال امام الحرمين ان فهم هذه الثلاثة هي

المراد بفهم هذه الامور الثلاثة تصور مفاهيمها وهو المتبادر أيضا من عبارة السنوسي في شرح الصغرى وارضاء جماعة من العلماء وقيل المراد بفهمها تصور بعض مصادقاتها وذلك البعض هو ما تداول بين العامة كنبوت التجيز للجرم وكاجتماع الصدين وكشوب الحرارة للنار هذا ملخص ما كتبه المحققون فليتأمل (قوله نفس العقل) هذا خلاف التحقيق وهو ان العقل نور روحاني الى آخر ما تقدم (قوله أى لم يعرف معنى الواجب الخ) اضافة معنى لما بعده من اضافة المدلول للدال وكذا ما بعده وهذا كالصرح في حل كلام امام الحرمين على القول الاول والتأويل بتقدير مضافين بأن يقال أى لم يعرف بعض أفراد معنى الواجب الخ فيه تكلف واضح مع عدم مناسبه لسياق الكلام والمعنى ما عني من اللفظ ويسمى مفهوما من حيث فهمه من اللفظ ومدلوله من حيث دلالة اللفظ عليه وحاصلا من حيث حصوله في العقل وموضوعا من حيث وضع اللفظ له كذا يؤخذ من شرح رسالة الوضع (قوله فليس بعاقل) يقتضى أنه غير مكلف وبه صرح بعضهم وما ذكر من أن من لم يعرفها فليس بعاقل رد بان بعض الفرق ينكر جميع العلوم وهو من العقلاء بدليل تعرض الأئمة لمناظرتهم والرد عليهم (قوله فاذا قيل الخ) هو مع قوله واذا قيل العجز الخ ومع قوله واذا قيل رزق الله الخ تعرض على التعاريف الثلاثة على اللف والنشر المرت فالاول والثاني والثالث وهكذا (قوله هنا) الاولى تأخير الظرف الى أن يذكر في التعليل بان يقول لان الواجب هنا الخ لانه متى قيل القدرة واجبة كان المعنى ما ذكره سواء كان هنا أى في علم التوحيد أولا (قوله القدرة) أى مثلا كما هو واضح (قوله لان الواجب الخ) علة لقوله كان المعنى الخ (قوله كما تقدم) أى في التعريف (قوله وأما الواجب الخ) هذا اشارة لدفع ما قد يقال ما ذكرته في بيان معنى الواجب مخالف لما اشهر من أنه ما يثاب الخ الا أنه كان الاظهر أن يقول وأما ما اشهر من أن معناه ما يثاب الخ ليناسب قوله جوابا لما فهم ومعنى آخر (قوله بمعنى الخ) الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة للواجب والتقدير وأما الواجب المفسر بمعنى الخ واطافة معنى لما بعده للبيان واعتبارهم الثواب في تعريف الواجب أغلبي لا كلي فلا يرد عليه النظر المؤدى الى معرفة الله تعالى فانه واجب ومع ذلك لا يثاب عليه كائن عليه ابن جماعة وشهاب الدين القرافى لان شرط حصول الثواب معرفة المتيب وذهب جماعة الى أنه يثاب عليه به جزم السعد واعتمده بعضهم قال لان التعليل بما ذكر يقتضى أن المقلد لا يثاب على فعله وليس كذلك على المحيى (قوله فهو معنى آخر الخ) محط الفائدة قوله ليس مرادا الخ والافكونه معنى آخر لاختفاء فيه حتى يحتاج لذكره (قوله فلا يشبهه) أى فلا يلتبس لان اشباه أمر بآخر اختلاطه به بحيث لا يتميز عنه (قوله الامر) أل فيه للجنس فشمّل الامرين فكأنه قال فلا يشبه عليك الامر ان أى أحدهما بالآخر (قوله نعم لو قيل الخ) استدراك على قوله ليس مرادا الخ الموهوم انه لا يكون مراد فيه أصلا (قوله اعتقاد قدرة الله) أى اعتقاد نبوتها فهو على تقدير مضاف (قوله على ذلك) اسم الاشارة هنا وفيما بعد عائد على الاعتقاد (قوله ففرق الخ) مفرع على قوله فاذا قيل هنا الخ مع قوله نعم لو قيل يجب الخ وقوله بان أن يقال الخ أى بين قولهم يجب اعتقاد كذا الخ وبين قولهم العلم الخ ان قلت معنى القول اللفظ ولا معنى للفرق بين النافظين قلت يجب عن ذلك بتقدير مضاف والتقدير ففرق بين متعلق أن يقال اعتقاد كذا واجب بين متعلق أن ية العلم الخ والمنعاق هو القول وقريب من ذلك أن يقال الفرق بين القولين من حيث القول (قوله اعتقاد كذا) لعدو كذا في هذا التركيب ونحوه كناية عن شئ مخصوص فهو هنا كناية عن القدرة مثلا (قوله وبين أن يقال الخ) لا حاجة للاتيان بين ثانيا لا بجزء التوكيد ولم يقل وبين أن يقال كذا واجب على سق ما قبله لانه لو قال ذلك لو ورد عليه أنه شامل لان يقال الصلاة واجبة ونحو ذلك مع أنه لا فرق بينه وبين ذلك (قوله فلا أى أو

نفس العقل فمن لم يعرفها أى لم يعرف معنى الواجب ومعنى المستحيل ومعنى الجائر فليس بعاقل فاذا قيل هنا القدرة واجبة لله كان المعنى قدرة الله لا يصدق العقل بعدمها لان الواجب هو الذى لا يصدق العقل بعدمه كما تقدم وأما الواجب بمعنى ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه فهو معنى آخر ليس مرادا في علم التوحيد فلا يشبه عليك الامر نعم لو قيل يجب على المكلف اعتقاد قدرة الله تعالى كان المعنى يثاب على ذلك ويعاقب على ترك ذلك ففرق بين أن يقال اعتقاد كذا واجب وبين أن يقال العلم مثلا واجب

لأنه إذا قيل العلم واجب لله تعالى كان المعنى أن علم الله تعالى لا يصدق للعقل بعده وأما إذا قيل اعتقاد العلم واجب كان المعنى يثبت أن اعتقد ذلك ويعاقب إن لم يعتقد فأحرم على الفرق بينهما ولا تكن ممن قلد في عقائد الدين فيكون إيمانك مختلفا فيه فتخلد في النار عند من يقول لا يكفي التقليد قال السنوسي وليس يكون الشخص مؤمنا إذا قال أنا جازم بالعقائد ولو قطعت قطعا قطعا لأرجع عن جزمي هذا بل لا يكون مؤمنا حتى يعلم كل عقيدة من هذه الحسنيين بدليلها وتقديم هذا العلم فرضا كما يؤخذ من شرح العقائد لأنه جعله أساسا يبنى عليه غيره فلا يصح الحكم بوضوء شخص أو صلاته إلا إذا كان عالما بهذه العقائد أو جازما بها على خلاف ذلك وإذا قيل العجز مستحيل عليه تعالى كان المعنى أن العجز لا يصدق العقل بوجوه لله تعالى ووجوده وكذا يقال في باقي

والقدرة ونحوها فالقصد به إدخال ذلك لانهو الصلاة كما علمت (قوله لأنه إذا قيل الخ) هذا تعليل لقوله ففرق الخ لكنه يعني عنه المفرع عليه لأن المعروف أن المفرع عليه علة في التفرع (قوله فأحرم على الفرق الخ) أي احتفظ عليه بينهما أي بين القولين السابقين (قوله ولا تكن الخ) لو قدم هذه العبارة مع قوله قال السنوسي الخ ضد الكلام على التقليد لكان أنسب كما لا يخفى (قوله في عقائد الدين) أي في المعتقدات التي هي من الدين والدين يطلق لغته على معان كثيرة منها لا تقياد الجزاء والحساب واصطلاحا على الأحكام التي شرعها الله على لسان نبيه من حيث كونها يبدان أي يتقادها وتلك الأحكام تسمى أيضا ملة من حيث كونها تسمى وشرعا وشرعية من حيث كونها تشرع أي تبين (قوله فيكون إيمانك الخ) سيأتي الكلام على الإيمان في الخاتمة إن شاء الله تعالى (قوله مختلفا فيه) أي لأن بعضهم وهو من يقول بكفاية التقليد يقول بثبوته وبعضهم وهو من يقول بعدمها يقول بعدم ثبوته (قوله فتخلد في النار الخ) قال بعضهم الخلود في الأصل الثبات المديد دام أو لم يدم لأنه لو كان أصله الدوام لكان التأيد في قوله تعالى خالدين فيها أبدأنا كيذا لا تأسيسا والأصل خلافه لكن المراد هنا الدوام كما هو واضح (قوله لا يكفي التقليد) أي في الإيمان (قوله قال السنوسي الخ) القصص من قول هذه العبارة تأيد قوله فيكون إيمانك الخ (قوله إذا قال أنا جازم بالعقائد) أي من غير أدلتها كما يؤخذ مما بعد (قوله ولو قطعت الخ) أي ولو توعدني شخص بالتقطيع لأرجع فليس المراد أنه لو قطع بالفعل لأرجع كما هو ظاهر (قوله قطعا قطعا) كلاهما تأكيد (قوله عن جزمي هذا) أي الذي أنا عليه الآن (قوله بل لا يكون الخ) اضربا لثقالتي عن قوله وليس يكون الشخص الخ لا بطلان لأنه لم يبطله (قوله بدليلها) أي الإجمالي على ما مر وهذا تأكيد كما يفهم من قوله يعلم (قوله وتقديم هذا العلم الخ) كان مقتضى الظاهر أن يقدم هذه العبارة في صدر الرسالة أو يؤخرها عن آخر المقدمة وأما ذكرها في هذا المحل فغير ظاهر وجه مناسبتها والمعنى أن تقديم الاشتغال بهذا العلم على الاشتغال بغيره واجب (قوله كما يؤخذ من شرح العقائد) ونص عبارته بعد كلام كثير وبالجملة هو أشرف العلوم من كونه أساس الأحكام الشرعية ورئيس العلوم الدينية وكون معلوماته العقائد الإسلامية وغايتها الفوز بالسعادة الدينية والدنيوية وبرهانية الحجج القطعية المؤيدة كثرة ما بالدلالة السمعية وما قيل من الطعن فيه والمع منه قائما هو للتعصب في الدين والقاصر عن تحصيل اليقين والقاصد أفساد عقائد المسلمين والخائض فيما لا يفتقر إليه من غوامض المتفلسفين والافكيف يتصور النفع عما هو أصل الواجبات وأساس المشروعات اه (قوله لأنه الخ) علة لقوله كما يؤخذ الخ والضمير الأول لصاحب شرح العقائد وهو السعد التفتازاني وكذلك الضمير المستتر في الفعل وأما الضمير البار المتصل به فهو عائد لهذا العلم وكذلك الضمير إن بعد وقوله ينبغي الخ تفسيره للاساس فهو الأصل الذي يبنى عليه غيره (قوله فلا يصح الحكم الخ) مفرع على التعليل فلهذا أشد بعض العلماء توخي الخامن اشتغل يعلم الفقه قبل الاشتغال بهذا العلم قوله

أيها المبتدئ لتطلب علما • كل علم عبد لعلم الكلام

تطلب الفقه كي تصحح حكما • ثم أغفلت منزل الأحكام

أفاده السنوسي في شرح الوسطى (قوله بوضوء شخص الخ) أي بصحة وضوئه أو صحة صلاته ولو قال فلا يحكم بصحة وضوء الخ لكان أظهر (قوله إلا إذا كان عالما) أي على القول بأن المقلد كافر وقوله جازم بها أي على القول بأنه مؤمن كما أشار لذلك بقوله على الخلاف في ذلك إن قلت قوله أجاز ما لا يقابل ما قبله كما هو ظاهر قلت المراد بقوله أجاز ما أنه جازم من غير دليل وحينئذ فلا خفاء في صحة مقابله لما قبله (قوله ووجوده) تفسير لما قبله (قوله وكذا يقال الخ) لم يقل فيما تقدم وكذا يقال في باقي الواجبات وفيما يأتي وكذا يقال في باقي الجزئات

لعله لعدم المقابلة لكن قد يعكر على ذلك أنه لو كان كذلك لكره أولادون ما بعد ذلك (قوله كان المعنى أن ذلك يصدق العقل بوجوده تارة وبعده أخرى) هذه نسخة وفي نسخة ثانية كان المعنى أن ذلك يصدق العقل بوجوده لأنه من أفراد الجائر الذي يصدق العقل بوجوده تارة وبعده أخرى والأولى أسبك وأولى كما ترى (قوله ولندكر الخ) فيه ادخال لام الامر على فعل التكلم المبدوء بالنون وهو قليل كاللبدوء بالهمزة كما هو مبين في محله لكنه قد وقع في الكلام النصيب كافي قوله تعالى حكايته عن قول الكافرين المؤمنين ولنحمل خطاياكم وأتى بالنون الدالة على العظمة تحديداً بالنعمة قال تعالى وأما بنعمتكم بك فخذوا بما صنع هذا الصنيع ولم يذكرها مفصلة من أول الامر لتكون العقائد وأوقع في النفس انما يذكر أولاً بما تشوق النفس اليه وتتطلب له فاذا ذكر ثانياً مفصلاً كان أرسخ في النفس مما يذكر مفصلاً من أول وهلة (قوله بجملة) حال من العقائد وقوله مفصلة حال من الضمير العائد عليها (قوله أنه يجب الخ) اعلم أن المولى سبحانه كفنا بمعرفة الصفات الآتية على سبيل التفصيل وكذلك أضافها وبمعرفة ما عدا ذلك من باقى كل من الكمالات والنقائص على سبيل الاجمال لا على سبيل التفصيل وإن كان جائزاً كما هو مذهب جمهور أهل السنة خلافاً للعتزلة القائلين بمنعه لأنه لا يطاق اذا علمت ذلك علمت أن في كلام الشيخ اقتصار على الواجب والمستحيل التفصيليين اذ ليس فيه تعرض للاجاليين كما هو واضح (قوله صفة) المراد بها هنا ما ليس بذات وجودها كان أولاً كما هو أحد اطلاقيها والثاني الامر الوجودي القائم بالموصوف وانما كان المراد هنا الاول لان هذه الواجبات منها ما هو عديم ومنها ما هو وجودي ومنها ما هو واسطة كاستيتين (قوله ويستحيل عليه عشرون) أى صفة ففيه الحذف من الثاني لدلالة الاول وهو كثير مشهور بخلاف الحذف من الاول لدلالة الثاني (قوله في حقه) أى على ذاته حق بمعنى الذات (قوله فهذه إحدى وأربعون) تفريع بما علم من العدد قبله وكذا يقال فيها بعد (قوله الرسل) لم يقل للانبياء مع أنه أعم نظراً الى أن مجموع ما ذكره الذي من جلته التبليغ وضده خاص بالرسل ويحتمل أن يراد بالرسل مطلق الانبياء ويراد من التبليغ ما يشمل تبليغ أنه نبي ومن ضده ما يشمل كتمان ذلك وما قيل من أنه لم يقل ذلك نظر الكون الرسول أخص من النبي ومعرفة الاخص تستلزم معرفة الاعم سهولاً لأنه لا يصح الا اذا كان المذكور التعريف كما لا يخفى (قوله في حقهم) أى على ذاتهم كما مر (قوله تحرير الكلام) أى تخليصه على وجه محمود بحيث يكون غير مخجل بالمقصود (قوله ان شاء الله تعالى) انما قال ذلك امثالاً لقوله تعالى ولا تقولن لشيء انى فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله والسبب في ذلك أن الانسان اذا قال سأفعل كذا لم يبعد أن يموت قبل فعله ولم يبعد أيضاً أنه يعوقه عنه لوقتي حيا عائق وحيفته يصير كاذباً فيما وعده فطلب أن يقول ان شاء الله حتى اذا تعذر الوفاء بذلك الوعد لم يصير كاذباً بتنبهه واختلاف هل يجوز للشخص اذا قال أنا مؤمن أن يقول ان شاء الله أو لا فقالت الاشاعرة بالاول والماتريدية بالثاني وجعل بعضهم الخلف لفظياً حيث حل الاول على ما اذا قال ذلك نظراً للمآل والثاني على ما اذا قاله نظر الحال فآل الامر الى أنه يجوز نظر المآل اتفاقاً ويمتنع نظراً للحال كذلك هذا وحكى بعضهم الخلاف على غير ذلك الوجه حيث قال جوزه الشافعي ومنعه مالك وأبراهيم وغيرهم قال بعض أتباع مالك يوجب ذلك ثم قال أعني من حكى الخلاف ومحل ذلك اذا لم يرد الشك أو التبرك والا تسع في الاول اجاعاً وجاز في الثاني كذلك وقد نظم بعض الافاضل حاصل هذا فقال

من قال انى مؤمن بمنع من • مقاله ان شاء ربي يافطن
وذا لما لك وبعض تابعيه • يوجب أن يقول هذا يابيه
ومثل ما لما لك الحنفى • وللشافعى جوز هذا فاعرف

كان المعنى ان ذلك
يصدق العقل بوجوده
تارة وبعده أخرى
ولندكر لك العقائد
الحسين بجملة قبل
ذكرها مفصلة فاعلم
أنه يجب له سبحانه
وتعالى عشرون صفة
ويستحيل عليه
عشرون ويجوز في
حقه تعالى أمر واحد
فهذه إحدى وأربعون
ويجب للرسل أربعة
ويستحيل عليهم
أربعة ويجوز في حقهم
عليهم الصلاة والسلام
أمر واحد فهذه
الحسون وسيأتي
تحرير الكلام عند
ذكرها مفصلة
ان شاء الله تعالى

وامنعه اجاعا اذا اراد به • الشك في ايمانه يا منته
كعدم للنعم اذا به يراد • تبرك بذكر خالق العباد
فالخلف حيث لم يرد شكولا • تبركا فكن بذرا محتفلا

(قوله الاول من الصفات الخ) انما قدم الوجود جريا على دأب المتكلمين من التصدير به وانما التزموا ذلك لكونه أساس الاطيات واعلم انه اتفق جميع الفرق على وجود الصانع سوى شذوذة قليلة من الدهرية على ما في شرح المعالم قالت بتعطيل الصانع معللة بان العالم كان في الازل اجزاء تتحرك على غير استقامة فاختلفت اتفاقا فحصل منها هذا العالم هذا وقال السعدى في شرح المقاصد بعد ان ذكر أدلة وجود الصانع وخالف الملاحدة في وجود الصانع لكن لا بمعنى انه لا صانع للعالم بل بمعنى انه متبره عن ان يتصف بالوجود لانه من المتقابلات وهو متعال عن ان يتصف بشئ منها مبالغة في التنزيه ولا خلاف في انه هذان بين البطلان ولا يخفى أن بين هذا وما قبله من المخالفة ما هو بين (قوله الواجبة له تعالى) أتى بذلك للتنصيص على وجوب صفاته تعالى (قوله الوجود) أي الذاتي بمعنى انه لذاته أي ليس بتأثير الغير وهذا هو المشار اليه بقولهم موجود لا من علة فليس المراد من قولهم الذاتي أن الذات علة فيه اذ لا يفوله عاقل وانما عبروا بذلك مع كون ظاهره ليس مراد الضيق العبارة عليهم كما أفاده عبد الحكيم (قوله واختلف في معناه) أي في معنى الوجود من حيث هو أي لا بقيد كونه صفة له تعالى فالكلام الآتي في الوجود الشامل لوجوده تعالى ووجود الحوادث كما يعلم مما يأتي (قوله فقال الخ) بيان للخلاف قبله لكنه اقتصر في بيانه على قولين فقط وزاد بعضهم أقوالا آخر من أرادها فليراجع حكمة العين (قوله الوجود هي الخ) اعلم أن التعاريف المثبتة لجميع هذه الصفات مجرد رسوم وليست حدود الانها لم تعلم لنا بالكنه والحقيقة وانما أنت الضمير مرعاة للخبر وفي بعض النسخ تذكرة نظر المبتدأ وكل صحيح لما هو القاعدة من انه اذا وقع ضمير بين مذكر ومؤنث جاز مرعاة كل منها وخرج بقوله الحال ما ليس بحال كصفات السلوب وصفات المعاني وبقوله الواجبة الحال التي ليست بواجبة ككون زيد عالما وكونه قادرا والمراد بالذات هنا كل ما يصح انصافه بالوجود ولو قائما بغيره الا ترى أن البياض مثلا قائم بغيره مع كونه متصفا بالوجود وقوله مادامت الذات أتى به لدفع ما قد يقال قوله الواجبة للذات لا يظهر الا بالنسبة للقديم وحاصل الدفع أن المراد الواجبة للذات مستدوامها ولا ريب في جريان ذلك في القديم والحدث وانما اظهر في محل الضمار لانه لو اضرمتوهم عود الضمير على الحال وهو غير صحيح (قوله وهذه الحال الخ) هذه الجملة معتبرة من التعريف فالواو للحال أي والحال أن هذه لا تعلل الخ وعدل عن قول بعضهم غير معللة بعلة لايها ما أنه خبر دام فتكون ناقصة وهو ليس بصحيح (قوله ومعنى كونها حالا الخ) اعلم أن الاشياء أربعة اقسام موجود ومعدوم وحال وأمر اعتباري فالاول ما يصح رؤيته وهو اعلاها درجة والثاني ما لا ثبوت له وهو أحطها درجة والثالث ما يكون واسطة بين الموجود والمعدوم وهو احط درجة من الموجود وأعلى درجة من كل من الأمر الاعتباري والمعدوم والرابع له قسمان اختراعي واثرعي فالاول ما ليس له تحقق في نفسه بل يفرضه الشخص ويختاره كبخل الكريم وكرم البخيل والثاني ما له تحقق في نفسه ككرم الكريم وبخل البخيل وما تقر من كون الاشياء أربعة على القول بثبوت الاحوال وأما على القول بان لا حال وهو الحق فهي ثلاثة كما سيأتي ان شاء الله تعالى (قوله لم ترتق) أي لم تصعد وقوله الى درجة الموجود أي منزلته ورنبته وقوله حتى تشاهد مفرع على المنفى لا على التنفى وكذا ما بعده (قوله ولم تنحط) أي تنخفض وتنزل وقوله الى درجة المعدوم أي منزلته كما مر نظيره (قوله حتى تكون عدما) أي ذات عدم فهو على تقدير مضاف وقوله محض أي لا يشوبه شائبة الثبوت (قوله بل هي واسطة الخ) اضرابا تنقالي عما قبله (قوله فوجود زيد الخ) لو قدم هذا على قوله ومعنى كونها حالا الخ

(الاول) من الصفات
لواجبته تعالى الوجود
واختلف في معناه فقال
غير الامم الاشعري
ومن تبعه الوجود هي
الحال الوجبة للذات
مادامت الذات وهذه
الحال لا تعلل بعلة ومعنى
كونها حالا أنها لم ترتق
الى درجة الموجود
حتى تشاهد ولم تنحط
الى درجة المعدوم
حتى تكون عدما
محضا بل هي واسطة
بين الموجود والمعدوم
فوجود زيد

لكان أولى وكان مقتضى الظاهر أن يزيد في التفريع وهذه الحال غير معلة بعلّة (قوله مثلاً) راجع لزيد (قوله أي لا تنفك عنها) أي بل هي ثابتة لها ولازمة لها مادامت الذات ثابتة (قوله أنها تنشأ الخ) أي لم تلتزم شيئاً آخر غير الذات (قوله عن شيء) أعلم أن الشيء في الاصطلاح هو الموجود وقال بعضهم بشموله للمعدوم واختلف هل يجوز إطلاقه عليه تعالى أولاً والصحيح الأول كما يدل عليه قوله تعالى قل أي شيء أكبر شهادة قل الله وقوله كل شيء هالك إلا وجهه بناء على الأصل من أن الاستثناء متصل فهو تعالى شيء لكن لا كالأشياء فلا تساوي بين شئيته وشئية غيره كما ذكره السعد (قوله بخلاف أي وهذا متلبس بخلاف الخ) (قوله مثلاً) يصح رجوعه لكل من زيد وقادراً (قوله فانه نشأ عن قدرته) أي لزماً هذا هو المراد وإن كان للتعبير بنشأ يؤهم ما هو مذهب المعتزلة من أن الله تعالى خلق للعبد قدرة وعلماً وإرادة ونحو ذلك ثم نشأ عنها الكون قادراً والكون عالماً والكون مرئياً وهكذا وأما مذهب أهل السنة فهو أنه تعالى كما خلق للعبد القدرة خلق له الكون قادراً ونحوه وإن بينهما تلازم وهذا هو مرادهم بالتعليل حيث أطلقوه إذا علمت ذلك علمت أنه كان الأولى أن يعبر هنا وفيما مر وفيما يأتي بغير تلك العبارة لما فيها من إيهام ما تقدم (قوله فكون زيد الخ) أشار به إلى محل الاجتماع والافتراق فقوله حالان الخ إشارة إلى الأول وقوله الآن الخ إشارة إلى الثاني والحاصل أن الحال قسمان ما ليس معلاً بعلّة وهو الصفات النفسية وما هو معلى بعلّة وهو الصفات المعنوية (قوله قائمان بذاته) أي ثابتان لما هذا هو المراد وإن كان التعبير بقائمان قد يؤهم اتهم بوجوديان (قوله غير محسوسين الخ) المحسوس هو المدرك بالحاسة لكنه أراد بقوله المحسوسين المدركين فقط فيكون فيه تجريد لقوله بعد بحاسة الخ (قوله من الحواس الخمس) هو السمع والبصر والشم والتذوق واللمس هذه هي حواس الإنسان وأما حواس الأرض فهي البرد والريح والجراد والمواشي كما في القاموس (قوله الآن) أي لكن (قوله ينشأ عنها) أي يلزمها كما علم مما مر وقوله لا علة أي لا لزوم له كما علمت (قوله وهذا ضابط) اسم الإشارة عائد إلى التعريف السابق ومما هو ضابط إشارة إلى ما تقدم من أن تعاريف هذه الصفات ليست حدودها وإنما هي رسوم وضوابط وغرضه بهذا التنبيه على أن ما تقدم من التعريف ليس خاصاً بالوجود به يعلم أنه تعريف بالاعم لشموله لغير الوجود من الصفات النفسية فتأمل (قوله النفسية) سميت بذلك لأنها لا تستلزم إلا النفس أي الذات بخلاف المعنوية فإنها كما تستلزم لذات تستلزم المعاني (قوله وكل حال الخ) في بعض النسخ فكل حال بالفاء وهي أولى لأن المقام للتفريع وأجاب الشيخ عفا في النسخة الأولى بأن الواو للتفريع كالفاء لأنها قد تأتي لذلك وإن كان قليلاً وشملت هذه الكلية الوجود والتجيز للجزم وكون الجوهر جوهرًا والعرض عرضًا والبياض بياضاً إلى غير ذلك وقوله غير معلة الخ لاحظ غير ما منصوب فيكون حالاً من الحال أو مجرور فيكون صفة لها بعد صفتها بقائمة وليس وصفاً للذات كما علم مما مر (قوله تسمى صفة نفسية) أعلم أنه تعالى ليس له صفة نفسية إلا الوجود كذا قال بعضهم لكن نقل السيوسي أن قومًا من المتكلمين ذهبوا إلى أنه تعالى يخالف خلقه بصفات نفسية لانهاية لها منها الجلال والعظمة اهـ (قوله وهي التي الخ) هذا إشارة إلى ضابط آخر للصفة النفسية أخصر من الضابط السابق (قوله بالعقل) الباء فيه لالة كما مر (قوله وتذكر) تفسير لقوله تتصور وكذا قوله وأدركته فهو تفسير لقوله تصوره (قوله إلا بصفتها النفسية) كان مقتضى الظاهر أن يقول إلا بها ففيه الاظهار في مقام الاضمار لكن حمله على ذلك قصد التوضيح (قوله فذات الله تعالى غير وجوده الخ) استدلوا على ذلك بقياس من الشكل الثاني وهو ذاته تعالى غير معلومة لنا ووجوده معلوم لنا وتيجته ذاته تعالى غير وجوده وبحت فيه بأنه إن أراد بالعلم في مقدمته العلم بالكنه والحقيقة فالأولى منهما مسلمة والثانية ممنوعة لأننا لا نعلم وجود الله بذلك وإن أراد بالعلم فيهما العلم بوجهه فالحكم بالعكس لأننا نعلم ذات الله بذلك وإن أراد به في الأولى

مثلاً حال واجبة لذاته
أي لا تنفك عنها ومعنى
قوله لا تعلل بعلّة أنها
لم تنشأ عن شيء بخلاف
كون زيد قادراً مثلاً
فانه نشأ عن قدرته
فكون زيد قادراً مثلاً
ورجوده حالان قائمان
بذاته غير محسوسين
بحاسة من الحواس
الخمس إلا أن الأول له
علة ينشأ عنها وهي
القدرة والثاني لا علة له
وهذا ضابط للحال
النفسية وكل حال قائمة
بذات غير معلة بعلّة
تسمى صفة نفسية وهي
التي لا تعلل الذات
بدونها أي لا تتصور
الذات بالعقل وتذكر
إلا بصفتها النفسية
كالتجيز للجزم فأنك
إن تصوره وأدركته
أدركت أنه متجيز وعلى
هذا القول وهو كون
الوجود حالاً فذات الله
تعالى غير وجوده
وذوات الحوادث غير
وجوداتها

العلم بالسكنه والحقيقة وفي الثانية العلم بوجه ما ينتج لعدم اتحاد الحد الوسط وكذا ان عكس ذلك بأن اريد في الاولى العلم بوجه ما وفي الثانية السكينة والحقيقة فلا ينتج لما ذكر مع أن الاولى ممنوعة كما لا يخفى على انه قاصر على وجود الذات عليه مع أن المدعى ما هو اعلم وهذا انما هو بحث في الدليل والا فكون الوجود غير الموجود مسلم لانه هو التحقيق لكن لا على أنه حال بل هو امر اعتباري كما سيأتي فليست فطن (قوله وقال الاشعري الخ) هذا مقابل لما قبله وجعل جماعة الخلاف لفظيا وعليه مشي صاحب الجوهر في شرحها فعمل هذا القول على أن الوجود ليس زائدا في الخارج بحيث تصح رؤيته كالسواد والبياض بل هو حال فلا ينافي القول السابق بل هو راجع اليه والتحقيق أن الخلاف حقيقي لانه ان ابقينا عبارة الاشعري على ظاهرها كما عليه جمع وهو المتبادر من عبارة الشيخ فظاهر وان أولناها بما قاله السعد وغيره من المحققين من ان المراد بكون الوجود عين الموجود أنه غير زائد عليه في الخارج بل هو امر اعتباري فكذلك لان القول بالغيرية مبني على أنه حال والقول بالعينية على أنه وجه واعتبار هذا وقال بعضهم اعلم أن الذي يجب على المكاف ان يعرفه ان ذات الله تعالى محقة ثابتة بحيث لو كشف عنا الحجاب لرأيناها دون أن يعتقد أن الوجود عينها او غيرها لان الخوض في ذلك بحث عما لا نعلم فالاسلم الامساك عنه (قوله فعلى هذا وجود الله الخ) فيه أن المبني هو عين المبني عليه الآن يقال اختلاف الاجال والتفصيل لان المبني عليه مجمل والمبني مفصل (قوله غير زائد الخ) تفسير لقوله عين ذاته وهذا بما يشعر بتأويل عبارة الاشعري بما تقدم لكن لا يمتشي على ذلك باقي عبارته فتأمل (قوله وعلى هذا لا يظهر الخ) تبع فيه السنوسي حيث قال في شرح الصغرى ان في عدم الوجود صفة على كلام الاشعري تسمححاه وأنت خير بان ذلك مبني على ابقاء كلام الاشعري على ظاهره فان جرينا على ما هو الحق من تأويلها بما تقدم كان عدم الوجود صفة ظاهرا لا تسامح فيما مر من أن الصفة تطلق حقيقة على ما ليس بذات (قوله لان الوجود عين الذات والصفة غير الذات) يحتمل أنه اشار بهذا الى قياس افتراضي نظمه هكذا الوجود عين الذات وكل ما كان كذلك فليس بصفة لان الصفة غير الذات فذكر الصغرى وأشار لتعليل الكبرى بقوله والصفة الخ (قوله بخلافه) أي عدم الوجود صفة (قوله فان جعله الخ) لتعليل لقوله بخلاف ولو قل فانه ظاهر لكان أظهر لأن المحدث عنه المعدل لكن جعله على ذلك قصد التوضيح (قوله ثابتة له تعالى) خبران (قوله ان ذاته الخ) لا يخفى أن هذا تفسير مراد والا فظاهر العبارة فاسد (قوله بحيث الخ) الباء للابسة أي حال كونها ملتبسة بهذه الحالة (قوله فذات الله تعالى محقة) أي على كل من القولين وقوله الآن بمعنى لكن (قوله وهي هو الخ) كان المناسب لما قبله ان يقول وهو هي كما هو ظاهر للتأمل (قوله والدليل على وجوده تعالى الخ) فيه أن هذا الدليل انما يدل على وجود موجد ولم يستفد منه أن هذا الموجد هو الله أو غيره كما صرح به فيما يأتي وسيأتي الجواب عنه ان شاء الله تعالى وانما قال على وجوده ولم يقل على وجوب وجوده كما وقع في عبارة بعض المتكلمين ليتوصل الى ذكر القدم والبقاء بعد ذلك بلان تكرار ولو عبر بما ذكر لم يمكنه التوصل الى ذلك لان في ذكرهما حيث ذكرنا تكرارا لكن قد يقال انه مغتفر لانه لا يستغنى في هذا الفن بملزوم عن لازم كما لا يستغنى فيه بعلم عن خاص (قوله حدوث العالم) لا يخفى أن الدليل انما هو العالم وأما حدوثه فهو وجه الدلالة لا الدليل وأجيب بان الحدوث لما كان جهة البلية كان هو الدليل فاطلقه عليه تجوزا هذا بناء على ما هو الظاهر من العبارة من أن الدليل مفرد ويحتمل أنه مركب وعليه فيكون في الكلام حذف مضاف والتقدير مفيد حدوث الخ أي مع ضمنية وذلك المفيد هو المقدمة الصغرى القائلة العالم حادث وتلك الضمنية هي المقدمة الكبرى القائلة وكل حادث لا بد له من محدث ويؤيد هذا قوله بعد فاصل الدليل أن تقول الخ ولا يخفى ما فيه من التكلف فالاولى الاول ويؤيد قوله في تمثيل الدليل المار مثاله اذا قيل

وقال الاشعري ومن تبعه الوجود عين الموجود فعلى هذا وجود الله عين ذاته غير زائد عليه في الخارج ووجود الحادث عين ذاته وعلى هذا لا يظهر عدم الوجود صفة لان الوجود عين الذات والصفة غير الذات بخلافه على القول الاول فان جعله صفة ظاهرا ومعنى وجوب الوجود له تعالى على الاول أن الصفة النفسية التي هي حال ثابتة له تعالى ومعناه على الثاني أن ذاته تعالى موجودة محقة في الخارج بحيث لو كشف عنا الحجاب لرأيناها فذات الله تعالى محقة الا أن الوجود غيرها على الاول وهي هو على الثاني والدليل على وجوده تعالى حدوث العالم

ما للدليل على وجوده تعالى أن يقال هذه الخلقات فليتأمل والعالم بفتح اللام والكسر نادر وقد اختلف في
 مسماه على أقوال كثيرة كما أفاده العلامة لا يوسى منها أنه كل موجود فيه علامة يمتاز بها عن غيره ولو جادوا منها
 أنه كل من يتصف بالعلم وهو الاطام ومنها أنه الجن والانس ومنها أنه ثمانية عشر ألف عالم (قوله أي وجوده
 الخ) اعلم أن الحدوث معنيين أحدهما وهو الحقيقي الوجود بعد العدم وثانيهما وهو المجازي مطلق التحقق
 بعد ذلك فالحدوث حقيقة الموجود بعدان كان معدوما والحدوث مجازا المتجدد بعد ذلك وعلى الثاني
 فالحدوث يشمل كلا من الحال والامر الاعتباري بخلافه على الاول (قوله أجرام) جمع جرم وقد تقدم
 الكلام عليه (قوله كالذوات) جمع ذات وهي أهم من الجرم لانفرادها فيه تعالى بناء على الصحيح
 من جواز إطلاقها عليه لانه ورد في أحاديث ذكرها ابن حجر منها حديث تفكر وافي كل شيء ولا تفكروا
 في ذات الله أفاده اليوسى قال ونقل عن السبكي الوقف اه وأنت خير بانه ليس المراد بالذوات هنا
 ما يشمل ذاته تعالى بل المراد بها خصوص الاجرام فقط (قوله وأعراض) أي وأحوال هلى القول بها
 والاعراض جمع عرض وهو عند المتكلمين المعنى الوجودى الحادث فهو أخص من الصفات لانفرادها في
 صفة المولى تبارك وتعالى وظاهر كلامه أن العالم أجرام وأعراض فقط وسيأتى التصريح به في عبارته وهو
 مذهب جمهور المتكلمين وأثبت الغزالي قسما آخر ليس جوما ولا عرضا وسماه جوهر مجردا يعنى عن المادة التي
 تركب منها غيره وجعل منه الملائكة واللطيفة المسماة قلبا وهو مذهب الحكماء فهو موافق لهم في ذلك (تنبيه)
 اختلف هل الاعراض تبقى زمانين فكثر أولا والتحقيق الاول وان جرى الاشعري على الثاني لانه كما قاله
 بعضهم نزع من نزعات الفلاسفة وعليه فالصحيح ان الله يخلق مثلها عند انعدامها خلافا لمن قال يجردها
 باعيانها أفاده شيخنا في حاشية الهدى (قوله كالحركة) الكاف هنا للتشثيل بخلافه في التي قبلها فانها
 للاستقصاء فيها يظهر هذا وفي التمثيل بكل من الحركة والسكون للاعراض نظر لان العرض خاص بالوجودى
 كما مر وذلك أمر اعتبارى فتأمل (قوله والالوان) أي كالبياض والسواد (قوله وانما كان الخ) بين به
 علة دلالة حدوث العالم على وجوده تعالى (قوله لانه) أي العالم وهذا أولى من قول بعضهم في مثل ذلك أي
 الحال والشان لقول ابن هشام متى أمكن جل الضمير على غير الحال والشان كان الاولى تفسيره بذلك الغير لان
 ضمير الشان غير قياسى (قوله بنفسه) الباء للشيئية لكن لا يظهر معناها الا بالنسبة للقابل وهو أنه حادث بسبب
 وجود (قوله من غير الخ) تفسير لراد من قوله بنفسه (قوله يوجد) غير محتاج اليه (قوله لانه قبل وجوده
 الخ) تعليل لعدم صحته كونه حادثا بنفسه وظاهر أن هذا الظرف ليس على عمومته والاشتمال الازل وهو لا يصح
 أن يكون وجود العالم فيه مساويا لعدمه فيه اذ وجوده فيه ممتنع بخلاف عدمه فيه فانه واجب وعلم من هذا أن
 الازل فرغ قبل خلق شيء من العالم فقوله الازل ما قبل خلق العالم فيه تساهل والذي جملهم عليه التقريب
 فقط كما قاله الشيخ وغيره وهذا الضمير أعنى المتصل بان عائد للعالم كالضماير التي قبله وكذلك الضماير التي بعدها
 مما يناسب فيه ذلك بخلاف ما لا يناسب فيه فانه عائد للوجود فتأمل (قوله كان وجوده الخ) أي لانه يجوز أن
 يوجد ويجوز أن يبقى على عدمه فنسبتا الوجود وبقاء العدم اليه متساويان وهذا هو المشهور عندهم وقيل
 بقاء العدم أرجح لان العدم هو السابق فالاصل بقاءه وعليه فاللازم على وجود العالم بنفسه ترجح المرجوح
 من غير مرجح وهو أظهر في الاستحالة من ترجح أحد المتساويين من غير ذلك (قوله لعدمه) أي لبقاء عدمه
 وكذا يقال فيما بعد كما يؤخذ من كلامه في المثال الآتى وقد أشرت الى ذلك في القولة السابقة (قوله فلما وجد
 الخ) هو وما بعده من تنمة التعليل كما هو ظاهر (قوله وزال عدمه) توضيح لاقبله (قوله فلا يصح الخ) مفرع
 على قوله وقد كان الخ أو أنه جواب شرط محذوف والتقدير واذا كان كذلك فلا يصح الخ (قوله بنفسه) قد

أي وجوده بعد عدم
 والعالم أجرام كالذوات
 وأعراض كالحركة
 والسكون والالوان
 وانما كان حدوث العالم
 دليلا على وجود الله
 تعالى لانه لا يصح أن
 يكون حادثا بنفسه من
 غير موجود يوجد لانه
 قبل وجوده كان
 وجوده مساويا لعدمه
 فلما وجد وزال عدمه
 علمنا أن وجوده
 ترجح على عدمه وقد
 كان هذا الوجود مساويا
 لعدم فلا يصح أن
 يكون ترجح على عدم
 بنفسه

غيره وهو الذي أوجده
لان ترجيح أحد
الامرين المتساويين
من غير مرجح محال
مثلا زيد قبل وجوده
يجوز أن يوجد في سنة
كذا ويجوز أن
يبقى على عدمه فوجوده
مساو لعدمه فلما وجد
وزال عدمه في الزمن
الذي وجد فيه علمنا
أن وجوده بموجود
لامن نفسه فالحاصل
الدليل أن تقول العالم
من اجرام وأعراض
حدث أي موجد بعد
عدم وكل حادث لابد له
من محدث فينتج أن
العالم لابد له من محدث
وهذا الذي يستفاد
بالدليل العقلي وأما
كون المحدث يسمى
بلفظ الجلالة الشريف
وببقية الاسماء فهو
مستفاد من الانبياء
عليهم أفضل الصلاة
والسلام فتنبه لهذه
المسئلة وهذا الدليل
الذي سبق وهو حدوث
العالم دليل وجوده تعالى
وأما الدليل على حدوث
العالم فاعلم أن العالم
أجرام وأعراض فقط
كما تقدم والاعراض
كالحركة والسكون

عانت أن معنى الباء لا يظهر الا في المقابل (قوله فتعين الخ) مفرع على التعريف الذي قبله (قوله وهو الذي
الخ) للضمير الاول عائد للرجح والثاني للوصول والثالث ظاهر سياق العبارة انه عائد للوجود وعليه فيصير
المعنى وهو الذي أوجده الوجود وفيه كرامة فلا يظهر انه عائد للعالم وان كان بعيدا عما يقتضيه ظاهر العبارة ولو
قال بدل قوله فتعين الخ فتعين أن للعالم محدثا غيره وهو الخ لسم من ذلك فليتأمل (قوله لان ترجيح أحد
الامرين الخ) هكذا بصيغة التفعّل وماتى كثير من النسخ من التعبير بصيغة التفعّل ليس على ما ينبغي لكن
كثيرا ما يؤولون التفعّل بالتفعّل وهذا الميل المحذوف والتقدير وانما كان المفرع عليه وهو كون الوجود
مساويا لعدمه مستلزما للمفرع وهو عدم صحة كونه ترجيح على العلم بنفسه لان ترجيح الخ وأخصر من
هذا أن يقال هو علة لعملية المفرع عليه للمفرع أي لكونه علة له هذا كله بناء على أن قوله فلا
يصح الخ مفرع على ما قبله فان جعل جواب شرط محذوف كما مر كان قوله لان ترجيح الخ علة
لللازمة بين الشرط والجواب فتأمل (قوله محال) أي لما فيه من اجتماع الرجحان والمساواة وهما
ضدان لا يجتمعان كما قاله بعضهم (قوله مثلا) معمول المحذوف والتقدير أمثل مثلا وغرضه توضيح
الكلام السابق كما هو قاعدة المثال كما مر (قوله في سنة كذا) لو حذف ماضره لكان قد أفاد الشيخ أنه
لو حذفه لسمت العبارة جواز وجوده في الازل لكن كان الاظهر أن يعبر بذلك بقوله فيما لا يزال (قوله
وزال عدمه) توضيح مثل ما مر (قوله لامن نفسه) توضيح أيضا (قوله فالحاصل الدليل) الاولى التعبير بالواو
بدل الفاء لان تقريره على الكيفية التي ذكرها لم يعلم ما سبق حتى يأتي بما التفرع الا أن يقال انها فاء الفصيحة
وكذا يقال في نظائره (قوله أن تقول الخ) محمله أنه مركب من مقدمتين صغرى وهي العالم حادث وكبرى
وهي كل حادث لابد له من محدث (قوله من أجرام وأعراض) بيان للعالم (قوله وهذا الذي) اسم الإشارة
عائد على النتيجة ويؤخذ من هذه العبارة اعتراض على المتكلمين في جعلهم هذا الدليل دليلا على وجوده
تعالى ويحجب بانهم لاحظوا مع ذلك ما ورد عن الانبياء عليهم الصلاة والسلام من الأحاديث الدالة على أن هذا
الموجود مسمى بكذا وكذا ولا يرد على ذلك أن الأدلة العقلية لا استدلال بها على هذه العقائد لانه لم يستدل بها على
نفس العقيدة وانما استدلل بها على التسمية فقط (قوله بلفظ الجلالة) أي باللفظ الدال على الجلالة بمعنى العظمة
وذلك اللفظ هو الله (قوله الشريف) من الشرف وهو العلو بمعنى الشرف فاعلم أن الربوبية عن سيدي على وفاته
كان يقول في قوله تعالى وكلمة الله هي العليا هو لفظ الله لانه أعلى رتبة من سائر الاسماء وهذا مبني على التحقيق
من أن أسماءه تعالى متفاوتة في الشرف وعن ابن عربي انها متساوية فيه لرجوعها كلها الى الذات العلية (قوله
فهو مستفاد الخ) وجها استفادتهم عليهم الصلاة والسلام أنه اذا ثبت وجود الصانع وأنه لا شريك له وأخبرت
الرحل المتصفون بوجوب المصدق لهم بأن ذلك الصانع الذي لا شريك له مسمى بكذا وكذا كان ذلك دليلا
قاطعا على تلك التسمية (قوله فتنبه) أي تيقظ وفي نسخة فانتبه (قوله لهذه المسئلة) هي أن تسميته تعالى بلفظ
الجلالة أو غيره من الاسماء لا استفاد الامن الانبياء عليهم وعلى رئيسهم الاعظم أفضل الصلاة وأتم التسليم
(قوله دليل الخ) فبدأ بهذا الخبر بمعلوم لكنه ارتكب توصلا الى ما بعده وقوله على وجوده تعالى فيما
تقدم من البحث والجواب فتأمل (قوله وأما الدليل الخ) في هذه العبارة مسامحة لان قوله فاعلم الخ لا يصح أن
يكون جوابا لما كما هو واضح فلا بد لها بعبارة أخرى كان يقول واعلم أن حدوث العالم يحتاج الى دليل
أما حدوث الاعراض فدليله مشاهدته تغيرها الخ وأما حدوث الاجرام فدليله ملازمتها للاعراض الخ
لسم من ذلك (قوله فقط) مبني على مذهب الجمهور كما يعلم مما مر كما تقدم وانما أعاده توصلا لما بعده
(قوله والاعراض الخ) لوقال أما حدوث الاعراض فبدليل أنك الخ وأما حدوث الاجرام فبدليل ملازمتها

متغيرة من وجود الى
عدم ومن عدم الى وجود
كما ترا في حركة زيد فانها
تعدم ان كان ساكنا
وسكونه يعدم ان كان
متحركا فسكونه الذي
بعد حركته وجد بعد
أن كان معدوما بالحركة
وحركته التي بعد سكونه
وجدت بعد أن كانت
معدومة ~~سكونه~~
والوجود بعد العدم
هو الحدوث فعلت
أن الاعراض حادثة
والاجرام ملازمة
للاعراض لانها لا تخرج
عن حركة وسكون
وكل ملازم الحادث
فهو حادث أي موجود
بعد عدم فالاجرام
حادثة أيضا كالاعراض
لخاصل هذا الدليل أن
تقول الاجرام ملازمة
للاعراض الحادثة وكل
ملازم الحادث حادث
فيستج أن الاجرام
حادثه وحادث
الامر ين أعني الاجرام
والاعراض أي
وجودها بعد عدم
دليل وجوده تعالى لان
كل حادث الابدله من
محدث ولا يحدث للعالم
الا الله تعالى وحده
لا شريك له كما سياتي
في دليل الوحدة انه له
تعالى وهذا

الح لكان أولى (قوله بدليل الح) تقديره أن تقول الاعراض شوهت متغيرة من عدم الى وجود
وعكسه وكل ما كان كذلك فهو حادث ونتيجة ذلك الاعراض حادثة فقد أشار الشيخ الى الصغرى
بقوله هنا انك تشاهدها الح والى الكبرى بقوله فيما يأتي والوجود بعد العدم الح والى النتيجة بقوله
فعلت الح فليتأمل (قوله تشاهدها) الضمير عائد للاعراض وهي شاملة لما لا تصح رؤيته كالحركة
والسكون على مامر وحيد. ففي تعلق المشاهدة بالاعراض بالنسبة الى ذلك نظر وأجاب بعضهم
بان الكلام بالنسبة الى حذف. حذف والتقدير تشاهد هيئتها ولا خفاء في مشاهدتها بحاسة
البصيرة وفيه أنه لا شاهد الا الجرم المتصف بها كما لا يخفى وسأذكر لك جوابا آخر فتفطن (قوله متغيرة)
هو منصوب على الحال من الضمير قبله وهذا يقتضي أنها تصح مشاهدتها حال تغيرها من عدم الى وجود
وعكسه وليس كذلك وقد يجاب بان المراد أن الجرم شاهد متصفا بما يدل على تغيرها وهذا يجاب عن التنظير
السابق (قوله من وجود الى عدم) هذا غير محتاج اليه وان كان التغير صادقا به ويرشد ذلك قوله بعد والوجود
بعد العدم الح (قوله كما ترا الح) الذي يظهر أن ماموصلة بمعنى الذي صفة لموصوف محذوف والتقدير
كالتغير الذي ترا على ما فيه مامر وعلى هذا فيكون قوله تنعدم بياناً لذلك التغير (قوله تنعدم ان كان ساكنا)
الظاهر أن فيه كالتدبير بعد اكتفاء والتقدير تنعدم ان كان ساكنا وتوحد ان كان متحركا ونظير ذلك
يقصوفا بعد ويرشد الى هذا نرى بقوله فسكونه الح ويحتمل أن لا حذف كما سياتي (قوله وسكونه) هو
بالجر عطف على حركة زيد وقوله ينعدم الح بيان للتغير مثل ما قبله (قوله فسكونه الح) تريع على المحذوف
من الثاني وقوله وحركته التي الح تريع على المحذوف من الاول ففيه لفونشر مشوش ويحتمل أن الاول
تريع على قوله ان كان ساكنا لانه يفهم منه أن السكون موجود بعد الحركة والثاني تريع على قوله ان
كان متحركا لانه يفهم منه أن الحركة موجودة بعد السكون ففيه على هذا ونشر مرتب ولا حذف فيما تقدم
على هذا الاحتمال (قوله الذي بعد حركته) قيد بذلك احتراز من سكون الجرم في أول زمن وجوده فانه لم
يكن معدوما بالحركة وانما كان معدوما بانعدام الجرم (قوله التي بعد سكونه) الظاهر أن هذا قيد لبيان
الواقع فليتأمل (قوله والوجود الح) تقسم أن هذا إشارة الى الكبرى (قوله فعلت) أي من الدليل السابق
(قوله والاجرام الح) كان المناسب لصنعه أولا أن يقول والاجرام كذلك حادثة بدليل ملازمتها الح وقد ذكر
صغرى هذا الدليل وعلمها بقوله لانها لا تكون (قوله لانها لا تتحرك الح) فيه أن
عدم خلوها عما ذكر كناية عن الملازمة فكأنه قال والاجرام ملازمة للاعراض لانها ملازمة لها فيكون
من قبيل تعليل النسي بنفسه الا أن يقال ان المعلن ملازمته للعالم والعلة ملازمة منها لبعض خاص وفيه أن الاشكال
باق ولو علل بما سياتي في تقرير المطالب من مشاهدة ذلك لكان أظهر (قوله وكل ملازم الح) لم يعلل ذلك
بشيء وعلمته أن ملازم الشيء لا يصح سبقه عليه حتى يكون قدما (قوله أي موجود الح) لا حاجة اليه
لانه قد ذكره فيما سبق (قوله أيضا) أي كما ان الاعراض حادثة فقوله كالاعراض تفسير له (قوله فاصل
هذا الدليل) أي دليل حدوث الاجرام والعاء للتفرع هنا وفي الحقيقة المقرع هو عين المقرع عاياه الا ان
ينهما اختلافا قليلا (قوله وحديث الامرين الح) أعاده وان كان معلوما بما تقدم لاجل قوله ولا يحدث
الح فتأمل (قوله دليل وجوده تعالى) تنبيه لما سبق لك فيه (قوله ولا يحدث الح) من تنبيه التعليل (قوله
وحده) هو مصدر وحيد اذا انفرد وهو حال مؤكدة وصاحبها اللفظ السريض وكذا قوله لا شريك
له (قوله كما سياتي الح) هو راجع لقوله ولا يحدث الح (قوله وهذا) لعل الاولى وذلك لان الإشارة عائدة
الى ما ذكره أولا بقوله والدليل على وجوده تعالى الح ثم ظهر أنه عبر بما ذكره لكون الإشارة راجعة

الى ما ذكره قريبا بقوله وحديث ا مربي وعلى هذا فما صنعه هو الاول (قوله هو الدليل الاجالى)
 أى لصدق ضابطه عليه وكذا يقال في نظيره مما يأتي واعلم أن هذا الدليل يتوقف على سبعة مطالب
 أولها ثبوت زائد عن الاجرام المعبر عنها بالاعراض ثانيا ثبوت كونه لا يقوم بنفسه ثالثا ثبوت كونه
 لا ينتقل من جرم الى آخر رابعا ثبوت كونه لا يكمن خاصتها ثبوت كون الاجرام ملازمة لذلك الزائد
 سادسا ثبوت كون القديم لا ينضم صابعا استحالة حوادث لأول لها وقد جمعت في قول بعضهم
 زيد م قلم ما اتقل ما كئنا • ما اتك لا عدم قديم لاحنا

فاشار بقوله زيد الى الاول وبقوله قلم بخلاف ألف ما النافية للوزالى الثانى وبقوله ما اتقل باسكان اللام
 لوزن الى الثالث وبقوله ما كئنا الى الرابع وبقوله ما اتك الى الخامس وبقوله لا عدم قديم بضم أوله وسكون
 ثانيا الى السادس وبقوله لاحنا المقطع من لاحوات لأول لها الى السابع ودليل الاول المشاهدة انما من
 عاقل الا ويحس أن له معاني زائدة عليه وكذا الخامس ودليل الثانى أنه لو قام بنفسه لزم قلب الحقائق
 اذ حقيقة العرض ما قام بغيره ودليل الثالث انه لو اتقل لزم قيامه بنفسه في لحظة الانتقال وقد ظهر
 بطلانه ودليل الرابع انه لو كمن لزم اجتماع الضدين اذ لو تحرك الجرم بعد أن كان ساكنا وفرضنا أن السكون
 كامن فيه لزم اجتماع الحركة والسكون وقد علمت أن دليل الخامس المشاهدة ودليل السادس أن كل
 ما ينصف بالعدم يكون جائزا لوجوده وكل ما كان كذلك فهو حادث وقد استدلوا على السابع بأدلة كثيرة
 مقرر في الكبرى وغيره من أرادها فليراجعها (قوله ويكفران الخ) تقدم أنه خلاف المختار (قوله فاحذر
 الخ) أى احترز من أن يكون الخ لان الحذر بالكسر بمعنى الاحتراز كما في القاموس (قوله الصفة الثانية)
 هذا شروع في الصفات السلبية وجزئياتها لا تنحصر خلافا لبعضهم وانما اقتصر الشيخ على ما ذكره لانه هو
 الذى قام عليه الدليل تفصيلا بخلاف غيره وكان المناسب لقوله فيما مر الاول من الصفات أن يقول الثانى من
 الصفات الخ ولعله تفنن (قوله للتقدم) هو كسر القاف وفتح الدال مصدر قدم يقدم بضم الدال فيهما وأما
 التقدم بفتح القاف وسكون الدال مصدر قدم بفتح الدال يقدم بضمها فليس مراداهنا لانه بمعنى التقدم ومنه
 قوله تعالى يقدم قومه يوم القيامة (قوله ومعناه) أى التقدم لكن لا بقيد كونهم من صفته تعالى ليشمل
 قدم صفاته فانها متصفة به فان قيل يلزم على ذلك قيام الصفة بالصفة أجيب باننا نلتزم ذلك اذا محذور فيه الا اذا
 لزم قيام المعنى بالمعنى ولا كذلك هنا لان التقدم صفة سلب لا صفة معنى على التحقيق (قوله عدم الاولية)
 المراد بالاولية هنا الابتداء كما هو أحد اطلاقها وثانيهما أن تطلق ويراد منها السبق على الاشياء ومن هذا
 المعنى اسمه الاول ويقابلها على الاول الآخرة بمعنى الاتضاء وهذا هو المراد في تعريف البقاء كما يأتي وعلى
 الثانى الآخرة بمعنى البقاء بعد فناء الاشياء ومن هذا المعنى اسمه الآخر ولم يقل عدم الاولية للوجود كما عبر به
 بعضهم ليشمل التعريف فعدم غير الوجودى كصفات السلوب فانه متصف به بناء على القول بترادف القديم
 والازلى بخلافه على القول بعدم ترادفهما فانه ليس متصفا به وانما هو متصف بالازلية كما يأتي وعلى هذا
 فيحتاج الى التعريف لزيادة قول بعضهم للوجود لكن لما كان التحقيق القول بالترادف أسقط الشيخ
 تلك الزيادة (قوله فعنى الخ) تفريع على التعريف (قوله لا أول لوجوده) كان الاظهر أن يقول كونه
 لا أول الخ كما قرر ذلك هو حين عرضت العبارة عليه (قوله بخلاف زيد) هذا فيما يظهر مرتبط بمحذوف
 معلوم مما ذكره والتقدير قالوا لى سبحانه وتعالى لا أول لوجوده بخلاف الخ (قوله مثلا) أى أو عمرو وأونحو
 ذلك (قوله فوجوده الخ) تفسير لقوله بخلاف زيد (قوله وهو خلق الخ) فيه مسأحة إذ أول وجود زيد
 ليس عين الخلق المذكور وانما ثبت عنده فهذا بيان لما ثبت عنده أول الوجود دلالة والمراد بالنطقة ماء

هو الدليل الاجالى
 الذى يجب على كل
 مكلف من ذكر او
 انى معرفته كما يقول
 ابن العربى والسنوسى
 ويكفران من لم يعرفه
 فاحذر أن يكون في
 ايمانك خلاف الصفة
 الثانية الواجبة له تعالى
 القدم ومعناه عدم
 الاولية فعنى كون الله
 تعالى قديما لا أول
 لوجوده بخلاف زيد
 مثلا فوجوده له أول
 وهو خلق النطقة التى
 خلق منها

واختلف هل القديم والازلي بمعنى واحد أو مختلفان فن قال بالاول عرفهما بقوله مالا (٣٣٣) اوله ويفسر ما بشئ أى القديم

والازلي الشئ الذى لا اوله فيشمل ذات الله وجميع صفاته ومن قال بالثاني عرف القديم بقوله موجود لا أول له وعرف الازلي بما لا أول له أعم من أن يكون موجودا وغير موجود فهم اعم من القديم فيجتمعان في ذاته تعالى وصفات الوجودية فيقال لذاته تعالى ازلية ولقدرته تعالى ازلية وينفرد الازلي في الاحوال ككون الله تعالى قادرا على القول بها فان كون الله تعالى قادرا يقال له ازلية على هذا القول ولا يقال له قديم لما عرفت أن القديم لا بد فيه من الوجود والكون قادرا لم يرتق الى درجة الوجود لانه حال والدليل على قدمه تعالى أنه اذا لم يكن قديما كان حادثا لانه لا واسطة بين القديم والحادث فكل شئ اتفق عنه القدم ثبت له الحدوث واذا كان تعالى حادثا افتقر الى محدث يحدته وافتقر محدثه الى محدث وهكذا فان لم تقف المحدثون لزم التسلسل وهو تابع لاشياء واحدا بعد واحد الى مالا نهاية له والتسلسل محال

الرجل مع ماء المرأة أو تطلق أيضا كافي القاموس على الماء الصافي قليلا كان أو كثيرا وعلى غير ذلك (قوله) واختلف هل القديم الخ أى اختلف في جواب هذا الاستفهام وكذا يقال في نظائر ذلك ولا يخفى ما في ذكر هذه المسئلة هنا من المناسبة (قوله بالاول) أى أنهما بمعنى واحد ومن صرح به الامام الفهرى (قوله) ويفسر ما بشئ) وله أن يجعلها موصولة فتكون بمعنى الذى فعلى الاول تكون جملة قوله لا أول له صفة وعلى الثانى صلة (قوله بالشئ الذى الخ) هذا غير مناسب لقوله ويفسر الخ وانما يناسب جعل ماموصولة بمعنى الذى وتكون صفة لمحدوف كما قدره (قوله فيشمل ذات الخ) مقتضى ذلك أنه يجوز اطلاق القديم عليه تعالى وهو الصحيح لو روده في التسعة والتسعين بدل الاول فيما رواه ابن ماجه من حديث أبى هريرة وكذلك رواه النسائي لا يقال هذا الحديث حديث آحاد وهو لا يستدل به لانا نقول أسأوه تعالى بما يكتفى فيها بذلك (قوله وجميع صفاته) أى سواء كانت وجودية كاللعانى أولا كالمعنوية وصفات السلوب (قوله ومن قال بالثاني) أى أنهما مختلفان وهو الواقع في كلام السعد وفي كتب اللغة كما قاله في القاموس (قوله أعم من أن يكون الخ) أى فهو شامل للوجود وغيره ولو قال سواء كان موجودا أو لا لكان أخصر وأوضح (قوله فهو أعم الخ) تفريع على ما قبله والمراد أنه أعم عموما مطلقا وضابطه أن يكون بين شيئين مجتمعان وينفرد أحدهما وهو الأعم لا عموما من وجه وضابطه أن يكون بين شيئين مجتمعان وينفردان (قوله فيجتمعان) مفرع على التفريع قبله (قوله وصفاته الوجودية) أى المتصفة بالوجود وتلك الصفات كالقدرة والارادة واحتز بقوله الوجودية عن الاحوال على القول بها وعن صفات السلوب (قوله فيقال الخ) مفرع على قوله فيجتمعان الخ وقوله ازلية أى وقديمة ففيه حذف الواو مع ما عطفت كما يرشد الى ذلك التفريع على ما ذكر وكذا يقال فيما بعد (قوله في الاحوال) لوقال في غير الموجود كالاحوال لكان أولى ليشمل صفات السلوب (قوله على القول بها) أى الاحوال (قوله فان كون الله الخ) تعليل لقوله وينفرد الخ لكن كان المناسب لسياقه التفريع بان يقول فيقال له ازلية الخ (قوله على هذا القول) لو أخره عن قوله ولا يقال الخ لكان أولى كما هو واضح (قوله والكون قادرا الخ) من تمة التعليل (قوله الى درجة الوجود) أى الى درجة هي الوجود فلاضافة للبيان ولو قال الى درجة الموجود كما في عبارته المتقدمة لكان أوضح (قوله لانه حال) تعليل لما قبله (قوله والدليل على قدمه تعالى أنه اذ لم يكن الخ) أشار بذلك الى قياس استثنائي مركب من شرطية وتسمى الكبرى واستثنائية وتسمى الصغرى فهو عكس الافتراضى ونظمه هكذا اذالم يكن قديما كان حادثا لكان كونه حادثا محال فذكر الشرطية بقوله اذالم يكن الخ وعلى الملازمة بين المقدم والتالى بقوله لانه الخ وحذف الاستثنائية وأشار الى دليها بقوله الآتى واذا كان تعالى حادثا الخ وهو أيضا قياس استثنائي ونظمه هكذا اذا كان سبحانه وتعالى حادثا افتقر الى محدث وافتقر ذلك المحدث الى محدث وهكذا لكن التالى محال للزوم الدور والتسلسل وهما محالان (قوله لانه لا واسطة) أى لان الشئ ان كان متجدا بعد عدم فهو الحادث والا فالقديم (قوله فكل شئ الخ) هذا نصريح بالنتيجة أعنى نتيجة التعليل وهى أعم من المدعى فتأمل (قوله واذا كان الخ) قد علمت أن هذا في قوة الدليل للاستثنائية المحذوفة وقوله افتقر الخ أى لما تقدم في دليل الوجود من أن الحادث لا يصح أن يكون حادثا بنفسه لما يلزم عليه من ترجيح أحد الامرين المتساويين بلا مرجح وهو باطل وقوله وافتقر محدثه الخ أى لانعدام المماثلة (قوله) وهو تابع الاشياء الخ) هذا معنى قولهم هو ترتيب أمور غير متناهية (قوله واحدا بعد واحد) هو حال موضحة للتتابع وقوله الى مانهية له متعلق بتتابع (قوله والتسلسل محال) مرتبط بقوله لزم التسلسل فما بينهما معترض أتى به لبيان معنى التسلسل وقد أقام المسككون أدله كثيرة على بطلان التسلسل فلترجع

وان انتهت المحدثون بان قيل ان المحدث الذي أحدث الله أحده الله لازم الدور وهو توقف شيء على شيء آخر توقف عليه فانه اذا كان لله تعالى عز وجل محدث كان متوقفا على هذا المحدث وقد فرضنا أن الله أحدث هذا المحدث فيكون المحدث متوقفا على الله والدور محال أي لا يتصور في العقل وجوده والذي أدى الى الدور والتسلسل المحالين فرض حدوثه تعالى عز وجل فيكون حدوثه تعالى محالا لان كل شيء يؤدي الى المحال محال فاصل الدليل أن نقول لو كان الله غير قديم بان كان حادثا لافتقر الى محدث فيلزم الدور والتسلسل وهما محالان فيكون حدوثه محالا فثبت قدمه وهو المطلوب وهذا الدليل الاجالي لقدمه تعالى وبه يخرج المكاف من رتبة التقليد

(قوله وان انتهت الخ) كان الانسب بالمقابلة وان وقفت لكن لاحظ المعنى (قوله بان قيل الخ) أي فرضا وتقديرا وكان الاولى التعبير بكان لان ذلك لا ينحصر فيها ذكره كما يقتضيه قوله بان بل ضابطه أن ينحصر المحدثون في عدد معين اثنين أو أكثر ثم ان قوله بان قيل الخ لا يناسب فرض كلامه حيث قال وهكذا لانه يقتضي أن عدد المحدثين أكثر من اثنين فليتأمل (قوله وهو توقف الخ) أي ولو كان التوقف بواسطة أو أكثر بان كان المحدثون أكثر من اثنين مثلا لو فرض أن زيدا وجد عمرا وأنه أوجد بكرا وأنه أوجد زيدا فقد توقف بكر على زيد بواسطة توقفه على عمرو والتوقف على زيد والحال أن زيدا متوقف على بكر وقس على ذلك (قوله توقف عليه) الضمير المستتر في الفعل عائد على الشيء الآخر والبارز المتصل بالجار عائد على الشيء الاول (قوله فانه الخ) علة لقوله لزوم الدور (قوله تعالى عز وجل) هذه الجمل صفات لله تعالى كما لا يخفى وظاهر أن معنى الاول تنزهه عما لا يليق بجلال كبريائه ومعنى الثاني غلب الجبارة وقهرهم ان كان المضارع يعز بضم العين فان كان بفتحها كان المعنى قوى على غيره وان كان بكسرهما كان المعنى قل وهذا غير مناسب هنا وان جعله بعضهم صحيحا هنا على أن المراد بالقلة أنه لا نظير له ولا مثيل فتلخص أنه يقال عز يعز بضم العين وكسرهما وفتحها ومعنى الثالث أعنى جل عظم من الجلالة وهي العظمة (قوله والدور محال) مرتبط بقوله لزوم الدور وانما كان محالا لانه يلزم عليه تقدم كل من المحدثين على نفسه وتأخره عنها وبيان ذلك أنه لو فرض أن زيدا أوجد عمرا وأنه أوجد زيدا فقتضى كون زيد موجودا لعمرو أنه متقدم عليه وقد فرضنا أن عمرا أوجد زيدا ومقتضاه أن يكون متقدما عليه ومعلوم أن المتقدم على المتقدم على شيء متقدم على ذلك الشيء فيكون زيدا متقدما على نفسه بواسطة تقدمه على عمر والمتقدم عليها ومقتضى كون زيد أحدثه عمرا وأنه متأخر عنه وقد فرضنا أن عمرا أحدثه ومقتضاه أن يكون متأخرا عنه ومعلوم ان التأخر عن المتأخر عن شيء متأخر عن ذلك الشيء فيكون زيدا متأخرا عن نفسه بواسطة تأخره عن عمرو والتأخر عنها وكذا يقال في بيان وجه كون عمرو متقدما على نفسه ومتأخرا عنها فتفطن (قوله أي لا يتصور الخ) لو حذف هذا التفسير انكالا على وضوحه مما سبق كما صنع فيما مر حيث لم يقل بعد قوله والتسلسل محال أي لا يتصور الخ لكان أولى فان قيل ذكره للتوضيح رديان المناسب لذلك أن يذكره فيما مر أيضا (قوله الى الدور والتسلسل) أي والتسلسل قالوا بمعنى اولها هو ظاهر من أنه لم يؤدي الى الدور والتسلسل معا وانما أدى الى أحدهما كما يصرح به قوله فيما مر فان لم تقف المحدثون الخ (قوله فيكون حدوثه) مفرغ على قوله والذي أدى الخ وانما أظهر حيث قال فيكون حدوثه مع أن المقام للاضمار للايضاح (قوله لان كل شيء الخ) علة لتفريع كون حدوثه تعالى محالا على قوله والذي أدى الى آخره فكانه قال وانما كان كون حدوثه تعالى محالا مفرغا على ذلك لان كل شيء الخ (قوله فاصل الدليل الخ) فيه اختصار ولو قال فاصل الدليل أن نقول لو لم يكن قديما لكان حادثا ولو كان حادثا لافتقر الى محدث واقتصر محدثه الى محدث فيلزم اما الدور والتسلسل وهما محالان فأدى اليهما وهو كونه حادثا محال فأدى اليه وهو انتفاء كونه قديما محال واذا كان ذلك محالا ثبت قدمه وهو المطلوب لكان أحسن (قوله بان كان حادثا) انما أتى بذلك المقيد للحصر لما تقدم من أنه لا واسطة بين القديم والحادث فغير القديم منحصر في الحادث (قوله فيلزم الدور والتسلسل) أي بواسطة افتقار محدثه الى محدث كما علم مما مر (قوله فيكون الخ) أي لان ما أدى الى المحال محال كما ذكره قبل (قوله فثبت قدمه) أي لان كل من استحال عليه الحدوث ثبت له التقدم اذ لا واسطة كما مر (قوله وهو المطلوب) أي من الدليل هذا هو الاقرب ويحتمل أن المراد وهو المطلوب من المكلف وفيه بعد (قوله من رتبة التقليد) أي من التقليد الشبيه بالرتبة فالأضافة من إضافة المشبه به للمشبه والرتبة بكسر الراء وفتحها

واحدة العرا التي تكون في الربق بالكسر وهو حبل تشد به السخال أي أولاد الضأن كما يؤخذ ذلك مما كتبه بعضهم على نظير ذلك في شرح الكبرى (قوله الذي يخلد) تقدم الكلام على الخلود فانظره وقوله صاحبه أي المتصف به (قوله على رأي ابن العربي والسنوسي) قد علمت أنه خلاف التحقيق (الصفة الثالثة الواجبة له تعالى البقاء) (قوله ومعناه) أي البقاء لكن لا بقيد كونه خصوص بقاء الذات ليشمل بقاء الصفات أيضا فانها متصفة به ويأتي هنا ما مر في أول الكلام على التقدم سؤال الأوجوابا فتنبه فان قيل هذا التعريف غير مانع اذ المتبادر أنه تعريف لبقاء ذات الله وصفاته كما مر مع شموله لبقاء الجنة والنار أجيب بأجوبة أحسنها أن المراد بقوله عدم الآخرة عدم الواجب عقلا وحسنا فلا يشمل التعريف ذلك لأنه ليس بواجب عقلا وان كان واجبا شرعا (قوله عدم الآخرة) تقدم أن المراد بالآخرة هنا لا نقضاء بعد فناء الاشياء وقوله للوجود متعلق بالآخرة ولو حذفه لكان أولى ليشمل بقاء غير الوجود كصفات السالوب الآن يقال مراده بالوجود مطلق التحقيق والثبوت (قوله فعني الخ) تفرع على التعريف قبله (قوله والدليل على بقاءه تعالى الخ) تقرير هذا الدليل مع إيضاح أن تقول لو لم يكن باقيا لكان جائزا لوجوده لكن كونه جائزا لوجوده محال لأنه لو كان كذلك لكان حادثا لكن حدوثه محال لما تقدم من وجوب قدمه تعالى وبذلك تعلم ما في كلامه مما لا يخفى (قوله لوجاز الخ) انما قال لوجاز أن يلحقه ولم يقل لوجزه لان امتناع جواز حقوق عدمه يستلزم امتناع حقوقه من باب أولى بخلاف عكسه فكان التعبير بذلك أولى (قوله فيفتقر الى محدث) أي لما مر من أن الحادث لا يصح أن يكون حادثا بنفسه (قوله ويلزم الخ) أي لأن هذا المحدث يفتقر الى محدث آخر وهكذا ما أن يدور الامر أو يتسلسل كما علم مما مر (قوله وتوضيحه) أي الدليل (قوله لأن كل من لحقه الخ) تعليل لما قبله وكان المناسب لسياقه أن يقول لأن كل من جاز أن يلحقه الخ (قوله وكل جائز الوجود الخ) من تنمة التعليل كما هو ظاهر (قوله يكون حادثا) فيه أن الجائز أعم من الحادث لأن الجائز منه ما هو موجود ومنه ما هو معدوم بخلاف الحادث فإنه خاص بالموجود ويمكن أن يقال المراد بكونه حادثا لو وجد ان لم يكن موجودا بالفعل (قوله وكل حادث الخ) لو حذفه لكان أولى كما وافق على ذلك حين عرضته عليه (قوله وهو تعالى الخ) هذا مرتبط بكونه يتنفي عنه التقدم (قوله وكل ما ثبت له التقدم استحاله عليه عدم) هذه قاعدة كلية انفق عليها كل العقلاء وأورد عليها عدم العالم في الازل فانه قديم ومع ذلك لم يستحل عليه عدم وأجاب ابن ذكرى بأنها مفروضة في الموجود لا نه هو الذي قام الدليل عليه وتعبه الفهرى بأنه لا حاجة لذلك لان عدم العالم في الازل يستحيل عليه عدمه اذ لو عدم لوجود العالم في الازل وهو محال فالإيراد من أصله مدفوع قال اليوسى وهو ظاهر اه وأنت خير بأن عدم العالم في الازل قد انعدم بانهاء الازل فصدق عليه انه قديم ولم يستحل عليه عدمه وحيدث فالإيراد باق بأصله ولا يدفعه الا الجواب الاول هكذا ظهر ثم رأيت لبعض المحققين ما يؤيده (قوله فدليل الخ) تفرع على قوله وكل ما ثبت له الخ ووجه ذلك ان القاعدة أن الدليل الذي أثبت الملازم دليل على اللازم فتأمل (قوله وحاصله) أي محصل تقريره على وجه الاستدلال به عن البقاء (قوله أن تقول الخ) هذا الدليل مركب من شرطية واستثنائية ونظامه هكذا لولم يجب له البقاء لا تنفي عنه التقدم لكن انتفاء التقدم عنه تعالى باطل فذكر الشرطية بقوله لولم يجب له الخ وأشار الى الاستثنائية بقوله والتقدم الخ (قوله بأن كان الخ) تصوير للنفي (قوله للدليل المتقدم) أي الذي هو دليل التقدم (قوله وهكذا كل عقيدة الخ) هذا قد علم مما مر في قوله اعلم أنه يجب على كل مسلم (قوله يجب أن يعلمها) تفسير لقوله هكذا (قوله ويعلم دليلها الاجالي) أي أو التفصيلي كما تقدم (قوله فاذا عرف الخ) مفرع على قوله وهكذا كل عقيدة (قوله ولم يعرف الباقي الخ) أي بأن جزم من غير دليل

ومعناه عدم الآخرة للوجود فعني كون الله تعالى باقيا أنه لا آخر لوجوده والدليل على بقاءه تعالى أنه لو جاز أن يلحقه عدم لكان حادثا فيفتقر الى محدث ويلزم الدور أو التسلسل وقد تقدم تعريف كل واحد منهما في دليل التقدم وتوضيحه أن الشيء الذي يجوز عليه عدمه يتنفي عنه التقدم لان كل من لحقه عدم يكون وجوده جائزا وكل جائز الوجود يكون حادثا وكل حادث يفتقر الى محدث وهو تعالى ثبت له التقدم بالدليل المتقدم وكل ما ثبت له التقدم استحاله عليه عدم فدليل البقاء له تعالى هو دليل التقدم وحاصله أن تقول لو لم يجب له البقاء بأن كان يجوز عليه عدمه لا تنفي عنه التقدم والتقدم لا يصح انتفاؤه عنه تعالى للدليل المتقدم وهذا هو الدليل الاجالي للبقاء الذي يجب على كل شخص أن يعلمه وهكذا كل عقيدة يجب أن يعلمها ويعلم دليلها الاجالي فاذا

عرف بعض العقائد بدليله ولم يعرف الباقي بدليله لم يكف في الايمان على رأي من لم يكتف بالتقليد

﴿ الصفة الرابعة الواجبة له تعالى المخالفة للحوادث ﴾ أي عدم المماثلة لها وإنما لم يقل كغيره للممكنات مع أنها أهم من الحوادث لشمولها للعدومات بخلاف الحوادث فإنها خاصة بالموجودات لأن المماثلة لا تتوهم إلا في الموجودات لمشاركتها له تعالى في صفة لوجود فيحتاج إلى نفيها بالمخالفة لها كذا يؤخذ من السكتاني لكن لا يجوز أن يقال الله يماثل الحوادث في الوجود كما نقله اليوسى عن الارشاد (قوله فآله الخ) مفرع على ما قبله ويستفاد منه أن ألقى الحوادث للاستغراق (قوله وغيرها) أي كالجادات وبقية الحيوانات (قوله فلا يصح الخ) يحتدل أنه مفرع على صدر العبارة ويحتمل أنه مفرع على التفرع قبله (قوله بأوصاف الخ) الجمع ليس بقيد فالمراد بجنس أوصاف الحوادث (قوله من مشي الخ) كان الأولى أن يقول كمشي الخ لأن الأوصاف لا تنحصر فيما ذكره كما يفيد التعبير بمن (قوله وجوارح) فيها أنها ليست من الصفات كما يقتضيه كلامه ويمكن أن يقال بأنه على حذف مضاف والتقدير وثبوت جوارح والمراد بها هنا الأجزاء المخصوصة كما يصرح به قوله بعد من قم وعين الخ وتطلق أيضا كأي القاموس على أثار الخيل وعلى ذوات الصيد من الطير والسباع (قوله فهو تعالى الخ) تفرع على قوله فلا يصح اتصافه بالنظر لقوله وجوارح وقوله عن الجوارح أي عن ثبوتها له تعالى وأعلم أنه إذا ورد في كتاب أو سنة ما يؤهم خلاف ذلك فلا بد من تأويله بمعنى صرفه عن ظاهره وهذا محل وفاق من السلف والخلف لكن السلف يؤولون تأويلا اجاليا أي من غير تعيين المعنى المراد لتفويضه تعالى فيقولون في قوله تعالى يدالله فوق أيديهم ليس المراد منها أن له الجارحة المعلومة ولا يعلم المراد منه إلا الله تعالى والخلف يؤولون تأويلا تفصيليا أي مع بيان المعنى المراد فيقولون في هذه الآية ليس المراد منها أن له الجارحة المعلومة وإنما المراد أن له تعالى قدرة وهذا هو المراد من قول صاحب الجوهرة

وكل نص أوهم التشبيها • أوله أوفوض ورم تزيها

كذا يؤخذ من شرحها للشيخ عبد السلام ﴿ لطيفة ﴾ سأل سيدي عبد الوهاب الشعراني شيخه الخواص لماذا يقول العلماء الموهوم الواقع من الشارع ولا يؤولون ذلك من الولي فقالوا لأصفوا الأولوا ذلك من الولي بالأولى لأنه معذور بضعفه في أحوال الحضرة بخلاف الشارع فإنه ذو مقام مكين (قوله وغيرها) أي كيدورجل (قوله فكل ما خطر الخ) مفرع على صدر العبارة ولا يخفى ما دخل تحت ذلك من التوحيد وأعلم أن الشيطان قد يلقى في وهم الإنسان صورة ويخيل له أن الله تعالى على هذه الصورة وأنه في مكان أو جهة أو نحو ذلك فإذا أحس بالدليل فر بما يقول إذا لم يكن الله على صورة كذا فكيف هو والجواب المخلص من ذلك أنه لا يعرف الله إلا هو ولا يلزم من عدم معرفته تعالى محذورا أن العجز عن ذلك ممدوح لا مذموم وما أحسن قول بعضهم

لا يعرف الله إلا الله فأتدوا • والدين دينان إيمان وإشراك

والعقول حدود لا تتجاوزها • والعجز عن ذلك الإدراك إدراك

(قوله من طول الخ) كان الأولى كطول الخ ليفيد العموم (قوله تنزه الله الخ) قصده بذلك إنشاء الثناء به عليه تعالى (قوله والدليل على وجوب المخالفة له تعالى الخ) تقرير هذا الدليل مع إيضاح أن تقول لو لم يكن مخالفا للحوادث لكانت مماثلة له تعالى لكن مماثلته له تعالى باطلة إذ لو كانت كذلك لكان حادثا لكن كونه حادثا محال لما تقدم من وجوب قدمه (قوله أنه لو كان شيء من الحوادث الخ) كان مقتضى الظاهر أن يقول أنه تعالى لو كان مماثلا لشيء من الخ لكانه غير بذلك لأن المتبادر في المحاورات أي المخاطبات أن الذي تسند إليه المماثلة أحط وأقص مرتبة من الآخر مثلا إذا قيل عمر وليس مثل زيد كان المتبادر أن عمرا أحط مرتبة من زيد وأن كان الكلام صادقا بأن يكون أعلى منه (قوله يماثلته تعالى) أي ينظره ولو في وجه فالمراد من المماثلة هنا المساواة وإن كانت في الأصل بمعنى المساواة من كل وجه بخلاف كل من المشابهة والمناظرة

﴿ الصفة الرابعة الواجبة له تعالى المخالفة للحوادث ﴾ أي الخلقات فآله تعالى مخالف لكل مخلوق من انس وجن وملك وغيرها فلا يصح اتصافه تعالى بأوصاف الحوادث من مشي وقعود وجوارح فهو تعالى منز عن الجوارح من قم وعين وأذن وغيرها فكل ما خطر ببالك من طول وعرض وقصر وسمن فآله تعالى بخلافه تنزه الله تعالى عن جميع أوصاف الخلق • والدليل على وجوب المخالفة له تعالى أنه لو كان شيء من الحوادث يماثلته تعالى

فان الاولى المساواة في اكثر الوجوه والثانية المساواة ولو من وجه واحد ولذلك قال السيوطي لما مثل عن الفرق بين المثيل والشبيه والنظير ما حاصله ان المثيل اخص الثلاثة والنظير اعمها والشبيه اعم من المثيل واخص من النظير فهو اوسطها هذا وقد قال الشيخ ابو المعين في التبصرة انا نجد اهل اللغة لا يمتنعون من القول بان زيدا مثل عمر وفي الفقه اذا كان يساويه فيه ويسد مسده وان كان بينهما مخالفة بوجوه وما يقوله الاشعرية من أنه لا مماثلة الا بالمساواة من جميع الوجوه فاسد لان النبي ﷺ قال الحنطة بالحنطة مثلا بمثل وأراد الاستواء بالكيل لا غير وان تفاوت الوزن وعدد الحبات والصلابة والرخاوة قال السعد والظاهر أنه لا مخالفة لان مراد الاشعرية بالمساواة من جميع الوجوه فيما به المماثلة كالكيل والا فاشترك الشبتهان في جميع الوجوه يرفع التعدد فكيف يتصور التماثل اه وفيه شيء لا يخفى (قوله أي اذا كان الخ) لو قال أي اذا فرض اتصافه تعالى الخ لسم بما في هذا التركيب من القلاقة وانما أتى بهذا التفسير لدفع ما قدم يتوهم من قوله انه لو كان شيء الخ من أن المعنى لو كان شيء من الحوادث يتصف بقدرة كقدرته تعالى وارادة كرادته وعلم كعلمه وهكذا فاشترى بهذا الى أن ذلك ليس مرادا وانما المراد أنه تعالى لو اتصف بصفة من صفات الحوادث الخ (قوله بشي مما اتصف به الخ) منه يؤخذ أن المراد بالمماثلة هنا المناظرة كما مر (قوله لكان حادثا) جواب لو في قوله انه لو كان الخ وسيأتي تعليل الملازمة بين المقدم والتالي في كلامه الآتي في الحاصل (قوله واذا كان الله تعالى الخ) في قوة الدليل على الاستثنائية القائلة لكن حدوثه محال وهذا بعينه هو دليل القدم كما لا يخفى (قوله ويلزم الخ) الاولى فيلزم الآن يقال الواقد تأتي للتفريع كما تقدم (قوله لو شابه الله الخ) كان الانسب بما سبق أن يقول لو شابهه تعالى الله والمراد بالمشابهة هنا المناظرة أخذ من قوله في شيء (قوله لان ما جاز الخ) وجه ذلك أن ما ثبت لاحد المثلين ثبت للآخر وهذا تعليل للشرطية (قوله وحدوثه تعالى الخ) في قوة الاستثنائية وقوله لانه تعالى الخ تعليل لما (قوله فليس بينه تعالى الخ) مفرع على ما قبله (قوله قطعاً) أي جزاً من غير تردد (قوله كما تقدم) أي في الالة المتقدمة (الصفة الخامسة الواجبة له تعالى القيام الخ) هذه الصفة تزيد على ما قبلها بنفي كونه تعالى صفة قديمة كما قاله الغني في حواشي الصغرى فليست لازمة لذلك بالنظر لما ذكر (قوله بالنفس) جعل السكتاني الباء للالة ونحوه للشيخ يحيى الشاوي زاد وفائدة بالنسبة للمقابل وغرضه بذلك التخلص من جعل نفسه تعالى آلة لقيله وقد سبق لك نظير ذلك لكن كان الاولى أن يقال الباء للسببية وفائدة تظهر بالنسبة لما ذكر لان لالة واسطة الفعل كافي قولك قطعت بالسكين وهي لا تناسب هنا وجعلها بعضهم للتعدية وفيه نظر لان مجرور الباء التي للتعدية مفعول به في المعنى كافي قوله تعالى ذهب الله بنورهم وجعلها المألوف بمعنى في أي في قيامه في نفسه بمعنى انه ليس باعتبار شيء آخر كما يقال هذا العبد في نفسه يساوي مائتي درهم أي لا باعتبار شيء آخر وجعلها بعضهم للملازمة وفي كلامه اشارة الى جواز اطلاق النفس عليه تعالى ولو من غير مشاكلة وهو الخ كإخص عليه اليومى خلافاً لمن خصه بالمشاكلة فقد ورد اطلاقها من غيرها في كل من الكتاب والسنة في الكتاب قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرجة وقوله واصطنعتك لنفسى ومن السنة قوله ﷺ أت كما أنيت على نفسك وقوله حكاية عن الله أني حرمت الظلم على نفسي او كما قال (قوله أي بالذات) استفيد منه أن النفس تطلق على الذات وتطلق أيضاً على معان آخر كما في القاموس منها الروح يقال خرجت نفسه أي روحه ومنها الدم يقال مالا نفس له سائلة لا ينجس الماء أي مالا دم له الخ ومنها العقوبة فيل منه ويحذر كم الله نفسه أي عقوبته ومنها الانفة والعطمة والعز والارادة (قوله ومعناه الخ) اعلم أن في هذه الصفة اصطلاحين للتكاملين الاول أن معناه الاستغناء عن المحل والثاني ان معناه الاستغناء عن كل من المحل والمخصص وعليه جرى السنوسي في

أي اذا كان الله تعالى لو
فرض اتصافه بشي مما
اتصف به الحادث لكان
حادثا واذا كان الله تعالى
حادثا الا افتقر الى
حدث ومحدثه الى
محدث وهكذا ويلزم
الدور أو التسلسل وكل
منهما محال وحاصل
هذا الدليل أن تقول
لو شابه الله تعالى حادثا
من الحوادث في شيء
لكان حادثا مثله لان
ما جاز على أحد المثلين
جاز على الآخر وحدوثه
تعالى مستحيل لانه
تعالى واجب له القدم
واذا اتنى عنه تعالى
الحدوث ثبت مخالفته
تعالى للحوادث فليس
بينه تعالى وبين
الحوادث مشابهة في
شيء قطعاً وهذا هو
الدليل الاجالي
الواجب معرفته كما
تقدم (الصفة الخامسة)
الواجبة له تعالى القيام
بالنفس أي بالذات
ومعناه

كتبه وتبعه الشيخ في ذلك لأنه أولى فيما يظهر وإن جعل بعضهم الأول أولى معطلا بأن الاستغناء عن المخصص علم من القدم وخرج على كلا الاصطلاحين الصفات سواء كانت حادثة أو قديمة أما الأولى فلأنها محتاجة إلى المحل والمخصص وأما الثانية فلأنها وإن كانت لا تحتاج إلى مخصص قائمة بمحل ولا يجوز أن يقال مفتقرة لما فيه من إساءة الأدب والحاصل أن أقسام الموجودات أربعة كما ذكره السنوسي في المقدمات الأولى قسم غنى عن المحل والمخصص وهو ذات الله تعالى والثاني قسم مفتقر إليهما وهو الصفات الحادثة والثالث قسم مفتقر إلى المخصص دون المحل وهو أجزاها الرابع قسم قائم بمحل ولا يحتاج لمخصص وهو صفات الله تعالى فتأمل (قوله الاستغناء) أي الغنى فالسبب والثناء زائدتان (قوله والمحل الذات) إنما فسر المتكلمون المحل بالذات فقط ولم يجعلوه شاملا لذلك وللمكان مع أنه تعالى كما هو مستغن عن الذات مستغن عن المكان لأن استغناؤه عن المكان يعلم من استغناؤه عن المخصص إذ لو لم يستغن عنه لكان حادثا فيفتقر إلى المخصص كذا قال السكتاني ونحوه لبعضهم والمأخوذ من كلام السنوسي في المستحيلات أنه انخرج في المخالفة للحوادث ولا مانع من جعل المحل هنا على معنييه كما قاله الغيني لأنه قد تقرر أنه لا يستغنى في هذا الفن بضرورة عن لازم ولا بعلم عن خاص (قوله غنى) مفرع على قوله ومعناه الخ (قوله أنه غنى عن ذات) أي فليس بمغنى كما تدعيه النصاري حيث قال بعضهم الإله ليس بذات وإنما هو صفة قائمة بعيسى وقال بعض آخر أنه مركب من ثلاثة أقانيم أقنوم الوجود يعبرون عنه بالآب وأقنوم العلم ويعبرون عنه بالابن وأقنوم الحياة ويعبرون عنه بروح القدس والأقنوم كلمة يونانية والمراد بها في تلك اللغة الأصل ومعهم بذلك اعترفوا بأن معبودهم جوهر ففيل لهم كيف وقد تركب من صفات فقالوا مرادنا بالجوهر الشيء النفيس وقد طولبوا بدليل الحصر في الثلاثة المذكورة فقالوا لأن الخلق والابداع لا يتأتى إلا بها ففيل لهم والقدرة والارادة كذلك فاجعلوا الأقانيم خمسة ولا يخفى أن ذلك كله مجرد هذيان وسخرية (قوله وغنى عن موجد) أي فليس بحادث حتى يحتاج لذلك (قوله لأنه تعالى) تعليل لكل من قوله غنى عن ذات الخ وقوله وغنى عن موجد وإن كان المفهوم ببادي الرأي أنه تعليل للثاني فقط ولو حذف هذا التعليل لما ضره لأننا في غنية بالدليل المذكور بعد (قوله والدليل على أنه تعالى قائم بنفسه) قد علمت أن الشيخ تبع السنوسي في تفسير هذه الصفة بالاستغناء عن المحل والاستغناء عن المخصص وقد ذكر لكل منهما دليلا فأشار إلى دليل الاستغناء عن المحل بقوله لو كان تعالى محتاجا إلى الخ وأشار إلى دليل الاستغناء عن المخصص بقوله ولو افتقر الخ ونظم الدليل الأول هكذا لو كان الله تعالى محتاجا إلى المحل لكان صفة لكن كونه صفة باطل فذكر الشرطية بقوله لو كان تعالى محتاجا إلى محله لكان صفة وأشار إلى الاستثنائية بقوله والله تعالى لا يصح أن يكون صفة ثم عال ذلك بقوله لأنه تعالى الخ ونظم الدليل الثاني هكذا لو افتقر تعالى إلى موجد لكان حادثا لكن كونه حادثا باطل لما تقدم من وجوب قدمه تعالى فذكر الشرطية بقوله لو افتقر إلى موجد يوجب لكان حادثا وأشار إلى الاستثنائية بقوله ومحدثه الخ على ما يأتي إن شاء الله تعالى (قوله كما افتقر الخ) أي كافتقر الخ فاصدريه أي آلة في سبيل ما بعدهما بمصدر هذا وكان الانسب أن يقول كما احتاج لكنه نظر لا تحاد المعنى (قوله لأنه تعالى متصف الخ) أشار بذلك إلى قياس اقترافي نظمه هكذا الله تعالى متصف بالصفات وكل من كان كذلك ليس بصفة فأشار إلى الصغرى بقوله لأنه تعالى الخ وأشار إلى تعليل الكبرى بقوله والصفة الخ وذكر النتيجة بقوله فليس الله تعالى الخ هذا هو الالافق بكلامه ويصح أن يكون استثنائيا ونظمه هكذا لو كان الله تعالى صفة لما تصف بالصفات لكن عدم اتصافه بها باطل لما قام عليها من الأدلة فما أدى إليه باطل فثبت تقيضه وهو المطلوب (قوله بالصفات) المراد بها صفات المعاني

الاستغناء عن المحل
والمخصص والمحل الذات
والمخصص الموجد فغنى
كون الله تعالى قائما
بنفسه أنه غنى عن ذات
يقوم بها وغنى عن
موجد لأنه تعالى هو
الموجد للأشياء
والدليل على أنه تعالى
قائم بنفسه أن تقول لو
كان الله تعالى محتاجا إلى
المحل أي ذات يقوم بها
كما افتقر لليباض إلى
الذات التي يقوم بها
لكان صفة كما أن
اللباض مثلا صفة والله
تعالى لا يصح أن يكون
صفة لأنه تعالى متصف
بالصفات

والمعنوية كما يعلم بما يأتي (قوله والصفة) أي الشاملة للقديمة والحادثة وقوله لا تتصف بالصفات أي المعاني والمعنوية وأما الصفات السلبية كالقدم والنفسية كالوجود فلا ريب في اتصاف الصفة كالقدرة بها ووجه كون الصفة لا تتصف بصفات المعاني والمعنوية أنه يلزم على اتصافه بهما قيام المعنى بالمعنى أما في الأولى فواضح وأما في الثانية فلأنها ملازمة للمعاني فلزم من اتصافها بها اتصافها بالمعاني وأيضا يلزم على اتصافها بهما ثبوت الحكم لها بانها قادرة أو عالة أو متكاملة إلى غير ذلك أما في الثانية فظاهر وأما في الأولى فلأنها ملازمة للمعنوية فيلزم من اتصافها بها اتصافها بالمعنوية وهذا كله بديهي البطلان (قوله لو افتقر الخ) قد علمت تقريره مع الاختصار بما سبق (قوله ومحدثه الخ) في كلامه حذف والتقدير فيحتاج لمحدث ومحدثه الخ (قوله ويلزم الدور الخ) لا يخفى أن لزوم الدور انوقف المحدثون على حد لزوم التسلسل ان لم تقف (قوله فثبت الخ) فيه أنه لم يعلم مما تقدم إلا الاستغناء عن المحل والمخصص فكيف يفرع عليه ذلك ويحجب بأنه يستفاد من الاستغناء عن المخصص الاستغناء عما عد ذلك اذ لو افتقر إلى شيء لكان حادثا وإذا كان حادثا افتقر إلى مخصص فليتنامل (قوله الغنى المطلق) اعلم أن الغنى بالكسر والقصر ضد الفقر وهو ضربان أحدهما ارتفاع الحاجات أي استفاؤها بجميعها وهذا هو المعنى بالغنى المطلق والثاني قلة الحاجات وهو المشار إليه بقوله تعالى ووجدك عائلا فأغني وهذا هو المعنى بالغنى المقيد وبالكسر والمد التغني وبالفتح والمد التمتع كذا اشتهر لكن في القاموس أن المفتوح الممدود يرد بمعنى المكسور المقصور قاله شارحه ومنه قول الشاعر

سيفني الذي أغناك عني • فلا فقر يدوم ولا غناء

قيل انما وجهه ولا غناء بالفتح والمد قاله ابن سيده فلا صبرة بانكار شيخنا على المصنف في إيراد المفتوح الممدود بمعنى المقصور المكسور اهـ ببعض حذف (قوله أي غني عن كل شيء) ظاهره حتى عن صفاته وبذلك صرح الامام الرازي في مواضع كثيرة حيث قال لا يحتاج المولى إلى صفاته وانما اقتضاها كمال الذات وبذلك يسقط ما احتج به المعتزلة على نفي الصفات من أنه يلزم من اثباتها افتقار الذات وهو محال لكن قال الشيخ يس ودعوى الاستغناء عن الصفات مشكلة كيف والاستغناء عنها تجوز لاضدادها تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ومع ذلك لا يجوز أن يقال انه تعالى مفتقر إلى صفاته لما فيه من اساءة الادب اهـ بزيادة لبعضهم (قوله فهو غني مقيد) فلا يثبت لاحد من الخلق غنى مطلق أبدا للزوم الفقر لهم لاسيما إلى الله تعالى قال تعالى يا أيها الناس أتمموا فقرهم إلى الله والله هو الغني الجيد (قوله والله يتولى) هذه جملة دعائهم منه لكل من وقف على هذه الرسالة (قوله هداك) أي هدايتك وهي عند أهل السنة الدلالة على طريق شأنا أن توصل مطلقا أي سواء وصل بالفعل أو لم يصل لكن المراد هنا بقرينة مقام الدعاء خصوص الشق الأول وخالف المعتزلة خصوصها بالدلالة الموصلة بالفعل هذا ما اشتهر نقله عن الفريقين كما نقله السعد وأورد على الأول قوله تعالى انك لا تهدي من أحببت وعلى الثاني قوله تعالى وأما عود فهدى بناهم كذا قال بعضهم أما لإيراد على الثاني فسلم وأما على الأول فغير مسلم لان المراد في الآية بالهداية أحد فرديها وهو الدلالة الموصلة بالفعل وكأن المورد فهم ان أهل السنة يقيدون الدلالة بالاطلاق فلا تستعمل الهداية إلا في الدلالة المطلقة فأورد الآية نظرا لعدم صحة نفي الهداية بمعنى الدلالة المطلقة وليس الامر كما فهم هذا ومقتضى كلام الخطيب في تفسير هذه الآية أن معنى الهداية فيها خلق الايمان والمعنى انك لا تخلق الايمان في قلب من أحببت وعلى هذا التفسير بمن أحببت لاجل الواقعة فان الآية نزلت في شأن أبي طالب

﴿الصفة السادسة الواجبة له تعالى الوحدانية﴾ لما كان لمبحث هذه الصفة من العناية ما لا يخفى سمي هذا العلم بما يناسبها وهو التوحيد والمشهور أن الوحدانية بفتح الواو على أنها نسبة للوحدة وجوز الشيخ يحيى

والصفة لا تتصف
بالصفات فليس الله
تعالى بصفة ولو افتقر
إلى موجد يوجد
لكان حادثا ومحدثه
يكون حادثا أيضا يلزم
الدور والتسلسل فثبت
أنه تعالى هو الغني الغني
المطلق أي غني عن كل
شيء وأما غني الخلق
فهو غني مقيد أي عن
شيء دون شيء والله
يتولى هداك
﴿الصفة السادسة
الواجبة له تعالى
الوحدانية﴾

كسر هاعلى أنها النسبة الى حدة كعدة أصلها واحد فعل به ما يفعل بوجه فصار حدة يقال هذا على حدته وعلم بما
تقرر أن اليباء فيها للنسب كافة السكتاني وغيره وفيه أن المراد بهذا المبحث بيان الوحدة نفسها لا بيان شيء
منسوب إليها كما في متن اللب ولذلك اختار الشيخ يحيى أنها ياء المصدر التي تصير الوصف مصدرا بناء على جعل
وحدان وصفا كسكران وأجيب بأن هذا من نسبة الخاص للعام لأن المراد هنا أنما هو وحدة مخصوصة على أن
الشيء قد ينسب لنفسه مبالغة أو تجريدا (قوله في الذات الخ) أي المنسوبة للذات ففي معنى اللام (قوله بمعنى
عدم التعدد) أي فيما ذكر من الذات والصفات والأفعال واحتراز بهذا التفسير عن الوحدةانية لا بهذا المعنى
كوحدة الجنس ووحدة النوع ووحدة الشخص إذ ليس له تعالى جنس ولا نوع حتى يتحد مع غيره فيهما ولا
مشخصات تعينه عن غيره كطول وقصر في أن في هذا التفسير قصور لأنه يشمل في الكم المتصل في الذات
الآن يقال المراد من ذلك عدم التعدد مع الاتصال أو الاتصال فليتنا مل (قوله ومعنى كون الله تعالى واحدا)
هذا تفصيل وتوضيح لما أجله أولا بقوله بمعنى الخ وحاصل ما أشار إليه أن الكموم المستحيلة عليه تعالى خمسة
كم متصل في الذات وكم منفصل فيها وهذا ان تقيا بوحدة الذات وكم متصل في الصفات وكم منفصل فيها وهذا ان
اتقيا بوحدة انية الصفات وكم منفصل في الأفعال وهو منقضي بوحدة انية الأفعال وسكت عن الكم المتصل فيها
ومصوره بعضهم بالفعل الحاصل بين اثنين بأن تعاوناً عليه لأنه مركب من فعل كل منهما وبعض آخر بتعدد
الأفعال الصادرة عنه تعالى وهو منقضي بوحدة انية الأفعال ان قلنا بالاول دون الثاني كما هو ظاهر (قوله في ذاته)
أي بالنسبة لذاته كما مر (قوله ليست مركبة من أجزاء) هذا الذي لا يستفاد منه أنه تعالى ليس جرم ولا جرمه را
فردا لكن ذلك قد استفيد من المخالفة للحوادث (قوله والتركيب يسمى الخ) المراد من التفعيل التفعّل
كما في بعض النسخ وفي كون ذلك يسمى كما منفصلا تسامح اذ هو المقدار القائم بما يقبل القسمة (قوله ومعنى
أنه) أي الحال والشأن وفي هذا التعبير تساهل كما لا يخفى ولو أسقط بمعنى لكان أولى وكذا يقال في نظيره
بعد (قوله في الوجود ولا في الامكان) أي في ذي الوجود وهو الموجودات ولا في ذي الامكان وهو الممكنات
فالمراد أنه ليس ذات تشبه ذاته تعالى لا فيا وجد بالفعل ولا فيا يمكن وجوده (قوله وهذه المشابهة المستحيلة
تسمى الخ) فيه تسامح اذ الكم المنفصل اسم للمقدار القائم بالتعدد لا للمشابهة (قوله فالوحدةانية في الذات الخ)
مفرع على قوله ومعنى كون الله واحدا الخ (قوله نفت الكمين) ولذا قال السعد التفتازاني وحدةانية الذات
هي عدم الكثرة بحسب الأجزاء والجزئيات فالكثرة بحسب الأجزاء هي المرادة بالكم المتصل والكثرة
بحسب الجزئيات هي المرادة بالكم المنفصل (قوله المتصل) هو وما بعده بدل من الكمين (قوله ومعنى وحدته
تعالى الخ) عبر هنا وفيها يأتي بهذا وعبر فيها مر بقوله ومعنى كون الله تعالى الخ للتفان الذي هو من المحسنات
البديعية (قوله أنه ليس له تعالى صفتان الخ) المراد في التعدد مطلقا أي اثنين أو أكثر (قوله في الاسم
والمعنى) أي ولا في الاسم فقط ولا في المعنى فقط وقد يقال الوار بمعنى أو التي لا تمنع الجمع وحينئذ فلا يحتاج لهذه
الزيادة (قوله خلافا لأبي سهل الخ) اعلم أن وحدة الصفات لا خلاف فيها عند أهل السنة والعلم والكلام أما
الاول فخالف فيه أبو سهل كما ذكره الشيخ وأما الثاني فخالف فيه عبد الله بن سعيد كذا يؤخذ من شرح
الكبرى لكن أثبت بعضهم الخلاف في القدرة والارادة أيضا وعز المخالفة فيهما لأبي سهل فليحذر (قوله
القائل بان له الخ) رد عليه الجمهور بأنه يلزم على ذلك دخول ما لا نهاية له في الوجود لان معلومات الله تعالى
لا تنهاى فيكون له علوم لا تنهاى وقد قام الدليل على بطلانه وبأنه يلزم عليه أيضا خرق الاجماع اذ تعدد العلم
بعدد المعلومات قد انقد الاجماع على بطلانه وناقش بعضهم في كل من هذين الوجهين أما الاول فلان
الدليل انما قام على بطلان ذلك بالنسبة للحادث لا بالنسبة للقديم وأما الثاني فلان الاجماع غير منعقد قبله

في الذات والصفات
والأفعال بمعنى عدم
التعدد ومعنى كون الله
تعالى واحدا في ذاته ان
ذاته تعالى ليست
مركبة من أجزاء
والتركيب يسمى كما
متصلا ومعنى أنه ليس
ذات في الوجود لا في
الامكان تشبه ذاته تعالى
وهذه المشابهة المستحيلة
تسمى كما منفصلا
فالوحدةانية في الذات
نفت الكمين المتصل
في الذات والمنفصل فيها
ومعنى وحدته تعالى
في الصفات أنه ليس له
تعالى صفتان متفتتان
في الاسم والمعنى
كقدرتين وعلمين
وارادتين فليس له
تعالى القدرة واحدة
وارادة واحدة وعلم
واحد خلافا لأبي سهل
القائل بان له تعالى علوما
بعدد المعلومات

وهذا أعني التعدد في الصفات يسمى كإمتصلا في الصفات بمعنى أنه ليس لاحد صفة تشبه صفة من صفاته تعالى وهذا أعني كون لاحد صفة الى آخره يسمى كما منفصلا في الصفات فالوحدة في الصفات تحت الحكم المتصل والمنفصل فيها ومعنى وحدته تعالى في الافعال أنه ليس لاحد من المخلوقات فعل لانه تعالى الخالق لافعال المخلوقات من الانبياء والملائكة وغيرهما وأما ما يقع من موت شخص أو ايذاته عند اعتراضه مثلا على ولى من الاولياء فهو بخلق الله تعالى بخلقه عند غضب الولى على هذا المعترض ولا تفسر الوحدة في الافعال بقولك ليس لغير الله فعل كفعله لانه يقتضى أنه لغير الله فعل لكنه ليس كفعل الله وهو باطل بل هو الله تعالى الخالق للافعال كلها فالذى وقع منك من حركة يدك عند ضرب زيد مثلا بخلق الله تعالى قال الله تعالى والله خلقكم وما تعلمون

فكيف يقال انه خرق الاجماع كذا استفاد من شرح الكبرى بزيادة من حاشيتها (قوله) وهذا أعني التعدد الخ (لما كان اسم الاشارة غير مصرح بمرجه فيها مروان كان مفهوما منه فقط عبر بالعناية (قوله) يسمى كما متصلا في الصفات (كذا اشتهر لكن قال بعضهم الحق أن الحكم المتصل لا يتأتى في الصفات حتى يحكم عليه بالاستحالة أى لما علمت من أن المراد به المقدار القائم بالشيء الذى يقبل القسمة فداره على ذى أجزاء متصلة وعلى هذا فيسمى ذلك العدد كما منفصلا فتأمل (قوله) صفة تشبه صفة الخ (أشار بذلك الى أنه لا يضر مجرد الموافقة في التسمية كأن يكون لغير الله قدرة أو ارادة وانما الذى يضر أن يكون لاحد صفة تشبه صفته تعالى بأن يكون له قدرة مؤثرة في الممكنات أو ارادة غير معارضة أو علم محيط بالاشياء أو نحو ذلك فتنبه لانه دقيق (قوله) وهذا أعني كون الخ (فيه مسامحة لما مر (قوله) فالوحدة الخ (تفريع على قوله ومعنى وحدته تعالى الخ نظير ما قبله (قوله) انه ليس لاحد من المخلوقات فعل (أى لا اختياريا ولا اضطرارا بخلاف المعتزلة حيث قالوا بخلق العبد لفعله الاختيارى كما سيأتى وبالغ مشايخ ما وراء النهر في تضليلهم حتى جعلوا المجوس أسعد حالا منهم لانهم انما أثبتوا شركا واحدا وهم قد أثبتوا شركاء لا تحصى لكن التحقيق انهم لا يكفرون بذلك كما قاله سعد الدين لانهم لم يجعلوا خالقية العبد كخالقية الله تعالى لاقتلاره الى الاسباب والوسائط بخلافه تعالى (قوله) لانه تعالى الخ (هذا التعليل لا يفهم الحصر اذ هو لا يسلمه (قوله) من الانبياء الخ (يبان للمخلوقات (قوله) وأما ما يقع الخ (هذا رد لما قد يرد على قوله ليس لاحد من المخلوقات الخ وحاصل اليراد كيف تقول ليس لاحد الخ مع أنا نشاهد أن الشخص اذا اعترض على ولى يموت أو يحصل له أذى كمرض ومحصل الرد أن هذا ليس للولى فيه تأثير وانما هو بخلق الله تعالى عند غضب الولى (قوله) من موت الخ (يبان لما (قوله) أو ايذاته (أى تأديه بنحو مرض (قوله) عند (قوله) ظرف لقوله يقع (قوله) مثلا (أى أضر به له أو نحو ذلك (قوله) على ولى من الاولياء (قال البيهقي قلنا من بعض الأئمة لا يكون الشخص وليا للبشرط أربعة الاول ان يكون عارفا بأصول الدين حتى يفرق بين الخالق والمخلوق وبين النبي والمتنبي أى مدعى النبوة الثانى أن يكون عالما بأحكام الشرع ثلثة قلنا وفهما بحيث لو اذهب الله علم أهل الارض لوجد عنده الثالث أن يتصف بالمحمود من الاوصاف كالورع والاخلاص في كل عمل الرابع أن يلزم الخوف أبدا بأن لا يجد طمأينة تطرفه عين اذ لا يدري أهو من فريق السعادة أو من فريق الشقاوة اه ببعض حذف (قوله) فهو بخلق الخ (جواب أما (قوله) بخلقه (لو حذف ما ضره (قوله) ولا تفسر الوحدة الخ (فيه تعريض للاعتراض على من عبر بهذه العبارة من المتكلمين (قوله) لانه يقتضى الخ (انما يقتضى ذلك لان القاعدة أن التنفى اذا تسلط على مقيد وفيد كان منصبا على ذلك المقيد فقط ولمن عبر بهذه العبارة أن يجيب بأن هذه القاعدة أغلبية فقد يكون منصبا على المقيد فقط وقد يكون منصبا عليهما كما هنا لكن لم تزل العبارة موهمة لذلك فالولى ما عبر به الشيخ (قوله) أنه (أى الحال والشأن وفسر بقوله لغير الله الخ على القاعدة من أن ضمير الشأن مفسر بما بعده وقوله لكنه أى الفعل وقوله وهو أى انه لغير الله فعل الخ (قوله) بل هو الله الخ (اضراب استغالي عما قبله والضمير لله مبتدأ واللفظ الشريف بدل والخالق خبر المبتدأ ولو قال بل الله تعالى هو الخالق الخ لكان أوضح (قوله) فالذى وقع الخ (تفريع على ما قبله (قوله) قال تعالى والله خلقكم وما تعلمون (هذا استدلال على قوله بل هو الله تعالى الخ لكن المعول عليه في الاستدلال هنا انما هو الدليل العقلى ووجه الاستدلال بالآية المذكورة ان ما مصدرية فالتقدير والله خلقكم وعملكم وحيث تدفيع أن المصدر معطوف على الضمير المنصوب وهو ظاهر ويصح أنه مرفوع على الابتداء والخبر محذوف العلم به من السياق والتقدير وعملكم كذلك أى خلفه الله ولا يصح تقديره مخلوق لكم اذ لا دليل عليه ويحتمل أن ما موصولة بمعنى الذى والعائد محذوف والتقدير وما تعلمون

والله خلقكم والذي تعملونه أي والعمل الذي تعملونه وحيثما يصح أن تكون ماعطوفة على ما ذكر وهو واضح ويصح أنها في محل رفع على الابتداء على ما مر وظاهر أن كونها مصدرية من العطف أولى لأنه لا يجوز أن يكون تقدير بخلاف ما عداه كما لا يخفى فإن قيل يحتمل أن يقدر العائد مجرورا والتقدير وما تعملون فيه أي والذي يقع عملكم فيه كالحجارة والخشب كما قد يقتضيه سياق الآية جيب بأن شرط حذف العائد المجرور أن يجزى بما جرب به الموصول وهو مفقود هنا لعدم جر الموصول وعلى فرض وجوده فكونه منصوبا هو الأصل فالجمل عليه أولى هذا وأخذت المعتزلة من إسناد العمل للعباد في قوله تعالى تعملون ونحوه أن العبد يخلق أفعاله الاختيارية وورده السعد بأن ذلك جهل منهم بمحل النزاع يتناو بينهم الذي هو المعنى الحاصل بالمصدر لا المعنى المصدرية الذي أسند للعباد فيها ذكر لأنه لا يحتاج لفاعل إذ هو أمر اعتباري لا يتعلق به خلقه هو محصله عدم تسليم أن الإسناد للعباد فيها ذكر هو المعنى الحاصل بالمصدر الذي هو محل النزاع وإنما هو المعنى المصدرية والذي يفهم من كلام السنوسي في شرح الكبري تسليم ذلك لكن إسناده للعباد إنما هو على سبيل الكسب والتعلق مع كونه مسند الله تعالى على سبيل الخلق والاختراع أفاده الشيخ يحيى (قوله) وكون غير الله تعالى له فعل الخ (قوله) فيه تسامح كما مر (قوله) يسمى كما منفصلا في الأفعال (قوله) وأما الكم المتصل فيها فقد تم الكلام عليه (قوله) فالوحدانية الخ مفرع على قوله ومعنى كون الله واحدا الخ وهو تفرع مجمل بخلاف ما تقدم فهو تفرع مفصل لأنه لم يأت بالتفريع المفصل في وحدانية الأفعال لعله لعله من سابقه (قوله) فالكم المتصل الخ مفرع على قوله والتركيب يسمى الخ مع نظيره فيما بعده (قوله) ان يكون لها ذات الخ جعله فيما مر نفس المشابهة وهنا وجود ذات تشبه ذات مولانا سبحانه وتعالى ولعله أشار إلى صحة أن يراد به كل منهما (قوله) أن يكون له الخ جعله فيما تقدم التعدد وهو قريب مما هنا (قوله) مثلا أي أو أراد أن أو علمان وهكذا ويصح أن يجعل راجعا للعدد أيضا (قوله) وهذه الكموم الخ هذه العبارة مستغنى عنها بما مر من قوله فالوحدانية الواجبة له تعالى نفت الكموم الخ وقوله انتفت بالوحدانية الخ أي بواسطة شمولها لوحدانية كل من الذات والصفات والأفعال (قوله) ومعنى الكم العدد أي مع الاتصال أو الانفصال فهو شامل لكل من الكم المتصل والمنفصل لكن قد علمت سابقا أن الكم هو المقدار لا العدد (قوله) والدليل على جوب الوحدانية له تعالى الخ ظاهر سياقه السابق أن هذا الدليل لوجوب الوحدانية في الذات بقسميها أعني عدم الكم المتصل فيها وعدم الكم المنفصل فيها ولوجوب الوحدانية في الصفات كذلك ولوجوب الوحدانية في الأفعال وهي قسم واحد أعني عدم أن يكون لخلق فعل من الأفعال ويمكن أن يركب لذلك قياس استثنائي نظمه هكذا لو لم يكن واحدا في ذاته أو صفاته أو أفعاله لما وجد شيء من العالم لكن التالي وهو عدم وجود شيء من العالم باطل لوجود ذلك بالمشاهدة فبطل المقدم وهو عدم كونه تعالى واحدا في ذاته أو صفاته أو أفعاله وإذا بطل ذلك ثبت تقضيه وهو المطلوب إذا علمت ذلك علمت أن الشيخ قد استدلل على وجوب الوحدانية له تعالى بجميع أقسامها لكنه اقتصر على بيان وجه الدلالة بالنسبة لوجوب الوحدانية في الذات بمعنى عدم الكم المنفصل فيها حيث قال إذ لو كان له شريك الخ ومحصله أنه لو كان له تعالى شريك في الألوهية فاما يتفقا واما ان يختلفا وعلى كل يلزم عدم وجود شيء من العالم أما الأول فلا يلزم اجتماع مؤثرين على أثر واحد أو جدها معان غير معاونة وعجزهما أن أو جدها معانها وتحصيل الحاصل أن أو جدها من نبال الترجيح بلا مرجع أن أو جدها أحدهما البعض والآخر البعض وكل منهما محال وأما الثاني فلأنه يلزم اجتماع المتنافيين أن فقد مرادها وعجزهما أن لم يقف مراد واحد منهما وكذا ان فقد مراد أحدهما دون الآخر لأن الذي لم يقف مراده عاجز بل لا ريب والآخر مثله فيكون عاجزا أيضا وكل منهما محال وبذلك تعلم ما في كلامه فتأمل وقد رأيت أن أذكر بيان وجه الدلالة بالنسبة لباقي الأقسام بحسب ما تيسر من الكلام فأقول وبالله التوفيق أما بيانه بالنسبة

وكون غير الله تعالى له فعل يسمى كما منفصلا في الأفعال فالوحدانية الواجبة له تعالى نفت الكموم الخمسة المستحيلة قالكم المتصل في الذات تركيبا من أجزاء الكم المنفصل فيها أن يكون لها ذات تشبهها والكم المتصل في الصفات أن يكون له تعالى قدرتان مثلا والكم المنفصل فيها أن يكون لغيره تعالى صفة تشبه صفة من صفاته تعالى والكم المنفصل في الأفعال أن يكون لغيره تعالى فعل وهذه الكموم الخمسة انتفت بالوحدانية الواجبة له سبحانه ومعنى الكم العدد والدليل على وجوب الوحدانية له تعالى وجود العالم

فلو كان له شريك في الألوهية لاجلوا الامر فاما أن يتفقا على وجود العالم (٤٣) بان يقول أحدهما أنا أوجده ويقول الآخر

أنا أوجده معك
لنتعاون عليه واما أن
يختلفا فيقول أحدهما
أنا أوجد العالم بقدرتي
ويقول الآخر أنا أريد
عدم وجوده فان اتفقا
على وجود العالم بان
أوجدها معا ووجد
بفعلهما لزم اجتماع
مؤثرين على أثر واحد
وهو محال وان اختلفا
فلا يخلو اما أن ينفذ
مراد أحدهما أولا ينفذ
مراد أحدهما فان نفذ
مراد أحدهما دون
الآخر كان الذي لم ينفذ
مراده عاجزا وقد
فرضنا أنه مساو في
الألوهية لمن نفذ مراده
فاذا ثبت العجز لهذا
ثبت العجز للآخر لانه
مثله وان لم ينفذ مرادهما
كانا عاجزين وعلى كل
سواء اتفقا أو اختلفا
يستحيل وجود شيء
من العالم لانهما ان اتفقا
على وجوده يلزم اجتماع
مؤثرين على أثر واحد ان
نفذ مرادهما ذلك محال
فلا يتأتى تنفيذ
مرادهما فلا يصح أن
يوجد شيء من العالم
حينئذ وان اختلفا ونفذ
مراد أحدهما كان
الآخر عاجزا وهذا مثله
فلا يصح أن يوجد شيئا

لوجوب الوحدة في الذات بمعنى عدم الكم المتصل فيها فهو أنه لو تركبت ذاته تعالى من أجزاء فاما أن تقوم
صفات الألوهية بكل جزء أو ببعض دون البعض الآخر أو بالمجموع وعلى كل يلزم عدم وجود شيء من العالم
أما الاول فلان كل جزء يكون الها فيأتي ما في الوكان هناك الهان وأما الثاني فلان الجزء الذي لم تقم به عاجز
وحينئذ يكون المجموع عاجزا وأما الثالث فلانه يلزم ان كل جزء عاجز وعجزه يوجب عجز مجموع الاجزاء
وكل ذلك محال وأما بيانه بالنسبة لوجوب الوحدة في الصفات بمعنى عدم الكم المتصل فيها فهو أنه لو كان له
تعالى قدرتان وارادتان للزم ما سبق فيما لو كان هناك الهان وأما بيانه بالنسبة لوجوب الوحدة في الصفات
بمعنى عدم الكم المنفصل فيها فهو أنه لو كان لاحد من الحوادث صفتان صفاته تعالى كأن كان له قدرة
كقدرته تعالى للزم أيضا ذلك وهذا الذي قبله خاصان كما ترى بصفات التأثير وأما بيانه بالنسبة لوجوب
الوحدة في الأفعال فهو أنه لو كان لاحد من الحوادث تأثير في شيء من الممكنات لزم عجزه تعالى عن ذلك
الشيء وهو يستلزم العجز عن سائر الممكنات اذ لا فرق هكذا يؤخذ من السكتاني وغيره وفيه مناقشات
لا يحتمل الحال ايرادها (قوله فلو كان له الخ) قد علمت أن فيه قصورا وقوله شريك أن مشارك فهو فعيل
بمعنى مفاعل كخليط بمعنى مختلط وجليس بمعنى مجالس وقوله في الألوهية أي استحقات العبادة (قوله لا يخلو
الامر) أي أمرهما وما يحصل منهما من ذلك بقوله فاما ان يتفقا واما أن يختلفا (قوله فاما أن يتفقا) هذا انما
هو ببادي الرأي والأفلا يتأتى اتفاق بين الهين اذ الألوهية تقتضي الغلبة المطلقة كما يشير له قول تعالى تذهب
كل اله بما خلق ولعل بعضهم على بعض (قوله على وجود العالم) لم يجعلوا من الاحتمالات أن يتفقا على عدم
وجود العالم لطلانه بالبداهة (قوله بان يقول الخ) كان عليه اذ أتى بالحصر أن يستوفي الاحتمالات المذكورة
فيما مر (قوله فان اتفقا الخ) هذا اشارة الى برهان التوارد (قوله وهو محال) ألا ترى ان الخط الذي لا عرض
له لا يصح أن يرسم بقلمين (قوله وان اختلفا الخ) هذا اشارة الى برهان التمانع المشار له بقوله تعالى لو كان فيهما
آلهة الا الله لفسد تاو المراد بالفساد عدم الوجود فتكون الآية حجة قطعية وقيل المراد به الخروج عن هذا النظام
ويعني عليه السعد أن الآية حجة اقناعية أي يقنع بها الخصم والمصحيح الاول (قوله فلا يخلو الخ) فيه أنه قد بقي
من الاحتمالات ان ينفذ مرادهما وهو محال لانه يلزم عليه اجتماع المتنافيين كما مر (قوله وقد فرضنا الخ) هذا
هو الدائر بين الجمهور ويحكي عن ابن رشد أنه كان يقول اذا قدر نفوذ مراد أحدهما دون الآخر كان الذي نفذ
مراد الهادون الآخر وتم دليل الوحدة انه أفاده اليومي (قوله فاذا ثبت الخ) مفرع على قوله وقد فرضنا
الخ (قوله لانه مثله) لاحاجة هذا التعليل للاستغناء عنه بالتفريع المفرع عليه علة في المفرع لكنه أتى به
للتوضيح (قوله وعلى كل الخ) لو ذكر ذلك بآثر قوله فاما أن يتفقا واما أن يختلفا لاستغنى عما وسطه بينهما وقوله
سواء اتفقا الخ بيان للكلية فكانه قال من الاتفاق والاختلاف (قوله وذلك) أي اجتماع مؤثرين على أثر
واحد (قوله حينئذ) أي حين اذا اتفقا (قوله وهذا مثله) أي فيكون عاجزا أيضا (قوله فلم يكن الا اله الخ) هكذا
وجد في النسخ لكن المناسب اسقاطه لانه من شمة عبارة مضروب عليها وهي قولنا ان نفذ مرادهما يتأتى
قولنا لا يوجد شيء فالا حسن ان يقال فان نفذ مراده كان هو الاله والآخر غير اله فلم يكن الا اله الخ فتأمل (قوله
والعالم موجود) هذا مر تبط بقوله فيما مر وعلى كل سواء اتفقا أو اختلفا يستحيل وجود شيء من العالم (قوله
فثبت أن الاله واحد) أي انه ليس له نظير لان هذا هو الذي يتفرع على ما تقدم (قوله وهو) أي كون الاله
واحدا (قوله فوجود العالم الخ) أي بهذا توطئة لما بعد (قوله وعلى أنه لا شريك الخ) هذا مستغنى عنه بما قبله
(قوله ولا واسطة له) المناسب أن يراد بها القوة التي يدعى بعض الفرق الاضالة أن الله يخلقها في النار مثلا ووجه
دلالة وجود العالم على انه لا واسطة له تعالى انه لو كان له واسطة لكان محتاجا اليها فيكون عاجزا فلا يصح أن

من العالم لانه عاجز فلم يكن الاله الا واحدا وان اختلفا ولم ينفذ مرادهما كانا عاجزين فلم يصدر افعالي وجود شيء من العالم والعالم موجود بالمشاهدة
فثبت ان الاله واحد وهو المطلوب فوجود العالم دليل على وحدانيته تعالى وعلى أنه لا شريك له في فعل من الأفعال ولا واسطة له في فعل

يوجد شيئاً من العالم مع انه موجود بالمشاهدة (قوله جل تعالى) الظاهر أنه على حذف العاطف (قوله ومن هذا الدليل) أي دليل الوحدة أية لكن بالنظر لو وحدة الأفعال (قوله من النار الخ) بيان لشيء لكن كان الأولى ان يقول كالنار الخ لانه لا حصر فيما ذكره كما يفيد البيان (قوله والا كل) المناسب قراءته نضم الهمزة (قوله في الاحراق الخ) راجع لما قبله على ترتيب اللف والمراد بالاحراق الاحتراق فالمراد من المصدر أثره وكذا يقال في القمع (قوله بل الله تعالى الخ) اضربا لتعالى عما قبله (قوله يخلق الاحراق) أي الاحتراق كما علمت (قوله عند مسهاله) أي بشرط انتفاء الباوله ونحوها (قوله ويخلق القمع) أي أثره كما مر (قوله والرى عند الشرب) الأولى اسقاطه لانه لم يصرح به فيما مر لكنه أشار به الى عدم الحصر فيما ذكره (قوله فن اعتقد الخ) اعلم ان الفرق في هذا المقام أربعة الأولى تعتقد أنه لا تأثير لهذه الاشياء وانما التأثير لله مع امكان التخلف بينها وبين آثارها وهذه هي الفرق الثانية تعتقد أن لا تأثير لذلك أيضاً لكن مع التلازم بحيث لا يمكن التخلف وهذه الفرق الثالثة بحجة الحق العادي ور بما جرح ذلك الى الكفر بان تنسك ما خالف العادة كالبعث الثالثة تعتقد أن هذه الاشياء مؤثرة بطبيعتها وهذه الفرق تجمع على كفرها الرابعة تعتقد أنها مؤثرة بقوة أودعها الله فيها وهذه الفرق في كفرها قولان والأصح انها ليست كافرة (قوله محرقة بطبيعتها) ضابط لا يجاد بالطبع عند القائلين به فبحسبهم الله تعالى ان يتوقف على وجود شرط وانتفاء مانع كما سيأتي والطبعة والطبيعة لغة السجية التي جبل عاينها الانسان كافي القاموس واصطلاحاً الحقيقة والمعنى هنا فن اعتقد أن النار محرقة بحقيقتها وذاتها أي لا بقوة أودعها الله فيها الخ (قوله فهو كافر باجماع) أي لانه أشرك بالله غيره وجعل الایجاد ليس مسنداً لله أصلاً (قوله فهو جاهل فاسق) أي وليس بكافر على الاصح (قوله لعدم علمه) علة لقوله جاهل فاسق (قوله والقدم الخ) ترك الوجود لما تقدم أنه صفة نفسية (قوله صفات سلبية) وقيل القدم والبقاء صفتان نفسيتان لان الأولى عين الوجود في الماضي والثانية عينه في المستقبل وشذ قوم فقالوا ان القدم والبقاء صفتان موجودتان كالقدرة والعلم وأضعف من هذا قول من قال القدم سلبى والبقاء وجودى والحق انهما سلبيتان كما ذكره الشيخ وجعل المخالفة امام الحرمين في الارشاد وأبو عمرو في البرهان من الصفات النفسية ويؤيده كلام السيد الجرجاني في شرح المواقف والتحقيق انها سلبية كما ذكره أضلو نقل عن القاضي وامام الحرمين ان الوحدةانية نفسية والتحقيق انها سلبية كما ذكره أيضاً (قوله أي معناها الخ) لما كان السلبى يطلق على ما معناه سلب مالا يليق وعلى الاصح المساوب بين أن المراد هنا المعنى الاول والمعنى الثانى واللازم أن يثبت له تعالى الحدود وطرو والعدم والمماثلة للحوادث وهكذا (قوله ونفى) تفسير لما قبله (قوله لان كلامنا نفى عن الله الخ) لو قال لان كلامنا سلب مالا يليق عن الله عز وجل لكان أوفق بما قبله من الصفات السابعة الواجبة له تعالى القدرة) هذا شروع في صفات المعاني وهي تنقسم أربعة أقسام قسم يتعلق بالممكنات فقط وهو القدرة والارادة وقسم يتعلق بجميع الواجبات والجايزات والمستحيلات وهو العلم والكلام وقسم يتعلق بجميع الموجودات وهو السمع والبصر وقسم لا يتعلق بشيء وهو الحياة وانما قدمها على المعنوية لانها كالأصل لها (قوله وهي صفة الخ) دخل في قوله صفة جميع الصفات وخرج بقوله تؤثر مالا يؤثر منها بقوله الوجود والعدم الارادة بناء على الصحيح من أن التخصيص تأثير وأما على القول بأنه ليس تأثيراً فهي خارجة بقوله تؤثر وحيث قد فقوله الوجود والعدم لبيان الواقع (قوله تؤثر هذا إشارة الى تعلقها بالتنجيزى الحادث كما سينبه عليه واسناد التأثير اليها مجاز كما سيأتي والفرينة استحالة اسنادها على الحقيقة لانه لا يكون الا بقدرة فيلزم عليه قيام القدرة بالقدرة وهو باطل لما فيه من قيام المعنى بالمعنى (قوله في الممكن) المراد بهما استوى اليه كل من الوجود والعدم بان يكون غير واجب وغير ممتنع وخرج بذلك الواجب والمستحيل فلا تتعلق بهما كما سيأتي ان شاء الله تعالى (قوله الوجود والعدم) هذا يقتضى أنها لا تتعلق بالاحوال الحادثة ككون زيد عالماً

المطلق ومن هذا الدليل يعلم أنه لا تأثير لشيء من النار والسكين والا كل في الاحراق والقطع والشبع بل الله تعالى يخلق الاحراق في الشيء الذي مسته النار عند مسهاله ويخلق القمع في الشيء الذي باثره السكين عند مباشرته له ويخلق الشبع عند الاكل والرى عند الشرب فن اعتقد أن النار محرقة بطبيعتها والماء يروى بطبعه وهكذا فهو كافر باجماع ومن اعتقد أنها محرقة بقوة خلقها الله فيها فهو جاهل فاسق لعدم علمه بحقيقة الوحدةانية وهذا هو الدليل الاجالى الذي يجب على كل شخص معرفته من ذكر وأنى ومن لم يعرفه فهو كافر عند السنومى وان العربى والله تعالى يتولى هداك والقدم والبقاء والمخالفة للحوادث والقياس بالنفس والوحدةانية صفات سلبية أى معناها سلب ونفى لان كلا منها نفى عن الله عز وجل مالا يليق به (الصفة السابعة الواجبة له تعالى القدرة)

وهي صفة تؤثر في الممكن الوجود أو انعدم

فتتعلق بالمعدوم

فتوجد كـتعلقها بك
قبل وجودك وتعلق
بالموجود فتعدمه
كتعلقها بالجسم الذي
أراد الله إعدامه فيصير
بها معدوماً أي لا شيء
وهذا التعلق تنجيزي
بمعنى أنها تعلقت بالفعل
والتعلق التنجيزي
حادث ولما تعلق
صاحبه قديم وهو
صاحبه في الازل
للايجاد فهي صالحة في
الازل لان توجد زيدا
طويلاً أو قصيراً أو
غيره صالحة لا عطائه
العلم وتعلقها التنجيزي
مختص بالحال الذي
عليه زيد فلها تعلقان
تعلق صالحي قديم وهو
ماص وتعلق تنجيزي
حادث وهو تعلقها
بالمعدوم فتوجد
وبالموجود فتعدمه وهذا
أعني تعلقها بالموجود
وبالمعدوم تعلق حقيقي
ولها تعلق مجازي وهو
تعلقها بالموجود بعد
وجوده وقبل عدمه
كتعلقها بـبـا بعد وجودنا
وقبل عدمنا ويسمى
تعلق قبضة بمعنى ان
الوجود في قبضة القدرة
ان شاء الله أبقاه على
وجوده وان شاء إعدامه
بها وتعلقها بالمعدوم

لأنها لا تتصف بالوجود بل بالثبوت فقط مع أن التحقيق أنها تتعلق بها ويجاب بأن المراد بالوجود مطلق
الثبوت مجازاً من إطلاق الخاص وإرادة العام على أن التحقيق أن لا حال كما سيأتي وقوله أو العلم أي
على كلام الجمهور كما سينب عليه (قوله فتتعلق الخ) هو مع قوله وتعلق بالموجودات مفرع على قوله تؤثر الخ
اذن لازم التأثير التعلق ومعناه طلب الصفة أمراً إذا على قيامها بالذات فهو أمر اعتباري وقيل هو أمر
وجودي وقيل واسطة بين الموجود والمعدوم فيكون حالاً وقيل هو من مواقف العقول فلا يعلمه إلا الله
تعالى والتحقيق الأول (قوله بالمعدوم) أي سواء كان عدمه أصلياً وعارضاً وقدمته تعلقها بالاول وأشار إلى
تعلقها بالثاني وهو تعلقها بنا حين البعث بالكاف (قوله فتوجد) أي يوجد الله تعالى بها كما علم بما مر وهكذا
يقال في نظيره (قوله كتعلقها بك قبل وجودك) أي فتصير بها وجوداً وكان الأولى أن يذكره ليناسب
ما بعده (قوله الذي أراد الله الخ) فيه إشارة إلى أن تعلق القدرة تابع لتعلق الإرادة فهو على طبقه (قوله أي
لا شيء) أشار بهذا التفسير إلى أنه ليس المراد بالمعدوم الميت كما قد يتبادر إلى الفهم البارد (قوله وهذا التعلق
الخ) اسم الإشارة عائد للتعلق المفهوم من قوله فتتعلق بالمعدوم الخ مع قوله وتعلق بالموجود الخ (قوله بمعنى
الخ) أي لا بمعنى أنها صالحة فقط (قوله حادث) تقدم أن الحادث يطلق حقيقة على الموجود بعد عدمه وهذا
هو المراد هنا لأن التحقيق أن التعلق أمر اعتباري كما مر لا يقال يلزم على حدوثه أن الذات العلية محل
للحوادث وهو محال لما يلزم عليه من حدوثها إذ محل الحادث حادث لا نأقول قد مر أنه من الأمور الاعتبارية
وهي ليست بصفات حقيقة حتى يلزم ذلك (قوله ولما تعلق صالحي) بضم الصاد ويقال فيه صالحي بفتحها
وقوله قديم مبني على الصحيح من ترادف القديم والازل وأما على القول الثاني فيقال له أزل فقط كما يعلم بما
سبق (قوله في الازل) هو عبارة عن أزمنة متوهمه غير متناهية في جانب الماضي وإلى هذا أشار بعضهم بقوله
أزمنة توهمت لا تنهي • إلى زمان حقق الازل هي

ووقع في عبارة السعد أنه عدم الأولية واستمرار الوجود في أزمنة مقدرة غير متناهية في جانب الماضي أفاده
اليوسي (قوله للايجاد) أي وللإعدام أيضاً والمراد للايجاد فيها لا يزال فاندفع توقف بعضهم في ذلك حيث
قال كيف يقال هي صالحة لذلك مع أنه يستحيل وجود شيء من العالم في الازل ومنشأ التوقف فهمه أن لايجاد
في الازل كما يقتضيه كلامه وليس كذلك (قوله لان توجد زيدا) أي فيما لا يزال كما علمت (قوله أو غير هذا)
أو فيه بمعنى الواو كما عبر به في بعض النسخ ومقابلته محذوف والتقدير روعر أيضاً وغيره (قوله مختص
بالحال الخ) أي بخلاف التعلق الصالحي فإنه لا يختص به إذ القدرة كما هي صالحة لا عطائه بل العلم صالحة لا عطائه
الجهل وكما هي صالحة لعله طويلاً صالحة لعله قصيراً وهكذا (قوله فلها الخ) مفرع على ما تقدم (قوله وهو
ماص) يعني صلاحيتها في الازل للايجاد (قوله وهو تعلقها الخ) هذا الصنيع يقتضي أنه لم يتقدم مع أنه قد ذكره
فيما مر فلو قال فلها تعلقان تعلق صالحي قديم وتعلق تنجيزي حادث وقدم لكان أجود (قوله أعني تعلقها
الخ) لو قال أعني تعلقها التنجيزي لكان أظهر (قوله ولما تعلق مجازي) قال السكتاني وجه كونه مجازياً أنه
ليس على وجه التأثير وردبانه يلزم عليه أن إطلاق التعلق على تعلق العلم ونحوه مجاز لعدم التأثير وبجواب
كلامه أنما هو بالنسبة للقدرة والإرادة قال بعضهم ما معناه أنه يلزم عليه حينئذ أن إطلاق التعلق على صلاحية
القدرة والإرادة مجاز ولا قائل به اهـ لكن صرح بعض المحققين بخلافه حيث قال بعد بيان معنى التعلق
وهذا حقيقة في التعلق بالفعل وهو التنجيزي وأما إطلاق التعلق على صلاحية الصفة في الازل لا شيء أو على
كون الشيء في القبضة فهو مجازاً وهذا هو الذي يؤخذ من قول الشيخ فيما يأتي لكن السكتاني الحقيقي الخ (قوله
وبسمي) أي تعلقها بالموجود المذكور (قوله وتعلقها بالمعدوم الخ) ظاهر صديقه أنه معطوف على قوله
كتعلقها بنا بعد وجودنا الخ وهو غير صحيح لما يلزم عليه من أنه يكون تمثيلاً لتعلقها بالموجود ولا يخفى

قبل أن يريد الله تعالى وجوده (٤٦) كتعلقها بزيد في زمن الطوفان فهو تعلق قبضة أيضا بمعنى أن المعدوم في قبضة القدرة

ان شاء الله أبقاه على عدمه وان شاء أخرجه من العدم الى الوجود وكتعلقها بنا بعدموتنا وقبل البعث فيسمى تعلق قبضة أيضا بمعنى ما تقدم فلها سبع تعلقات تعلق صالحي قديم وتعلق قبضة وهو تعلقها بنا قبل أن يريد الله وجودنا وتعلق بالفعل وهو إيجاد الله تعالى الشيء بها وتعلق قبضة وهو تعلقها بالشيء بعد وجوده وقبل أن يريد الله عدمه وتعلق بالفعل وهو اعدام الله الشيء بها وتعلق قبضة بعدمه وقبل البعث وتعلق بالفعل وهو إيجاد الله لنا يوم البعث لكن التعلق الحقيقي من ذلك تعلقان هو إيجاد الله بها واعدامه بها وهذا على التفصيل وأما الاجالي فلها تعلقان كما هو الشائع تعلق صالحي وتعلق تنجيزي لكن التنجيزي خاص بالايجاد والاعدام وأما تعلق القبضة فلا يوصف بالتنجيزي ولا بالصالحي القديم وما تقدم انها تعلق بالوجود والعدم هو رأي الجمهور وقال

بطلانه فلعل هذا تحريف والصواب وتعلقها باسقاط الكاف وحينئذ يقرأ بالرفع عطفا على قوله تعلقها بالوجود الخ (قوله قبل أن يريد الله تعالى وجوده) أي قبل أن تتعلق به ارادته تعالى تعلقا تنجيزيا حادثا على القول به ولو قال قبل وجوده كان أظهر وكذا يقال في نظائره بعد تأمل (قوله وكتعلقها بنا الخ) يحتمل أنه معطوف على قوله كتعلقها بزيد الخ وعليه فإرادته بالمعدوم في قوله وكتعلقها بالمعدوم ما يشمل ذا العدم الاصل وقسمثل له بقوله كتعلقها بزيد الخ وذا العدم العارض وقسمثل له بقوله وكتعلقها بنا الخ ويحتمل وهو الاظهر أنه معطوف على قوله تعلقها بالوجود الخ وعليه فإرادته بالمعدوم في ذلك خصوص الشق الاول وحينئذ فالصواب اسقاط الكاف وقراءته بالرفع عطفا على ذلك (قوله بعدموتنا) الاولى بعد فناتنا (قوله فلها سبع تعلقات) في تفريع هذا على ما تقدم خفاء لكنه نظر الى أن التعلق التنجيزي شامل لثلاثة أفراد الاول التعلق بالمعدوم عدما أصليا على وجه الإيجاد والثاني التعلق بالمعدوم عدما عرضيا كذلك والثالث التعلق بالوجود على وجه الاعدام فإذا ضمت هذه الثلاثة الى التعلق الصالحي مع تعلقات القبضة الثلاثة كان المجموع ما ذكر فالحاصل أن المجموع سبعة ثلاثة أفراد التعلق التنجيزي ومنها أفراد تعلق القبضة والسابع التعلق الصالحي والظاهر أنها تتعلق بنا بعد البعث تعلق قبضة أيضا بمعنى أنه ان شاء الله أبقانا على وجودنا وان شاء أعدمنا لكن هذا يقطع النظر عن الأدلة الدالة على بقاءنا حينئذ وإذا ضم هذا الى ما سبق كانت الجملة ثمانية فليحذر (قوله لكن الخ) استدراك على ما قبله الموهوم أنها كلها تعلقات حقيقة (قوله تعلقان) كان عليه أن يقول ثلاث تعلقات التي هي أفراد التعلق التنجيزي لكنه قد أجملها وجعلها تعلقين اذا الاول منها شامل لفردين ولا يخفى ما وقع له في هذه العبارة (قوله وهذا) أي ما ذكرته من عددها سبعة وقوله على التفصيل أي كائن على الوجه المفصل وقوله وأما الاجالي أي الجمل وكان المناسب لما قبله أن يقول وأما على الاجال فلها الخ (قوله خاص بالايجاد والاعدام) أي بالفعل فلا يشمل تعلق القبضة ولا الصالحي القديم (قوله فلا يوصف الخ) وانظر هل يوصف بالصالحي الحادث أولا والظاهر نعم ولذلك وجد في بعض النسخ مضروب عليه وينبغي أن يكون ملاحيا حادثا ولم يتعرضوا له (قوله انها تعلق الخ) على حذف من بيان لما سر (قوله هو رأي الجمهور) ولا يخفى أن مصب الخلاف هو تعلقها بالعدم واما تعلقها بالوجود فهو متفق عليه (قوله وقال بعضهم لا تعلق الخ) هذا القول مبني على القول بان الاعراض لا تبقى زمانين بدليل قوله بعد منع عنه الامدادات وهذا القول مرجوح وكذا ما بني عليه فكل من المبني والمبني عليه ضعيف (قوله فاذا أراد الله الخ) هذه الفاء فصيحة لانها أفصح من شرط محذوف تقديره واذا كانت لا تتعلق بالعدم فكيف ينعدم الشخص وحاصل الجواب انه ينعدم بنفسه اذا قطع الله عنه الاعراض التي هي سبب في بقاءه (قوله منع عنه الامدادات) أي الامور التي أمده بها وهي الاعراض المسككة فاذا منع الله عنه تلك الامور انعدم بنفسه ونظير ذلك للفتيلة فانها تستمر منورة مادام فيها الزيت فاذا فرغ انطقت بنفسها ولا تحتاج الى أن يطمئها أحد (قوله التي هي سبب في بقاءه) فبقاؤه مسبب عن تلك الامدادات فاذا زالت زال (الصفة الثامنة الواجبة له تعالى الارادة) اعلم انه قد كثرت الخلاف في هذه الصفة على أقوال فعندنا هي صفة قديمة وجودية قائمة بذاته تعالى وقيل هي صفة سلبية بمعنى عدم الاكراه وقيل غير ذلك والاول هو الحق (قوله صفة) دخل فيه جميع الصفات وقوله تخصص الخ أخرج به غير الصفة المعروفة وهي الارادة (قوله ببعض الخ) الباء داخلة على المقصور عليه فيما يظهر وان كان خلاف الغالب من دخولها على المقصور كما صرح به السعدني شرح التلخيص والسيد في حاشية المطول والكشاف كما نقله بسن في حاشيته على مختصر السعدني ادا به ما نقله سم من أنهم اوان اتفاقا على جواز الامرين لغة اختلفا في الغالب استعمالا فقال السعدني الغالب دخولها

على

اعضهم لا تتعلق بالعدم فاذا أراد الله عدم شخص منع عنه الامدادات التي هي سبب في بقاءه
هي الصفة الثامنة الواجبة له تعالى الارادة وهي صفة تخصص الممكن ببعض ما يجوز عليه

فزيد مثلاً يجوز عليه الطول والقصر فالارادة خصصته بالطول مثلاً وأما القدرة فهي تبرز الطول من العدم الى الوجود فالارادة تخصص
والقدرة تبرز والممكنات التي تتعلق بها القدرة والارادة ستة الوجود والعدم والصفات كالطول والقصر والازمنة والامكنة والجهات
وتسمى الممكنات المتقابلات فالوجود يقابل العدم والطول يقابل (٤٧) القصر وجهة فوق تقابل جهة تحت

ومكان كذا كحصر
يقابل غيره كالشام مثلاً
وحاصل ذلك أن زيدا
قبل وجوده يجوز عليه
ان يبقى على عدمه
ويجوز أن يوجد في
هذا الزمان فاذا وجد
فقد خصصت الارادة
وجوده بدلا عن عدمه
والقدرة أبرزت
الوجود ويجوز أن
يوجد في زمن الطوفان
وفي غيره فالذي خصص
وجوده في هذا الزمن
دون غيره هو الارادة
ويجوز أن يكون
طويلاً أو قصيراً فالذي
خصص طوله بدلا عن
القصر الارادة ويجوز
أن يكون في جهة فوق
فالذي خصصه في جهة
تحت كالارض الارادة
والقدرة ولا ارادة
صفتان قائمتان بذاته
تعالى موجودتان لو
كشف عنا الحجاب
رأيناها ولا تعلق لها الا
بالممكن فلا يتعلقان
بالمستحيل كالشريك
تزه الله تعالى عنه ولا

على المقصور وقال السيد دخولها على المقصور عليه وبهذا تعلم أن ما في النظم المشهور من نسبة القول بأن
الغالب دخولها على المقصور الى السيد فقط ليس بحيد (قوله فزيد الخ) فريع على قوله تخصص الخ (قوله
فالارادة الخ) لو عبر بالوارد بدل الغاء كان أجود (قوله وأما القدرة الخ) مقابل لقوله فالارادة الخ (قوله فهي
تبرز الخ) أي تثبت بعد أن كان معدوماً ولو قال فهي تبرزه طويلاً الخ لكان أنسب بما قبله وكذا يقال في نظيره
عما يأتي (قوله فالارادة الخ) مفرع على ما علم مما تقدم (قوله والممكنات الخ) أشار لذلك بعضهم بقوله

الممكنات المتقابلات • وجودنا والعدم والصفات

أزمنة أمكنة جهات • كذا المقادير روى الثقات

(قوله ستة) لعله نظر الى جعل الوجود والعدم اثنين حتى يتم جعلها ستة على صنيعه فتأمل (قوله والصفات)
لعله أدرج فيها المقادير التي أفرد بها بعضهم في النظم السابق (قوله المتقابلات) أي المتنافيات (قوله فالوجود
يقابل الخ) مفرع على ما قبله لكنه اقتصر على غير الازمنة ولو قال بعد هذا العبارة وبالعكس في الجميع لكان
أولى لئيم ذلك التفرع فان التقابل تفاعل من الجانبين كما لا يخفى (قوله وجهة فوق) الانسب بالمفرع عليه ان
يؤخر هذا عما بعده كما لا يخفى (قوله وحاصل ذلك) أي محصل ما ذكر من قوله والممكنات الخ لكنه اقتصر
على غير الامكنة (قوله في هذا الزمان) لو اسقطه ماضره (قوله ويجوز ان يوجد الخ) لو أخره عما بعده لكان
انسب (قوله فالذي خصص وجوده في هذا الزمن الخ) لم يتعرض للقدرة هنا وفيما بعده وكان الانسب بما سبق
التعرض لها (قوله والقدرة والارادة صفتان الخ) كان الاحسن تأخير هذه العبارة عن قوله وللارادة تعلقان
الخ لاختصاصه بالارادة (قوله ولا تعلق لها الا بالممكن) أي لذاته ولو كان واجبا أو مستحيلا عرضيين اذ
لو لم يتعلق بذلك لما بقي لها متعلق لان الممكن اما واجب عرضي لتعلق علم الله بوجوده واما مستحيل
كذلك لتعلقه بعدمه وخرج بذلك الواجب والمستحيل لذاتين فلا يتعلقان بهما كما أشار له بقوله فلا
يتعلقان الخ المفرع على ذلك (قوله فلا يتعلقان بالمستحيل) أي لذاته كما أشار له بالمثل وكذا يقال فيما
بعد وانما لم يتعلق بالمستحيل لانه يلزم عليه تحصيل الحاصل وذلك ان تعلقا بعدمه وقلب الحقائق
وذلك ان تعلقا بوجوده وكل من تحصيل الحاصل وقلب الحقائق محال وأورد بعضهم على الثاني أنه
يجوز مسخ الأدمي قردا مثلاً وأجاب بأن معنى قولهم قلب الحقائق محال ان قلب بعض أقسام الحكم
العقلي الى بعض كان يصير الواجب جائزا أو مستحيلا محال (قوله ولا بالواجب) أي لانه يلزم على تعلقهما به
تحصيل الحاصل وذلك ان تعلقا بوجوده وقلب الحقائق وذلك ان تعلقا بعدمه وكل منهما محال كما علمت (قوله
ومن الجهل الخ) أي عما ينشأ عنه والمراد الجهل المركب الذي هو اعتقاد الشيء على خلاف ما هو عليه كإسياني
وقوله من قال هو ابن حزم وقال بعضهم هو ابن العربي (قوله لانه لا نعاي الخ) أي ولذا كان اعتقاده تعلق
القدرة بالمستحيل الذي ينشأ عنه ما ذكره جهلا (قوله ولا يقال الخ) أشار بهذا الى رد ما قيل من جهة
ذلك الفائل كيف تقولون بعدم تعلق القدرة بالمستحيل مع أنه يلزم عليه العجز وحاصل الرد أنه لا يلزم
ذلك الا لو كان معدوماً بحيث يكون من وظائفها (قوله وللارادة تعافان) أي على التحقيق كإسياني
(قوله وهو صلاحيتها للتخييص) أي للممكن بأي ممكن من الممكنات ولو غير الذي وجد عليه فيما لا يزال
بخلاف التعلق التنجيزي فهو مختص بما وجد عليه الممكن فيما لا يزال (قوله فزيد الخ) مفرع على عموم

بالواجب كذاته تعالى وصفاته ومن الجهل قول من قال ان الله قادر أن يتخذ ولداً لانه لا تعلق للقدرة بالمستحيل واتخاذ الولد مستحيل ولا
يقال انه اذا لم يكن قادراً على اتخاذ الولد كان عاجزاً لانا نقول انما يلزم العجز لو كان المستحيل من وظيفة القدرة ولم يتعلق به مع
أنه ليس من وظائفها الا الممكن وللارادة تعلقان تعلق صالحي قديم وهو صلاحيتها للتخييص أو لا فزيد الطويل أو القصير يجوز أن

يكون على غير ما هو عليه باعتبار صلاحية الإرادة فهي صالحة لأن يكون زيد سلطانا وأن يكون ز. بالاعتبار التعلق الصلحي ولها تعلق تنجيزي قديم وهو تخصيص (٤٨) الله تعالى الشيء بالصفة التي هو عليها فالعلم الذي انصف به زيد خصصه به تعالى

أزلا بإرادته فتخصيصه بالعلم مثلاً قديم ويسمى تعلقاً تنجيزياً قديماً وصلاحتها لتخصيصه بالعلم وغيره باعتبار ذاتها بقطع النظر عن التخصيص بالفعل يسمى تعلقاً صلوحياً قديماً وقال بعضهم لها تعلق تنجيزي حادث وهو تخصيص زيد بالطول مثلاً حين يوجد بالفعل فعلى هذا يكون لها ثلاث تعلقات أكن التحقيق أن هذا الثالث ليس تعلقاً بل هو اظهار للتعلق بالتنجيز القديم وتعلق القدرة والإرادة عام لكل ممكن حتى أن الخطرات التي تخطر على قلب الشخص مخصصة بإرادته تعالى ومخلوقة بقدرته تعالى كما ذكره الشيخ الملو في بعض كتبه واعلم أن نسبة التخصيص للإرادة والابراز واليجاد للقدرة مجاز لان التخصيص حقيقة هو الله تعالى بإرادته والموجود حقيقة هو الله جل وعلا بقدرته فقول العامة القدرة

قوله صلاحيتها للتخصص (قوله باعتبار صلاحية الإرادة) أي لا باعتبار تعلقها بالتنجيزي لأنه لا يتخلف كاعلم عامر (قوله فهي صالحة الخ) تفريع ثان بعد التفريع الأول (قوله باعتبار التعلق الصلحي) لاجابة لذلك بعد قوله فهي صالحة المعنى عن ذلك وقد يقال مراده بذلك أن صلاحيتها لما ذكر بقطع النظر عن التعلق التنجيزي ولو عبر بذلك لكان أظهر (قوله ولها تعلق الخ) كان عليه أن يقول وتعلق الخ باسقاط الجار والمجرور كما لا يخفى على المتأمل (قوله تخصيص الله الخ) قد تقدم أن في كون التخصيص تأثراً أولاً خلافاً والمصحيح الأول (قوله بالصفة التي الخ) أراد بالصفة ما يشمل كونه في مكان كذا وزمان كذا وجهة كذا ونحو ذلك (قوله فالعلم الخ) مفرع على ما قبله (قوله فتخصيصه الخ) مفرع على التفريع قبله أو تفريع ثان بعد التفريع الأول وهذا هو الاظهر (قوله حين يوجد) فهو مقارن لتعلق القدرة بالتنجيزي الحادث فلا ترتيب بينهما على ما يأتي (قوله فعلى هذا) أي قول بعضهم بأن لها تعلقان تنجيزيان حادثاً وقوله يكون لها ثلاث تعلقات أوها الصلحي القديم ثانيها التنجيزي القديم ثالثها التنجيزي الحادث (قوله لسن التحقيق الخ) استدراك على ما قبله الموهوم أنه هو التحقيق (قوله ان هذا الثالث) أي الذي يقوله هذا البعض (قوله ليس تعلقاً) أي مستقلاً فلا ينافي أنه استمرار للتعلق بالتنجيزي القديم (قوله بل هو اظهار الخ) فهو ليس تخصيصاً آخر وإنما هو اظهار للتخصيص القديم والتعبير بالأظهار فيه مسأحة لأنه في الحقيقة استمرار للتعلق بالتنجيزي القديم كما حرت الإشارة إليه وليس هذا الاضراب للابطال وإنما هو للاتقال كما هو ظاهر (قوله عام لكل ممكن) ظاهره يشمل الامور الاعتبارية ولا مانع منه لكنهم صرحوا بأنها ليست من متعلقاتها فليحذر (قوله حتى ان الخطرات) المراد بها ما يشمل مراتب القصد الخمسة المنظومة في قول بعضهم

مراتب القصد خمس هاجس ذكرها • تغاير غديث النفس فاستمعا
يليه هم فعزم كلها رفعت • سوى الاخير ففيه الاختلاف وقعا

فالاول ما يلقي في القلب ولا يدوم والثاني ما يلقي فيه ويدوم مدة والثالث أعلى من ذلك والرابع قصد الشيء مع ترجح الفعل أو الترك والخامس قصد الشيء مع الجزم به بحيث يصمم عليه (قوله التي تخطر) بضم الطاء وكسرهما كما يؤخذ من نقل عن حاشية الشفاء للشمساني من أنه يقال خطر الشيء ببالى أو على بالى يخطر بضم الطاء وكسرهما بخلاف ما إذا قيل خطر الشيطان بقلب الانسان يخطر اذ وصل وسواسه اليه فان المضارع فيه بضم الطاء فقط اهـ (قوله واليجاد) عطف تفسير (قوله مجاز) أي عقلي من اسناد الشيء لسببه فالباء في قوله بعد بإرادته للسيبية (قوله والموجد) عطف تفسير (قوله فقول العامة الخ) في تفريعه على ما قبله خفاء ولا يخفى ما في هذه العبارة من الركابة من حيث الاخبار لكن يشك في صحتها يجعل الخبر محذوفاً والتقدير فقول العامة القدرة تفعل بفلان كذا فيه تفضيل ثم ذكر أحد شقي التفصيل بقوله ان اراد الخ وحذف الشق الآخر وسيأتي بيانه فتأمل (قوله القدرة تفعل الخ) وكذا قولهم القدرة فعالة أو انظر فعل القدرة أو القدرة تتصرف (قوله ان اراد القائل الخ) أي وان أراد أن الفعل للذات فقط والقدرة سبب فيه أو أطلق فيحرم ذلك لما فيهم من الإيهام وقيل يكبره فقط (قوله والعباد بالله تعالى) أي التحصن من الكفر وأسبابه بالله تعالى (قوله بل الفعل الخ) مرتبط بمحذوف مفهوم ما قبله والتقدير فليس الفعل للقدرة لا على سبيل الاستقلال ولا على سبيل الشبهة بل الفعل الخ

الصفة التاسعة الواجبة له تعالى العلم • قد وجد للناس في هذه الصفة مذاهب منها مذهب أبي سهل وهو أن له تعالى علوماً قديمة لانهاية لها كما مر ومنها مذهب أهل الحق وهو أن له تعالى علماً واحداً قديماً يتعلق بجميع

الموجودات

نفعل بفلان كذا ان اراد القائل أن الفعل للقدرة حقيقة أوها وللذات كفر والعباد بالله تعالى بل

الصفة التاسعة الواجبة له تعالى العلم •

الفعل لذاته تعالى بقدرته

الموجودات والمعدومات وبالكليات والجزئيات فيعلم سبحانه وتعالى الاشياء كلها أزل تفصيلا ما كان منها وما يكون وما لم يكن فيدخل في ذلك ما علم عدم وجوده فيعلمه ويعلم كيفيته التي يكون عليها ووجد كما قال تعالى اخبارا عن الكفار ولوردوا العاد والماتوا عنهم وانهم لكاذبون واختلف هل المولى سبحانه وتعالى يعلم الاشياء اجالا كما يعلمها تفصيلا أولا يعلمها الا تفصيلا والحق كافي المواقف أنه ان اشترط في العلم الاجالي الجهل بالتفصيل كما يشبهه قول الغزالي في عقيدته

والعلم بالشيء على التجميع • يلزم السهو عن التفصيل

كالعلم بالارض وبالسما • والسهو عن كيفية الاجزاء

امتنع والافلا (قوله صفة) دخل فيه جميع الصفات وقوله موجودة خرج بها ما ليس موجودا كصفات السواب وقوله ينكشف خرج به ما ليس لا ينكشف كالقدرة والارادة وقوله المعلوم خرج به ما ينكشف به خصوص الموجود وهو السمع والبصر واعترض على هذا التعريف من وجوه الاول انه غير مانع لشموله الكلام لانه ينكشف به المعلوم الثاني أن التعبير بمادة الانكشاف يرهم سبق الخفاء لا يقال لا إيهام مع قوله من غير سبق خفاء لان الإيهام موجود من أول الامر الثالث أن قوله المعلوم معناه المنكشف فيصير التركيب ينكشف به المنكشف ولا خفاء في ان انكشاف المنكشف فيه تحصيل الحاصل الرابع أن المعلوم مشتق من العلم ومن المقرر أن المشتق متوقف على المشتق منه وقد أخذ في تعريفه والمعرف متوقف على التعريف فقد توقف كل منهما على الآخر وهو دور لكن لما كان هذا التعريف للسعد وغيره من الاكابر ذكره الشيخ نبعاهم وان كان فيه ماذكر خصوصا وقد قيل ان غالب تعاريف العلم بدخله الخدش ولك أن تقول يجب عن الاول بان المراد ينكشف بها المعلوم لمن قام به العلم دون المطالع عليه بخلاف الكلام فانه ينكشف به المعلوم لمن اطلع عليه وعن الثاني بانه لا ينظر لهذا الإيهام لضعفه بالنسبة لله تعالى وعن الثالث بان المراد المعلوم أي المنكشف بهذا الانكشاف كما قاله بعض المحققين في قوله **وَمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا وَهُوَ بِهَا عَلِيمٌ** من قتل قتيلًا أعطى سلبه فلا يلزم تحصيل الحاصل اذ لا يلزم ذلك الا لو كان المراد أنه منكشف بغير ذلك الانكشاف وعن الرابع بان المشتق منه هو العلم الذي هو المصدر والمعرف انما هو العلم الذي هو اسم للصفة فالتعريف ليس متوقفا على المعرفة (قوله انكشافا) مفعول مبين للنوع (قوله على وجه الاحاطة) أي على وجه هو الاحاطة فالإضافة للبيان والاحاطة هي العلم بالشيء من جميع الوجوه لامن وجه فقط من غير سبق خفاء صفة ثانية للانكشاف (قوله وتعلق) أي تعلقا تنجيزيا قديما كما سيفيه عليه والاولى للتفرع لان ذلك علم من قوله ينكشف الخ وقد يجب بان الواو تأتي للتفرع كما تقدم (قوله بالواجبات) أن على وجه الثبوت وقوله والجائزات أي على وجه الثبوت بالنسبة لما يوجد منها وعلى وجه الانتفاء بالنسبة لغيره وقوله والمستحيلات أي على وجه الانتفاء فيعلم الاشياء على ما هي عليه والاقلب العلم جهلا (قوله فيعلم ذاته تعالى الخ) مفرع على ما قبله (قوله وصفاته) أي حتى علمه فيعلم تعالى علمه بعلمه (قوله بعلمه) لاجابة اليه لانه معلوم من قوله فيعلم وكذا يقال في نظيره بعد (قوله ويعلم الموجودات) أي من الممكنات وقوله والمعدومات أي من الممكنات أيضا فلا يقال الموجودات تشمل ذاته تعالى وصفاته الوجودية والمعدومات تشمل المستحيلات فيكون في العبارة تكرار (قوله بمعنى انه الخ) كان الاظهر أن يقول بمعنى أنه يعلم انتفاءها لاثبوتها والاقلب العلم جهلا تنزه الله عنه (قوله ويعلم أنه لو وجد الخ) هذا ليس من جملة المعنى وانما هو مجرد فائدة (قوله وتعالى الخ) تأكيد لما قبله (قوله وله تعلق تنجيزي قديم فقط) أي لا صلاحي قديم ولا تنجيزي حادث خلافا لمن أثبتهما فن أثبت الاول يقول اذا تعلق علم الله بوجودك مثلا في يوم كذا يصلح لان يتعلل بعدمك فيه بقطع النظر عن ذلك التعلق (ومن أثبت الثاني يقول اذا تعلق علمه تعالى بأك ستوجد مثلا ثم

• وهو صفة قديمة قائمة بذاته تعالى موجودة ينكشف بها المعلوم انكشافا على وجه الاحاطة من غير سبق خفاء وتعلق بالواجبات والجائزات والمستحيلات فيعلم ذاته تعالى وصفاته بعلمه ويعلم الموجودات كلها والمعدومات كلها بعلمه ويعلم المستحيلات بمعنى أنه يعلم ان الشريك مستحيل عليه تعالى ويعلم أنه لو وجد لارتب عليه فساد تنزه الله عن الشريك وتعالى علوا كبيرا وله تعلق تنجيزي قديم فقط

قائه تعالى يعلم هذه

المذكورات أزلا

علما تاما لا على سبيل

الظن ولا على سبيل

الشك لان الظن

والشك مستحيلان

عليه تعالى ومعنى قولهم

من غير سبق خفاء أنه

تعالى يعلم الاشياء أزلا

وليس الله تعالى كان

يجعلها ثم علمها تنزه

سبحانه وتعالى عن ذلك

وأما الحادث فيجعل

الشيء ثم يعلمه وليس

للعلم تعلق صاوحى بمعنى

أنه صالح لان ينكشف

به كذا لانه يقتضى أن

كذالم ينكشف بالفعل

وعدم انكشافه بالفعل

جهل تنزه الله تعالى عنه

﴿ الصفة العاشرة

الواجبة له تعالى الحياة ﴾

وهي صفة تصحح لمن

قامت به الادراك كالعلم

والسمع والبصر أى يصح

أن يتصف بذلك ولا يلزم

من الحياة الانصاف

بالادراك بالفعل وهي

لا تتعلق بشيء موجود

أو معدوم • والدليل

على وجوب قدره

والارادة والعلم والحياة

وجود هذه المخلوقات

لانه لو اتنى شيء من

هذه الاربعة لما وجد

مخلوق

وجدت بالفعل فقد انقطع ذلك التعلق وتجدد التعلق بانك وجدت والحق الذى عليه الجمهور أن علمه تعالى تعلق أزلا بما كان ويكون على الوجه الذى عليه يكون وأنه لم يتجدد شيء زائد على ذلك والتعبير بما كان أو سيكون انما هو باعتبار للعلوم لا باعتبار العلم (قوله فانه تعالى يعلم الخ) مفرغ على قوله تعلق الخ (قوله هذه المذكورات) أى التى هي الواجبات والمستحيلات والجايزات وقوله أزلا أى فى الازل (قوله علما) مفعول مطلق (قوله لا على سبيل الظن الخ) الاولى اسقاط هذه العبارة لانه لا حاجة لها بعد قوله فيعلم الله تعالى الخ واصافة سبيل الى ما بعده للبيان (قوله ومعنى قولهم الخ) كان الاولى ذكر هذه العبارة عقب التعريف لان ارتباطها به أشد من ارتباط ما ذكره قبلها به (قوله وليس الله تعالى الخ) كان الاولى الاتيان بفناء التفريع لأن يعتبر ما تقدم (قوله عن ذلك) أى كونه كان يجعلها ثم علمها (قوله وأما الحادث الخ) أشار بذلك الى أن علمه تعالى يخالف علم الحوادث فى أنه أزلى لا ابتداء له ويخالفه أيضا فى أن معلوماته لا تقنا حتى وفى أنه يتعلق بالشيء على سبيل التفصيل كما هو وفى أنه ليس ضروريا ولا نظريا كما أشار لذلك

الغزالي بقوله علم الاله الواحد القيوم • ليس كمثل سائر العلوم

لانه ليس له بداية • ولا لمعلوماته نهاية

وعلمه لها على التفصيل • لاعن ضرورة ولا دليل

(قوله لانه يقتضى الخ) لا يقال يجرى مثل ذلك فى القدرة لانه لا يلزم على كونها صالحة للإيجاد والاعدام المعجز وكذا يقال فى الارادة فلا يلزم على كونها صالحة للتخصيص الكراهية بخلاف ما هنا فانه يلزم على كونه صالحا لان ينكشف به كذا الجهل هذا وقد يقال قوله لانه يقتضى الخ لا يظهر الاول لم يثبت التعلق بالتنجيزى القديم والقرض خلافه خيئتذ يكون صالحا لان ينكشف به كذا مع كونه منكشفه بالفعل كما قالوا فى الارادة انها صالحة للتخصيص مع حصوله بالفعل وهذا لا ضار عليه لان التعلق بالفعل فرع عن الصلاحية ﴿ الصفة العاشرة الواجبة له تعالى الحياة ﴾ (قوله وهي صفة الخ) الضمير راجع للحياة بقطع النظر عن كونها صفة له تعالى ليشمل التعريف الحياة فى حق الحادث ودخل فى قوله صفة جميع الصفات وقوله تصحح الخ خرج بجميع الصفات الا المعرفة فقوله لمن قامت به الخ ليس للاحتراز عن شيء بل لبيان الواقع وقوله صفة أى وجودية ولو عبر به لكان أولى (قوله الادراك) مفعول تصحح لكن فيه تسامح اذ كان مقتضى الظاهر أن يقول الانصاف بصفات الادراك والمعنى على ذلك كما أشار له بالتفسير فان قيل هي كما تصحح الانصاف بصفات الادراك تصحح الانصاف بغيرها من باقى الصفات فلم قيد بذلك الموهوم أنها لا تصحح غيره أجيب بان الادراك لا مفهوم له لانه جامد غير مشتق (قوله كالعلم الخ) الكاف استقصائية بناء على القول بعدم ثبوت صفة الادراك (قوله أى يصح أن يتصف الخ) كان الانسب بسابقه أن يقول أى تصحح أن يتصف الخ (قوله بذلك) أى الادراك أى صفاته (قوله ولا يلزم من الحياة الخ) أى سواء كان فى حق الله تعالى أو فى حق الحادث لا يقال كيف لا يلزم منها ذلك فى حقه تعالى مع أنه يجب انصافه به لا تقول وجوب ذلك ليس من الحياة أى ليس لاجل الحياة وانما هو لقيام الأدلة عليه فهي لا يلزم منها شيء مطلقا الا انه واجب فى حقه تعالى لقيام الأدلة جائز فى حق غيره (قوله بشيء) المراد به معناه للغوى وهو مطلق الامر فيشمل المعدوم بقرينة ما بعد (قوله والدليل على وجوب القدرة الخ) انما جع هذه الاربعة لانها لا تتحد دليلها ولا يخفى أن هذا الدليل لا يثبت العلم بالنسبة لغير هذه المخلوقات لان وجود هذه المخلوقات انما يتوقف على العلم بها كما يؤخذ من قوله ووجه توقف الخ فأملى (قوله لانه لو اتنى الخ) هذا إشارة الى قياس استثنائى وتقريره أن تقول لو اتنى شيء من هذه الصفات الاربعة لما وجد شيء من الحوادث لكن عدم وجود شيء منها باطل بالمشاهدة فبطل ما أدى اليه وهو انتفاء شيء من هذه الصفات الاربعة ثبت بقيضه وهو عدم انتفاء شيء منها

وهذا

فهذا هو المطلوب فذكر الشرطية بقوله لو اتفق شيء إلخ وحذف الاستثنائية وكان الأولى حذف التاء من
الاربعة كما لا يخفى (قوله فلما وجدت المخلوقات) مفرع على قوله لانه لو اتفق شيء إلخ (قوله ووجه توقف
إلخ) أي المفهوم من قوله لو اتفق شيء إلخ حيث جعل عدم وجود مخلوق لازماً لا شفاء شيء ومنها والحاصل أن الفعل
لا يصح بدون شيء من هذه الصفات لان تعلق القدرة متوقف على تعلق الإرادة وهو متوقف على تعلق العلم
وكل من هذه الصفات متوقف على ثبوت الحياة فان قيل لانسلم أنه لا يصح بدون ذلك لم لا يصح ويكون
مستنداً للكون قادراً والكون مريداً والكون عالماً والكون حياً كما يقول المعتزلة أو يكون موجوداً
بالعلة أو الطبع كما يقوله بعض الفرق أجيب بأنه لما كان ذلك واضحاً البطلان لم ينظر لورود هذا السؤال
(قوله بالفعل) الأولى أن يقول به أي بذلك الشيء (قوله ثم يريد إلخ) على حذف مضاف والتقدير ثم يريد
فعل الأمر وهذا الترتيب المستفاد من ثم في التحقق والتعقل بالنسبة للحادث وكذا بالنسبة له تعالى أن يريد
تعلق الإرادة التنجيزي الحادث على القول به وأما أن يريد تعلقها بالتنجيزي القديم فهو ليس إلا في التعقل
وقوله وبعد ارادته إلخ الترتيب المستفاد من ذلك في التحقق والتعقل بالنسبة للحادث وكذا بالنسبة له تعالى
أن يريد تعلق الإرادة التنجيزي القديم وأما أن يريد تعلقها بالتنجيزي الحادث على القول به فهو في التعقل
لا في التحقق كما ذكره الشيخ يحيى الشاوي قال والالزام الثاني في فعله تعالى وهو محال لانه من شأن الحادث
أذ هو الذي يتأخر مراده عن ارادته مدة حتى يأخذ في أسبابه وتعقبه بعض المحققين بأنه لا مانع من أن يريد
تعالى الشيء مؤخراً باختياره لا لتكلفه فالحق أنه لا يمنع الترتيب بينهما في التحقق هذا كلف في غير
التعلق الصاوي أما هو فلا ترتيب أصلاً لا تحققاً ولا تعقلاً كما نص عليه الشيخ يحيى قال أما الأول فلان الازل
لا ترتيب فيه وأما الثاني فلانه لا مانع من تعقل صلاحية الصفة لكذا بقطع النظر عن غيرها من الصفات فلا
يتوقف على تعقل صلاحية الصفة الأخرى (قوله بياشرفعله بقدرته) أي على سبيل التأثير بالنسبة له تعالى
وعلى سبيل الكسب بالنسبة للحادث لانه لا تأثير للعبد في شيء من الأشياء كما هو مذهب أهل السنة وكذا
يقال فيما بعد (قوله ومن المعلوم إلخ) أي لانه لا يتأتى الفعل من غير شيء وقوله لا بد وأن يكون حياً أي لا غنى
عن أن يكون حياً والواو زائدة في مثل هذا التركيب (قوله والعلم والإرادة إلخ) الأولى إسقاط العلم لان
تعلقه تعلق انكشاف لا تأثير فصفت التأثير إنما هي القدرة والإرادة الآن يقال المراد بصفات التأثير
ما يتوقف عليه التأثير كما هو صريح التعليل لكن قد يقال كان عاياً أن يزيد حيثئذا الحياة لانه يتوقف عليها
التأثير كما علم بما مر وقد يجاب بأن علة التسمية لا توجب التسمية (قوله لان الذي يريد إلخ) علة للعلة وهو
على حذف مضاف كما تقدم (قوله ويقصده) تفسير (قوله مثلاً) أي أمثل مثلاً (قوله فتعلق هذه إلخ)
مفرع على ما استفيد مما تقدم لكن بقطع النظر عن التقييد بقوله في حق الحادث لان ما تقدم لا يختص
بالحادث وقوله على الترتيب أي في التحقق والتعقل أخذاً بما بعد (قوله وأما في حقه تعالى إلخ) مقابل لقوله
في حق الحادث وقوله لا ترتيب جواباً عما كان الأولى أن يقرنها بالقاء لزومها في جوابها إلا في ضرورة
أو ندور كما هو مقرر في محله (قوله في صفاته) أي في تعلقها كما يؤخذ من قوله في حق إلخ (قوله إلا في التعقل)
هذا ظاهر بالنسبة لبعض التعلقات دون بعض كما علم مما تقدم (قوله فأولا تعقل) يصح قراءته بمنزلة
فوقيتين وبنون ثم مثناة فوقية لكن الأول هو الموجود فيما وقفنا عليه من النسخ (قوله ان العلم سابق)
انظر ما فائدة ذلك مع التصدير بقوله أو لا لوقال فأولا تعقل العلم وعطف عليه ما بعده لكان أحسن ثم لا يخفى
ان الكلام إنما هو في التعلق لا في الصفات نفسها فقوله ان العلم سابق أي ان تعلق العلم سابق وقوله ثم الإرادة
أي ثم تعلق الإرادة وقوله ثم القدرة أي ثم تعلق القدرة لكن لا يظهر هذا الكلام إلا ان جعل الترتيب بين
تعلق العلم وتعلق الإرادة التنجيزي القديم ثم بين تعلقها بالتنجيزي الحادث على القول به وتعلق القدرة

فلما وجدت المخلوقات
عرفنا أن الله
تعالى متصف بهذه
الصفات ووجه توقف
وجود هذه المخلوقات
على هذه الأربع ان
الذي يفعل شيئاً لا يفعله
الا اذا كان عالماً بالفعل
ثم يريد الأمر الذي
يفعله وبعد ارادته
ببإشرفعله بقدرته ومن
المعلوم أن الفاعل
لا بد وأن يكون حياً
والعلم والإرادة والقدرة
تسمى صفات التأثير
لتوقف التأثير عليها
لأن الذي يريد شيئاً
ويقصده لا بد وأن
يكون عالماً به قبل قصده
له ثم بعد قصده به بإشرف
فعله مثلاً اذا كان شيء
في بيتك وأردت أخذه
فعلبك سابق على
ارادتك لا أخذه وبعد
ارادتك أخذه تأخذه
بالفعل فتعلق هذه
الصفات على الترتيب
في حق الحادث فأولا
يوجد العلم بالشيء ثم
قصده ثم فعله وأما في
حقه تعالى لا ترتيب في
صفاته إلا في التعقل
فأولا تعقل أن العلم
سابق ثم الإرادة ثم
القدرة

غير ظاهر وكذلك تعلق البصر بالاصوات لان الاصوات تسمع فقط قلنا يجب (٥٣) علينا الايمان بانهما متعلقان بكل

موجود وأما كيفية التعلق فهي مجهولة لنا فإلله تعالى يسمع ذات زيد ولا نعرف كيفية تعلق السمع بها وليس المراد أنه يسمع مشي ذات زيد لان سماع مشيه داخل في سماع الاصوات والله تعالى يسمع الاصوات كلها بل المراد أنه يسمع ذات زيد وجشته زيادة على سماع مشيه مثلاً لكن لا نعرف كيفية تعلق سماع الله تعالى بنفس الذات وهذا ما كلف

قياس الغائب عنا وهو المولى تبارك وتعالى على المشاهد وهو الحادث والاف كيفية التعلق غير ظاهرة وغير معلومة لنا مطلقاً لانه لا يعلمها الا الله تعالى (قوله غير ظاهر) كان الاولى أن يقول فغير ظاهر بالاعلام (قوله وكذلك تعلق البصر الخ) أي مثل ما ذكر في عدم الظهور (قوله لأن الاصوات الخ) علة لقوله وكذلك الخ وقوله فقط أي لا تبصر (قوله وأما كيفية الخ) أي صفته (قوله فإلله تعالى الخ) مفرع على الجواب وكان الاولى أن يقول أيضاً ويبصر صوت صاحب الصوت ولا نعرف كيفية التعلق لئيم التفرع (قوله وليس المراد الخ) دفع بذلك ما قد يتوهم في قول القائل الله يسمع ذات زيد أنه على حذف مضاف والتقدير يسمع مشي ذات زيد وقوله لان سماع مشيه الخ علة لقوله وليس المراد الخ (قوله والله تعالى يسمع الخ) في قوة قوله وهو ثابت له تعالى (قوله بل المراد أنه) أي المولى تبارك وتعالى وهذا ضربا انتقال عن قوله وليس المراد الخ (قوله وجشته) عطف تفسير (قوله مثلاً) أي أو كلاً من (قوله لكن لا نعرف الخ) استدراك على قوله بل المراد أنه الخ الموهوم أننا نعرف كيفية ذلك (قوله تعلق سماع الله) لو قال تعلق سماع الله لكان أولى ثم وجدته هكذا في بعض النسخ (قوله بنفس الذات) الاضافة للبيان (قوله وهذا ما كلف بالشخص الخ) لعل اسم الاشارة عائد على أنها متعلقان بكل موجود (قوله من ذكر وأنثى) بيان للشخص (قوله والله التوفيق) تقديم الجار والمجرور يفيد الحصر أي لا بغيره ومعنى التوفيق لغة التأليف وشرعاً خالق قدرة الطاعة في العبد ولا حاجتنا زيادة بعضهم وتسهيل سبيل الخبر اليه بناء على ما قاله الاشعري من أن القدرة لا تتقدم على المقدور وخروج الكافر من أول الامر وأما على ما قاله غيره من أنها تتقدم على المقدور وهو الراجح فيحتاج لزيادة لاخراج الكافر من أن يكون للاستغراق وعليه فلا يتصف به الفاسق ولهذا كان عزيراً ومحملاً أن تكون للجنس فيتصف به الفاسق لانه خافي فيه قدرة الطاعة ولو الايمان وهذا مقتضى كلامهم حيث اقتصر وأعلى اخراج الكافر (قوله والدليل على السمع والبصر الخ) لما جمعهما في تعريف واحد لمرجعهما أي في الدليل واعلم أن الصفات قسمان قسم يتوقف عليه الفعل وقسم لا يتوقف عليه وقد استدلل المتكلمون على القسم الاول بالدلة العقلية وعلى الثاني بالسامعين وإنما فعلوا هكذا لان الدليل النقل في القسم الاول لا ينهض لازوم الدور لا نفوا استدلل عليه به لكان متوقفاً عليه ضرورة أن المدلول متوقف على الدليل وهو متوقف على المعجزة وهي متوقفة على هذا القسم لانه لا يفعل الا المتصف به فإل الامر الى أن الدليل النقل متوقف على هذا القسم وهو متوقف عليه لكن بحث بعضهم في هذا الدور بان الجهة منفكة ولان الدليل العقلي في القسم الثاني لا ينهض لضعفه (قوله قوله تعالى ان الله سميع بصير) استشكل بان غاية ما أفاد ذلك أنه سميع بصير ولم ينف أن له تعالى صفتين تسمى احدهما السمع والاخرى البصر لا مكان أن يكون المراد أنه سميع بصير بذاته كما يقول المعتزلة وأجيب بان أهل اللغة لا يفهمون من سميع وبصير المصريح بهما في الآية الا ذاتا ثبت لها السمع والبصر فقد دل ذلك على ما ذكر بواسطة ما فهمه أهل اللغة فتأمل (قوله واعلم ان تعلق السمع والبصر الخ) حاصل ما ذكره ان لهما ثلاث تعلقا صالحي قديم وتنجزى حادث وهذا ان بالنسبة للحوادث الاول قبل وجودها والثاني بعده وتنجزى قديم وهذا بالنسبة لذاته تعالى وصفاته (قوله تعلق صالحي) لا يقال يلزم على هذا ثبوت النقص له تعالى لان الصالح ان يسمع ويبصر غير سميع وبصير بالفعل لا نأمنع ذلك اذ لا يلزم النقص الا لو كان شيئاً من وظائفهما ولم يتلقاه والمعدوم ليس كذلك لانه ليس من وظائفهما الا الموجود (قوله أي ايها بعد وجودها الخ) هذا قد علم مما مر (قوله فلها تعلقان) أي بالنسبة للحوادث (قوله وصفاته) أي الوجودية كما سيصرح به (قوله فيسمع الخ) مفرع على قوله وأما النسبة الخ (قوله الوجودية) خرج بها الاحوال وصفات

وبصره فيسمع تعالى ذاته وجيع صفاته الوجودية من قدرة وسمع وبصرهما ولا نعرف كيفية التعلق ويبصر تعالى ذاته وصفاته الوجودية من قدرة وبصر وبصرهما

وما تقدم أن السمع والبصر يتعلقان بكل موجود هو رأى السنوسى ومن تبعه وهو المرجح وقيل ان السمع لا يتعلق الا بالاصوات والبصر لا يتعلق الا بالمبصرات وسمع الله تعالى ليس باذن ولا صباخ وبصره ليس بحدقة ولا جفان تنزه وتعالى عن ذلك علوا كبيرا (الصفة الثالثة عشر من صفاته تعالى الكلام) وهي صفة قديمة قائمة بذاته تعالى ليست بحرف ولا صوت منزلة عن التقدم والتأخر ولا عراب والبناء بخلاف كلام الحوادث وليس المراد بكلامه تعالى لو اجب له تعالى الالفاظ الشريفة المنزلة على النبي ﷺ لان هذه حادثة والصفة القائمة بذاته على قديمة وهذه مشتملة على تقدم وتأخر وعراب وسور وآيات والصفة القديمة خالية عن جميع ذلك فليس فيها آيات ولا سور ولا اعراب لان هذه تكون للكلام المشتمل على حروف واصوات والصفة القديمة منزلة

الساوب (قوله ولاندرى) عبراً ولا بقوله ولا نعرف وثانياً بقوله ولاندرى تفننا (قوله ان السمع والبصر الخ) بيان لما يتقدير من (قوله وقيل ان السمع الخ) هذا القول مأخوذ من عبارة السعدون نصها سمعه تعالى يتعلق بالسموعات وبصره يتعلق بالمبصرات وأجرى بعضهم فيها احتمالين فقال يحتمل ان المراد بالسموعات والمبصرات بالنسبة له تعالى وهما كل موجود وعلى هذا يكون موافقا لما قاله السنوسى ويحتمل أن المراد بالسموعات والمبصرات عادة فيكون مخالفا له وعبارة بعضهم تقتضى أنه لا خلاف الا في السمع (قوله وسمع الله الخ) هذا مستفاد من مخالفة الحوادث (قوله ليس باذن الخ) أى ليس مع اذن ولا صباخ وهو بكسر الصاد خرق الاذن ويطلق على الاذن نفسها وعلى القليل من الماء وأما بالضم فاسم ماء أفاده في القاموس (قوله ليس بحدقة) هي سواد العين وهو المستدير وسط العين كما نقله شارح القاموس عن ابن دريد والباء هنا كالتى قبلها وقوله ولا جفان جمع جفن بفتح الجيم وكسرها وهو غطاء العين من أعلى وأسفل ويطلق أيضا على غمد السيف وعلى شجر طيب الريح وعلى ضرب من العنب كما يستفاد من القاموس (الصفة الثالثة عشرة من صفاته تعالى الكلام) قد اختلف فيه على أقوال كثيرة ومذهب أهل الحق ما ذكره الشيخ بقوله وهي صفة الخ (قوله ولا صوت) أتى به لانه لا يلزم من نفي الحرف نفي الصوت لانه أهم منه والقاعدة أنه لا يلزم من نفي الاخص نفي الاعم (قوله عن التقدم والتأخر) جمع بينهما في الذكر مبالغة في التنزيه ولا يلزم من نفي أحد هما نفي الآخر (قوله ولا عراب والبناء) أى وغير ذلك من بقية صفات الالفاظ والتنزه عن ذلك قد علم في الحقيقة من قوله ليست بحرف ضرورة أن الاعراب والبناء ونحوهما لا تكون الا للحروف (قوله بخلاف كلام الحوادث) راجع لقوله ليست بحرف الخ (قوله وليس المراد الخ) المقام للتفريع وقد خالف في ذلك الكرامية فبحم الله تعالى فقالوا ان المنتظم من الحروف مع حدوثه قائم بذاته تعالى (قوله المنزلة على النبي ﷺ) استشكل كونها منزلة مع أنها من الاعراض غير القارة وهي لا يتصور فيها الانزال ولو بالتبعية وأجيب بان المراد المنزل مبلغها وهو مجاز متعارف (قوله لان هذه حادثة) وقد تعالى بعضهم حتى زعم قدمها وقدم الرسوم بل تجاوز جهل بعضهم لغلاف المصحف نعوذ بالله من ذلك فالحق أن ذلك كله حادث لكن لا يجوز أن يقال القرآن حادث أو كلام الله حادث لانه وان كان المراد بهذه الالفاظ لكن يوهى الصفة القديمة ولذلك لا يجوز أن يقال القرآن مخلوق أو كلام الله مخلوق وقد امتحن كثير من العلماء على القول بمخلق القرآن (قوله وهذه مشتملة على تقدم الخ) اسم الاشارة عائدا للالفاظ الشريفة واشتمالها على ذلك من اشتغال الموصوف على الصفة بالنسبة للتقدم والتأخر والاعراب ومن اشتغال الكل على الجزء بالنسبة للسور والآيات والمقصود من ذلك الفرق بين الالفاظ الشريفة والصفة القديمة (قوله على ما تقدم الخ) أى وغير ذلك وقوله وعراب أى وبناء وكان الاولى التصريح به على قياس ما قبله (قوله عن جميع ذلك) أى المذكور من التقدم والتأخر الخ (قوله فليس فيها آيات الخ) أى ولا تقدم ولا تأخر والاعراب أى اخدام من المفرع عليه (قوله لان هذه) أى الآيات وما عطف عليها (قوله كما تقدم) أى في التعريف (قوله وليست هذه الالفاظ الخ) غرض بهذا التورك على من عبر بهذه العبارة كالسنوسى وغيره من المحققين وأجيب عنه بأنه ليس المراد أن الصفة القديمة نفهم منها بل المراد أن هذه الالفاظ دالة على مدلول الصفة القديمة فترجع عبارتهم الى ما قاله الشيخ بتقدير مضاف هذا وقال بعضهم ان مرادهم أن هذه الالفاظ الشريفة تدل على الصفة القديمة دلالة عقلية استلزامية لان جميع العقلاء لا يضيفون الكلام اللفظي الا لمن له كلام نفسى دون من ليس له ذلك كالجناد وقد أضيفت هذه الالفاظ له تعالى فانها كلام الله قطعا بمعنى أنه ليس لاحد في تركيبها كسب لا بمعنى أنها قائمة به تعالى وهذا هو المراد بقوله للقرآن حادث ومدلوله قديم وفهم القرأني أن المراد المدلول الوضئ فقال منه قديم كمدلول قوله تعالى لا اله الا هو الحى القيوم ومنه حادث كمدلول قوله تعالى

عن الحروف والاصوات كما تقدم وليست هذه الالفاظ الشريفة دالة على الصفة القديمة بمعنى أن الصفة القديمة تفهم منها خلق

بل ما يفهم من هذه

الالفاظ مساو لما يفهم
من الصفة القديمة لو
كشف عنا الحجاب
وسمعناها فحاصله أن
الالفاظ هذه تدل على
معنى وهذا المعنى مساو
لما يفهم من الكلام
القديم القائم بذاته تعالى
فاحرص على هذا
الفرق فانه يغلط فيه
كثير ويسمى كل من
الصفة القديمة والالفاظ
الشريفة قرآنا وكلام
الله الا أن الالفاظ
الشريفة مخلوقة
مكتوبة في اللوح
المحفوظ نزل بها جبريل
عليه السلام على النبي
ﷺ بعد أن نزلت
في ليلة القدر في بيت
العزة محل في سماء الدنيا
كتبت في صحف
ووضعت فيه وقيل نزلت
في بيت العزة دفعة
واحدة ثم نزلت عليه
صلى الله عليه وسلم في
عشرين سنة وقيل في
ثلاث وعشرين وقيل
في خمس وعشرين
وقيل كان ينزل في بيت
العزة في ليلة القدر بقدر
ما ينزل كل سنة ولم ينزل
في بيت العزة دفعة
واحدة والذي نزل عليه
صلى الله عليه وسلم الالفاظ

خلق السموات والارض ومنه مستحيل كمدلول قوله تعالى اتخذ الرحمن ولدا فلي تأمل (قوله بل ما يفهم
الح) اضراب اتقالي وقوله مساو لما يفهم الح يقتضى أن ما يفهم من هذه الالفاظ ليس عين ما يفهم من
الصفة القديمة ضرورة أن المساوى لشيء ليس عين ذلك الشيء ويجاب بأنه وإن كان عينه مخالف بالاعتبار
فالمعنى باعتبار كونه مدلولاً لهذه الالفاظ الشريفة غيره باعتبار كونه مدلولاً للصفة القديمة فلا تغفل (قوله
كشف عنا الحجاب) أى الذى حجبنا به عن ادراك ذلك (قوله فحاصله) أى المذكور من قوله بل
ما يفهم الح (قوله تدل على معنى الح) أى كما في قوله تعالى ولا تقر بوا الزنا فانه قد دل على معنى وهو طلب
الكشف عن قربان الزنا وهذا المعنى مساو لما يفهم من الصفة القديمة فان قيل إن الاخبار بطريق للمضى في
الالفاظ الشريفة كثير جداً كما في قوله تعالى انا أرسلنا نوحاً وقال موسى لقومه فمضى فرعون الرسول
الى غير ذلك فكيف يقال بالمساواة مع أن ذلك منتف في الازل أوجب بأن كلامه تعالى وإن لم يتحقق ذلك
فيه في الازل يتحقق فيه فيما لا يزال بحسب التعلقات وحدوث الأزمنة والافات وتحقق هذا الجواب عسير
جداً كما قاله للسعد كذا يؤخذ من شرح الجوهر فلو تلفها (قوله فانه يغلط فيه) أى بخلاف فيه الصواب (قوله
ويسمى كل الح) أى على سبيل الحقيقة على التحقيق لكن اطلاق القرآن على الالفاظ الشريفة أشهر من
اطلاقه على الصفة القديمة والكلام بالعكس (قوله الا أن الالفاظ الح) استبرك على قوله ويسمى كل الح
لانه قد يتوهم منه أن الالفاظ الشريفة كالصفة من كل وجه (قوله مكتوبة) أى دواها وهي النقوس وحكي
عن بعضهم أن كل حرف من أحرف القرآن في اللوح المحفوظ بقدر جبل قاف (قوله نزل بها الح) هذا مبنى
على التحقيق من أن المنزل عليه ﷺ الالفاظ والمعنى والمراد نزل بها على التدرج كما ذكره بعد (قوله بعد أن
نزلت) أى بعد أن نزلت صحفها التي كتبتها فيها الملائكة نقلاً عن اللوح المحفوظ كما أشار به بقوله كتبت
الح (قوله في ليلة القدر) أى أخذ من قوله تعالى انا أنزلناه في ليلة القدر بناء على أن المعنى انا أنزلناه الى سماء
الدنيا في بيت العزة في ليلة القدر وأما على القول بأن المعنى انا أنزلناه في شأن ليلة القدر والمراد من القدر
التقدير للامور في دواوين الملائكة أو الشرف أو الضيق فالمعنى على الاول ليلة التقدير للامور أضيف اليه
لكونه فيها وعلى الثاني ليلة الشرف وأضيف اليه لكونه صفها وعلى الثالث ليلة الضيق وأضيف اليه لضيق
الفضاء بازدياد الملائكة فيها ومن هذا المعنى قوله تعالى فقد رعايه رزقه وليلة القدر باقية على الصحيح
واستدلال بعضهم على رفعها بحديث خرجت لاعلمكم ليلة القدر فتلاحي فلان وفلان فرفعت مردود بان
المراد رفع تعيينها أخذ من قوله في آخر هذا الحديث وعسى أن يكون خبر الكم فالتمسوه في العشر الاواخر إذ
رفعها بالرة لاخير فيه ولا يتأتى معه الخامس (قوله في بيت العزة) متعلق بمحذوف تقديره ووضعت كما
يؤخذ من كلامه بعد (قوله في سماء الدنيا) هكذا في الدر المنثور وغيره وقال الشيخ زاده في حاشيته على
البيضاوى انه في السماء السابعة (قوله في صحف) جمع صحيفه وهي الكتاب (قوله قيل نزل الح) فحاصله
أنه اختلف فقيل انها نزلت في بيت العزة دفعة واحدة وقيل انه كان ينزل فيه ليلة القدر ما ينزل على النبي
صلى الله عليه وسلم في تلك السنة ثم اختلف أيضاً فقيل نزلت عليه صلى الله عليه وسلم في عشرين سنة وقيل في
ثلاث وعشرين وقيل في خمس وعشرين (قوله دفعة) هي بنسخ الدال اسم للره من النبي ﷺ وبضمها الدفعة
من المطر والمراد هنا الاول وقوله واحدة تأكيدها قبله (قوله وقيل كان ينزل الح) مقابل لقوله قيل نزلت
في بيت العزة دفعة كما لا يخفى وكان الاول ذكره عقبه ليفيد أن الاقوال الثلاثة جارية على كل من القولين
(قوله بقدر الح) الباعزة في الفاعل وذلك مستكره عندهم فلو حذفها لكان أولى (قوله ولم ينزل الح) لو
حذفه ماضره (قوله والذي نزل الح) محصله أن الخلاف على قولين وتحت القول الثاني قولان وصارت الاقوال
ثلاثة كما حكى عن الزركشى (قوله وفيل نزل عليه المعنى فقط) وهو مبنى على القول بأن سيدنا جبريل كشف

والمعنى وقيل نزل عليه المعنى فقط واختلف القائلون بهذا

فقال بعضهم عبر النبي صلى الله عليه وسلم (٥٦) عن المعنى بالاتفاق من عند موقيل الذي عبر عنها جابر بن عبد الله عليه السلام والتحقيق

عنه الحجاب فسمع كلامه تعالى كما سمعه موسى ففهم منه ذلك المعنى (قوله فقال بعضهم عبر الخ) واستدل
لذلك بقوله تعالى نزل به الروح الامين على قلبك (قوله وقيل الذي عبر عنها الخ) كان لاظهر أن يقول
الذي عبر عنه بها الخ ولعل عن معنى الباء (قوله والتحقيق أنها زلت لفظا ومعنى) وهذا هو ما صدر به
فكان الاولى أن يقول والتحقيق الاول (قوله وبالجملة) أي وأقول قولاً ملتبساً بالاجال بعد القول الملتبس
بالتمصيل وهذا توطئة لحكاية كلام المعتزلة (قوله واستشكل المعتزلة الخ) ولذلك ذهبوا الى أنه لا يوجد
كلام بلا صوت أو حروف وسبب تسميتهم المعتزلة مع أنهم سموا أنفسهم أهل العدل والتوحيد كما حكاه السعد
في شرح العقائد أن رئيسهم واصل بن عطاء اعتزل عن مجلس الحسن البصري رحمه الله تعالى وصار يقرر
أن مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر فثبت منزلة بين المنزلتين فقال الحسن البصري قد اعتزل عنا
(قوله من غير حروف) أي ومن غير أصوات (قوله وأجاب أهل السنة الخ) كأن أهل السنة يقولون
للمعتزلة كيف تستشكلون وجود كلام من غير حروف وصوت مع أنه متحقق وبأن كافي الحديث النفساني فان
قيل المعتزلة ينكرون تسمية حديث النفس كلاماً فلا ينهض عليهم ذلك أجيب بأن أهل السنة لم يكثر ثواباً
ذكر لا إطلاق العرب عليه كلاماً في قول الاخطل

ان الكلام لفي الفؤاد وانما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً

(قوله وليس مراد أهل السنة الخ) أي كما قد يتوهمه بعض القاصرين (قوله ودليل وجوب الكلام الخ)
انما لم يستدل بالدليل العقلي لضعفه هنا واستشكل اثبات الكلام بالدليل النقلي بأنه يلزم عليه الدور لان
الدليل متوقف على صدق الرسول وهو متوقف على المعجزة وهي متوقفة على الكلام لتنزلهما منزلة قوله
تعالى صدق عبدي في كل ما يبلغ عني وهو متوقف على الدليل وهكذا وأجيب بمنع توقف المعجزة على
الكلام لان تنزلهما منزلة ما ذكر لا يقتضي توقفها عليه (قوله وكلم الله موسى تكليماً) أي أزال عنه الحجاب
فسمع كلامه القديم قال بعضهم وكان جبريل معه فلم يسمع ما سمعه سيدنا موسى (قوله فقد أثبت لنفسه) أي
لذاته كلاماً وهذا الرد على المعتزلة القائلين بأنه ليس لذاته كلام كبقية صفات المعاني ويفسرون الآية بمعنى
أنه تعالى خلق الكلام في جرم من الاجرام وأسمعه سيدنا موسى (قوله يتعلق بما يتعلق به العلم الخ) أفاد أن
العلم والكلام متساويان في المتعلق وان اختلفا في المتعلق وهما سؤال مشهور بين القوم وهو أن اثبات المتعلق
في الازل للكلام يلزم عليه أنه متعلق أزلاً بالامر والنهي والاخبار والاستخبار وغير ذلك كما هو مذهب
أهل الحق فيلزم من ذلك ثبوت الامر بلا أمور والنهي بلا منهي وهكذا وكل ذلك عبث لا نصح نسبته الى
الحكيم ولهم عنه أجوبة المشهور منها بين الجمهور كما قاله السعدان العبث لا يلزم الا لو خوطب المعدوم من
غير تقدير وجوده وصيرورته أهلاً للخطاب وأما مع تقدير ذلك فلا يلزم العبث كما في خطاب النبي صلى الله
عليه وسلم بأوامره ونواهيه كل مكلف الى يوم القيامة والله المثل الاعلى ورسوله كذا يؤخذ من شرح الجوهرة
لمؤلفها وبهذا نعلم أن تعلق الكلام بتجيزي قديم وأثبت له بعضهم تعلقاً صلياً قديماً وتنجيزياً واحداً فانظروا
للقول بأنه يشترط للامر مثلاً بالفعل وجود المأمور مثلاً فالتعلق قبله صلياً قديماً وبعده تنجيزياً حادث
فليتأمل (قوله من الواجب والجار والمستحيل) أل في كل منها للاستغراق (قوله لكن تعلق العلم الخ)
استدراك على ما قبله الموهوم أنهما متحدان في المتعلق والضمير في قوله بها عائدة للاثلاث المذكورة قبل ويحتمل
أنه عائدة لما واث باعتبار هذه الثلاث وقوله تعلق انكشاف أي تعلق يلزم منه الانكشاف وكذا قوله
تعلق دلالة (قوله بمعنى أنه) أي الحال والشان

الصفة الرابعة عشرة الواجبة له تعالى كونه قادراً (قوله وهي صفة الخ) قديقال هذا التعريف غير
نافع لدخول سائر صفات الاحول فيه فلوزاد في التعريف ملازمة للقدرة لكان أولى لسلامته من ذلك

أنها زلت لفظاً ومعنى وبالجملة فالصفة القائمة بذاته تعالى قديمة ليست بحرف ولا صوت واستشكل المعتزلة وجود كلام من غير حروف فأجاب أهل السنة بحديث حديث النفس كلام يتكلم به الشخص في نفسه من غير حروف ولا صوت فقد وجد كلام من غير حروف ولا صوت وليس مراد أهل السنة تشبيه كلامه تعالى بحديث النفس لان كلامه تعالى قديم وحديث النفس حادث بل مرادهم الرد على المعتزلة في قولهم لا يوجد كلام من غير حروف ولا صوت ودليل وجوب الكلام له تعالى قوله تعالى وكلم الله موسى تكليماً فقد أثبت لنفسه كلاماً والكلام يتعلق بما يتعلق به العلم من الواجب والجار والمستحيل لكن تعلق العلم بما تعلق انكشاف بمعنى أنها منكشفة له تعالى بعلمه وتعلق الكلام بها تعلق دلالة بمعنى أنه لو كشف لنا الحجاب وسمعنا الكلام القديم لفهمناها منه (الصفة الرابعة عشرة من صفاته الواجبة له

تعالى كونه قادراً) وهي صفة قائمة بذاته تعالى غير موجودة وغير معدومة

(قوله)

وهي غير القدرة وبينها وبين العدة تلازم فتى وجدت القدرة في ذات وجد فيها الصفة المسماة بالسكون قادر اسواء كانت الذات قديمة أو
حادثه فذات زيد خلق الله تعالى فيها القدرة على الفعل وخلق فيها صفة (٥٧) تسمى كون زيد قادرا وهذه الصفة

تسمى حالا والقدرة علة
فيها في حق الحوادث
وأما في حق تعالى فلا
يقال القدرة علة في كون
الله تعالى قادرا بل يقال
بين القدرة وكونه تعالى
قادرا تلازم وقالت المعتزلة
بالتلازم بين قدرة
الحادث وكون الحادث
قادرا الا أنهم لا يقولون
بخلق الله الصفة الثانية
بل منى خلق الله القدرة
في الحادث نشأ عنها صفة
تسمى كونه قادرا من غير
خلق (الصفة الخامسة
عشرة من صفاته الواجبة
له تعالى كونه مريدا)
وهي صفة قائمة بذاته
تعالى غير موجودة
ولا معدومة وتسمى حالا
وهي غير الارادة سواء
كانت الذات قديمة أو
حادثه فذات زيد خلق
الله تعالى فيها الارادة
للفعل وخلق فيها صفة
تسمى كون زيد مريدا
وما تقدم من الخلاف بين
المعتزلة وأهل السنة في
السكون قادرا يجري
مثله في السكون مريدا
(الصفة السادسة
عشرة من صفاته تعالى

(قوله وهي غير القدرة) فالقائم بذاته تعالى صفتان احدهما وجودية وهي القدرة والاخرى واسطة بين
الوجود والعدم وهي السكون قادرا وهكذا يقال فيما يأتي والمتبادر أن الضمير عائد للسكون قادرا لا بقيد كونه
صفة للقديم أخذ بما بعد (قوله تلازم) هو تفاعل من الجانبين فكل منهما لازم وملازم وهكذا جميع ما يأتي
(قوله فتى وجدت الخ) أي ومتى ثبت السكون قادر الذات ثبت لها القدرة كما يقتضيه التلازم وقوله في ذات
أي لها فتى بمعنى اللام وقوله وجد فيها أي ثبت لها لما هو معلوم من أن ذلك لا يتصف بالوجود الحقيقي (قوله
فذات زيد الخ) مفرع على قوله فتى وجدت القدرة الخ بالنسبة لقوله أو حادثه (قوله على الفعل) متعلق
بالقدرة (قوله وخلق فيها صفة الخ) أي على مذهب أهل السنة أخذ من قوله وقالت المعتزلة الخ (قوله تسمى
حالا) أي معنوية لا حالا نفسية لما مر من أن الحال ان لازم متصفة معنى فهي حال معنوية والابان لازم الذات
فقط فهي حال نفسية (قوله علة فيها) قد تقدم في مبحث الوجود أن المراد عند أهل السنة بكون الشيء علة
في شيء آخر أنه ملازم له من غير تأثير فليس المراد بذلك أنه مؤثر كما يقول بذلك بعض من طبع الله على قلبه
إذا علمت ذلك علمت أنه لا فرق في ذلك بين القديم والحادث فتقول الشيخ وأما في حق تعالى الخ غير ظاهر الا
أن يقال مراده أنه لا ينبغي أن يقال ذلك لما فيه من الإيهام وإساءة الأدب (قوله بل يقال الخ) اضرب انتقالي
(قوله وقالت المعتزلة بالتلازم) أي كما قالت به أهل السنة والمقصود من ذلك قوله الا أنهم الخ (قوله بين قدرة
الحادث الخ) انما قيد بذلك لانهم لا يثبتون القدرة كباقي صفات المعاني للولي تبارك وتعالى بل يقولون هو
قادر بذاته مريد بذاته وهكذا والصحيح أنهم لا يكفرون بذلك لانهم لا يثبتون أضدادها (قوله الصفة
الثانية) أي التي هي السكون قادرا ويجري مثل ذلك في السكون مريدا وما بعده كما سنبه عليه
(قوله بل منى خلق الله الخ) اضرب انتقالي

(الصفة الخامسة عشرة الواجبة له تعالى كونه مريدا) (قوله صفة) دخل فيه جميع الصفات وقوله غير موجودة
الخ أخرج ما عدا صفات الاحوال وكان عليه أن يزيد ملازمة للارادة لاخراج ما عدا المعرف من الاحوال كما
مر نظيره (قوله ولا معدومة) لو قال وغير معدومة لكان أنسب وكذا يقال فيما يأتي (قوله وتسمى حالا)
أي معنوية لما مر (قوله فذات زيد الخ) مفرع على قوله أو حادثه (قوله للفعل) متعلق بالارادة (قوله وخلق
فيها صفة الخ) أي على مذهب أهل السنة (قوله يجري مثله في السكون مريدا) أي فاهل السنة يقولون ان الله
خلق للعبد الارادة والسكون مريدا كما ذكره قبل والمعتزلة يقولون خلق الارادة ونشأ عنها السكون مريدا
من غير خلق الله له

(الصفة السادسة عشرة من صفاته تعالى كونه عالما) (قوله صفة) كان عليه أن يزيد ملازمة للعالم لاخراج
غيره من بقية الاحوال (قوله ويجري الخ) أي فيقال في حق تعالى هو صفة قائمة بذاته غير موجودة وغير
معدومة وهي غير العلم (قوله ومثاله ما تقدم) أي نظير ما تقدم بأن يقال فذات زيد خلق الله فيها العلم وكونه
عالما فهذا هو المراد بالمثال (قوله جاريه) أي أهل السنة يقولون خلق الله في زيد العلم والسكون عالما كما
علمت والمعتزلة يقولون لم يخلق الله الا العلم ونشأ عنه السكون عالما من غير خلق الله له
(الصفة السابعة عشرة الواجبة له تعالى كونه حيا) (قوله صفة) كان عليه أن يزيد ملازمة للحياة لما مر
(قوله وفيه جميع ما تقدم) أي من كونه يجري فيه اختلاف بين أهل السنة والمعتزلة وهو واضح مما مر
(الصفة الثامنة عشرة الواجبة له تعالى كونه تعالى سميعا) (قوله صفة) كان عليه أن يقول ملازمة للسمع لما مر

(٨ - كفاية) كونه تعالى عالما) وهي صفة قائمة بذاته تعالى غير موجودة ولا معدومة وهي غير العلم ويجري هذا في الحادث
ومثاله ما تقدم والخلاف بين المعتزلة وأهل السنة جاريه (الصفة السابعة عشرة الواجبة له تعالى كونه تعالى حيا) وهي صفة قائمة بذاته تعالى
غير موجودة ولا معدومة وهي غير الحياة وفيه جميع ما تقدم (الصفة الثامنة عشرة الواجبة له تعالى كونه تعالى سميعا) وهي صفة قائمة

(قوله وفيه جميع الذي تقدم) قد عرفت ما سبق
 (الصفة التاسعة عشرة الواجبة له تعالى كونه بصيرا (قوله صفة) كان عليه أن يقول ملازمة للبصر
 لما مر (قوله وفيه جميع ما تقدم) علمته فيما مر
 (الصفة العشرون) أي تمام العشرين كما صرح به بعد بقوله وهي تمام الخ (قوله وهي تمام ما يجب الخ) أي
 متممة فالمصدر بمعنى اسم الفاعل (قوله ما يجب له تعالى على التفصيل) لوقال بدل ذلك ما يجب علينا معرفته
 على التفصيل من صفاته تعالى لكان أظهر وإنما قيد بذلك لأن ما يجب معرفته على الأجل لانهائية له إذ كل
 كمال واجب له تعالى وتقدم الكلام على ذلك (قوله وهي) أي الصفة العشرون (قوله وهي) أي كونه تعالى
 متكلا وقوله صفة الخ كان عليه أن يزيد ملازمة للكلام لما مر (قوله وفيه جميع ما تقدم) قد علمته سابقا
 (قوله تنبيه) هو في الأصل مصدر نبه إذا أيقظتم نقل في عرف المصنفين إلى البحث اللاحق المفهوم من الكلام
 السابق اجالا والمراد به هنا المعنى الأصلي لأن المعنى العرفي لا يظهر هنا إذ لم يتقدم ما يفهم منه ذلك اجالا (قوله
 من القدرة الخ) بيان لما (قوله يسمى) بالياء كما في بعض النسخ مراعاة للفظ ما وفي بعضها تسمى بالناء مراعاة
 لمعناها وكل صحيح لكن الأولى أولى (قوله صفات المعاني) اعلم أن أهل السنة يمنعون فيها أنها عين الذات
 أو غيرها فهي لا هي ولا هي غيرها لا يقل كيف هذا مع أن بين نفي العينية ونفي الغيرية تناقضان نفي
 العينية يستلزم اثبات الغيرية ونفي الغيرية يستلزم اثبات العينية لأن نفي العينية لا يستلزم
 اثبات الغيرية التي اصطلاح عليها المتكلمون وهي أن يكون الشئ بحيث يمكن تفارقهما إذ يمكن أن تنفي
 العينية ويكونا شيئين لا يمكن تفارقهما ولأن نفي الغيرية المذكورة لا يستلزم اثبات العينية إذ يمكن أن تنفي
 الغيرية المذكورة ويكونا شيئين لا يمكن تفارقهما وهذا تعلم أن معنى قولهم ليست عينا أنها ليست حقيقتها
 هي حقيقة الذات فالأحد مستحيل ومعنى قولهم ليست غيرا أنها ليست مع الذات شيئين يمكن تفارقهما
 فإن أراد بالغيرية أن حقيقتها ليست حقيقة الذات مع عدم إمكان تفارقهما كانت صحيحة وتعتقد لكن
 يمنع إطلاقها لإيهام الغيرية بالمصطلح عليها وكل ما أوهم ولم يرد به كتاب أو سنة صحيحة أو نحوهما فلا يجوز
 إطلاقه له اه يومى بتصرف (قوله من إضافة العام للخاص) وهذه الإضافة هي المسماة بالإضافة التي للبيان
 لما فيها من بيان الأول والثاني فكانه يقال المراد من هذا العام خصوص هذا الخاص فضابطها أن يكون بين
 المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص بإطلاق كافى قولهم شجر أراك بخلاف البيانية فإن ضابطها أن يكون
 بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص من وجه كما في قولهم خاتم حديد هذا وقيل لافرق بين الإضافة التي
 للبيان والإضافة البيانية والتحقيق الأول (قوله أو الإضافة البيانية) الصواب كما نقل عن الشيخ إسقاطه
 لما مر من أن ضابطها أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص من وجه وما هنا ليس كذلك
 لعدم انفراد المعاني عن الصفات في شئ ولو قال أو من الإضافة التي على معنى من تلخص من ذلك وعليه فالمعنى
 صفات من المعاني وذلك أن أراد بالمعاني ما يشمل صفات الحوادث كالبياض والسواد ونحو ذلك والحاصل أن
 الإضافة هنا إما للبيان أو على معنى من وليست بيانية وهذا كله كما ترى إنما هو بقطع النظر عن العمومية والإلا
 فلا يقال شئ من ذلك (قوله وما بعدها الخ) معطوف على قوله ما تقدم الخ (قوله وهو) بضمير النذير
 وفي بعض النسخ وهي بضمير التأنيث وهو صحيح أيضا فنظر المعنى (قوله يسمى بالياء أو بالناء كالذي تقدم
 (قوله نسبة للمعاني) لا يقال إذا كان كذلك لحقه أن يقال معانويه لا ما تقول قاعدة النسب أنه إذا نسب
 للجمع إنما ينسب لمفرده إلا إذا شابه المفرد ولذلك قال في الخلاصة

والواحد إذا ذكر ناسبا للجمع مالم يشابه واحدا بالوضع

(قوله لأنها تلازمها) يحتمل أنه علة لقوله نسبة للمعاني فكانه قال وإنما نسبت للمعاني ولأنها تلازمها ويحتمل

بذاته تعالى غير
 موجودة ولا معدومة
 وهي غير السمع وفيه
 جميع الذي تقدم (الصفة
 التاسعة عشرة الواجبة
 له تعالى كونه بصيرا)
 وهي صفة قائمة بذاته
 تعالى غير موجودة ولا
 معدومة وهي غير البصر
 وفيه جميع ما تقدم
 (الصفة العشرون وهي
 تمام ما يجب له تعالى
 على التفصيل وهي
 كونه تعالى متكلا)
 وهي صفة قائمة بذاته
 تعالى غير موجودة ولا
 معدومة وهي غير الكلام
 وفيه جميع ما تقدم
 (تنبيه) ما تقدم من
 القدرة والإرادة والعلم
 والحياة والسمع والبصر
 والكلام يسمى صفات
 المعاني من إضافة العام
 للخاص أو الإضافة البيانية
 وما بعدها هو كونه تعالى
 قادرا الخ تسمى صفات
 معنوية نسبة للمعاني
 لأنها تلازمها في القديم

وتنشأ عنها في الحادث على ما تقدم هذا وزاد الماتريدية في صفات المعاني (٥٩) صفة ثامنة وسموها بالتكوين

وهي صفة موجودة
كبقيّة صفات المعاني
لو كشف عنا الحجاب
لأينها كاترى صفات
المعاني لو كشف عنا
الحجاب واعترضهم
الاشاعة بان ما فائدة
التكوين بعد القدرة
لان الماتريدية يقولون
ان الله يوجد ويعدم
بالتكوين فأجابوا بان
القدرة تهيئ الممكن
للوجود أى تصير ما لا
للوجود بعد أن لم يكن
والتكوين بعد ذلك
يوجد بالفعل ورده
الاشاعة بان الممكن
قابل للوجود من غير
شئ ومن أجل كونهم
زادوا هذه الصفة قالوا ان
صفات الافعال قديمة
كالخلق والاحياء
والرزق والامانة لان
هذه الالفاظ أسماء
للتكوين الذى هو
صفة موجودة عندهم
والتكوين قديم
فتكون صفات
الافعال قديمة وعند
الاشاعة صفات
الافعال حادثة لانها
أسماء لتعلقات القدرة
فالاحياء اسم لتعلق
القدرة بالحيا والرزق
اسم لتعلق القدرة
بالرزق والخلق اسم
لتعلقها بالخلق والامانة

انها علة لقوله وتسمى الخ فكانه قال وانما سميت بهذا الاسم المشتمل على هذه النسبة لانها الخ (قوله وتنشأ الخ) تقدم ان التعبير بذلك يروى أنها ليست بخلق الله وهو مذهب المعتزلة فكان الاولى أن يقول لانها تلازمها في القديم والحادث (قوله على ما تقدم) أى من الخلاف بين أهل السنة والمعتزلة (قوله هذا) أى افهم هذا والقصد بهذه الكلمة الانتقال من اسلوب الى اسلوب آخر على حد قوله تعالى هذا وان للطايعين لشر ما ب (قوله وزاد الماتريدية الخ) أى بخلاف الاشاعة قائم لا يزيدون ذلك وزاد بعضهم أيضا صفة أخرى وسموها الادراك وهل على ما قاله الماتريدية زاد في المعنوية صفة ثامنة وهي كونه تعالى مكونا وعلى ما قاله البعض المذكور يزداد فيها صفة أخرى وهي الكون مدركا أولا لم ابرصافى ذلك لكن الاقرب الاول لان صفات المعاني تلازمها المعنوية (قوله صفة ثامنة) ظاهرة أنها صفة واحدة قال السعد واليه ذهب المحققون من علماء ما وراء النهر قال وانما تنوع بحسب المتعلقات فان تعلقت بالحياة سميت احياء وان تعلقت بالموت سميت اماتة وان تعلقت بالوجود سميت ايجادا وهكذا وقيل انها صفات متعددة بعدد هذه المتعلقات والاقرب ما ذهب اليه الاولون اه أفاده اليوسى (قوله كاترى صفات المعاني) أى المتفق عليه فلا ينافى انها من صفات المعاني (قوله بان ما فائدة الخ) اسم ان ضمير الشأن وحق العبارة أن يقول ما فائدة القدرة بعد التكوين كما يعلم مما بعد (قوله لان الماتريدية الخ) تعليل لتوجه الاعتراض من الاشاعة عليهم (قوله بعد ذلك) أى بعد تهيئة الممكن للوجود (قوله ورده) أى هذا الجواب وقوله من غير شئ أى من غير شئ يصير قابلا لذلك اذ الممكن ما استوى نسبتا للوجود والعدم اليه واجيب بان قبوله لذلك لمكانى والمراد هنا القبول الاستعدادى القريب من الفعل (قوله ومن أجل كونهم زادوا الخ) اعلم أنه وقع الخلاف بين الماتريدية والاشاعة في صفات الافعال هل هي قديمة أو حادثة فقال الاولون بالاول بناء على ما قالوه من أنها عين صفة التكوين فكل من الخلق والرزق والاحياء الى غير ذلك ليس شيئا زائدا على صفة التكوين بل هو هي فلذلك كان قديما وقال الآخرون بالثاني بناء على ما قالوه من انها من تعلقات القدرة الحادثة فالخلاف بينهما في قدم صفات الافعال وحدوثها مبنى على الخلاف في المراد بها وهذا تعلم ما في عبارته من التساهل (قوله كالخلق الخ) أى كدلول الخلق الخ لان المثلولات هي التي يقال لها صفات الافعال لا الالتقاط (قوله لان هذه الالفاظ الخ) لا يقال لا يحتاج لهذا بعد قوله ومن أجل كونهم الخ لاننا نقول هي علة للعلة ولولاها لما صح التعليل تأمل (قوله والتكوين) لو حذفه واقتصر على قوله قديم بعد قوله موجودة عندهم لكان أولى (قوله فتكون الخ) نتيجة التعليل قبله (قوله لانها) أى دواها لان صفات الافعال هي عين التعلقات كما تقدم لا أسماء لها وان الالفاظ الدالة عليها هي أسماء التعلقات وقوله لتعلقات القدرة أى التنجيزية الحادثة لا الصاحبة القديمة والاصح قوله وتعلقات القدرة عندهم حادثة (قوله فالاحياء الخ) بيان لما قبله (قوله وتعلقات القدرة) انما أظهر لطول الفصل (قوله ومن الحسين عشرون الخ) هذا شروع في بيان المستحيلات وقد تقدم أن هذه هي التي يجب علينا معرفة استحالتها تفصيلا وأماما عداها فيجب علينا معرفة استحالتها اجالا بان نعلم أن الله منزّه عن كل ما لا يليق به تعالى لا يقال ان وجوب العشرين السابقة يستلزم استحالة أضدادها فلا حاجة لذكرها لانا نقول قد تقدم غير مرة أنه لا يستغنى في هذا الفن بملزوم عن لازم كما لا يستغنى فيه بعام عن خاص (قوله أضداد هذه العشرين) ان قيل كيف يجعل العشرين كلها أضدادا مع أن الضدين في اصطلاحهم هما الامر ان الوجوديان الخ أجيب بان المراد بالأضداد المعنى اللغوى وهو مطلق النافي لا المعنى الاصطلاحى فالمعنى ومن الحسين عشرون منافيات لهذه العشرين (قوله وهي) أى العشرين واعلم أنه رتب هذه العشرين على ترتيب تلك العشرين قد كرر ما ينافى الاولى ثم ما ينافى الثانية وهكذا (قوله ضد الوجود) قد علمت أن المراد بالضد مطلق النافي والا فالتقابل بين العدم والوجود من التقابل بين

اسم لتعلقها بالموت وتعلقات القدرة عندهم حادثة • ومن الحسين عشرون أضداد هذه العشرين وهي العدم ضد الوجود

الشيء والخاص من نقيضه اذ نقيض الوجود لا وجود وهو اعم من العدم لشموله لثبوت المجرد عن الوجود (قوله والثانية) لا يخفى أنه كان عليه أن يستقط لفظ الثانية والثالثة وهكذا يلائم قوله أو لا وهي العدم ولعله توهم أنه قال الأولى العدم فعطف عليه ذلك وقوله الحدوث ذكره هو وما بعده وهو الفناء من ذكر الخاص بعد العام أما الفناء فظاهر وأما الحدوث فكذلك ان فسر بما قاله بعضهم من أنه العدم السابق على الوجود والابان فسر بالوجود بعد عدمه فذلك باعتبار لازمه وهو العدم السابق عليه (قوله ضد القدم) التقابل بين الحدوث والقدم من التقابل بين الشيء والخاص من نقيضه اذ نقيض القدم لا قدم وهو اعم من الحدوث لشموله مجرد الثبوت بعد عدمه هذا ان فسر الحدوث بمعناه الحقيقي وهو الوجود بعد عدمه فان فسر بمعناه المجازي وهو التجدد بعد عدمه فالتقابل بينهما من التقابل بين الشيء والمساوي لنقيضه فتأمل (قوله الفناء) أي العدم بعد الوجود والتقابل بينهما من التقابل بين البقاء من التقابل بين الشيء والمساوي لنقيضه اذ نقيض البقاء لا بقاء وهو مساو للفناء (قوله المائلة) قد تقدم أنها مساواة من كل وجه لكن المراد بها هنا المساواة ولو من وجه أخذنا بما بعد والتقابل بينهما من المخالفة من التقابل بين الشيء والمساوي لنقيضه اذ نقيض المخالفة لا مخالفة وهو مساو للمائلة (قوله فيستحيل عليه تعالى الخ) مفرع على عدم المائلة من أعداد الواجبات (قوله فلا يمر عليه تعالى زمان) قد وقع في معنى الزمان خلاف فقيل هو حركة الفلك الاعظم وقيل الفلك نفسه وقيل مقارنة متجدد موهوم كالسفر في قولك أسافر حين طلوع الشمس لتجدد معلوم كطلوع الشمس في ذلك المثال وقيل غير ذلك كما يستفاد من شرح الكبرى والحق ما قاله الاشعري من أنه أمر موهوم كالمكان فهو أمر اعتباري لا وجود له لكن قد يجعل عليه علامات معلومات تتبدل باختلاف الاحوال كقولك أجيئك اذا صليت العصر أو اذا جاء زيد وقد يعرف بعلاماته فيقال متجدد معلوم يقارنه متجدد موهوم ازالة للايهام (قوله وليس له مكان) أي محل فيه تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا (قوله وليس له حركة ولا سكون) فليس تعالى متحركا ولا ساكنا وقوله ولا يتصف بالوان فليس تعالى أبيض ولا أسود ولا أحمر ولا نحوها (قوله ولا بجهة) أي ولا بالحول في جهة لغيره كما يؤخذ مما بعد (قوله فلا يقال فوق الجرم الخ) مفرع على ما قبله وانما اقتصر على جهتي فوق وبين لعلم غيرهما بالمقايضة (قوله وليس له تعالى جهة) علم من منع ما قبله أنه تعالى ليس في جهة وليس له جهة وهو أحد أقسام أربعة تقتضيها القسمة العقلية ثانيا ما هو في جهة وله جهة كالإنسان والحجر ثالثا ما له جهة وليس في جهة وهو كرة العالم بناء على ما قاله أهل السنة من أن بعدهما فضاء كالظلمة وأما على ما قاله الفلاسفة من أنه ليس بعدهما شيء فليست كذلك بل هي حيثن من القسم الأول رابعها ما هو في جهة وليس له جهة وهذا لا وجود له في الخارج وانما اقتضته القسمة العقلية هذا هو التحقيق كما يؤخذ من كلام شيخ شيخنا وبعضهم يخص الجهة بالإنسان فغيره كالخجر ليس له جهة مع أنه في جهة وعليه فالقسم الرابع موجود في الخارج أيضا (قوله فلا يقال الخ) مفرع على ما قبله واقتصر على جهة تحت لعلم غيرهما بالمقايضة (قوله فقول العامة الخ) فيه مع ما قبله نف ونشر وشوش وقوله كلام منكر أي أنكره للشارع ونهى عنه (قوله يخاف الخ) أفاد ذلك أنه ليس بكافر وهو كذلك لان معتد الجهة لا يكفر على الصحيح كما قاله ابن عبد السلام وفيه النووي بان يكون من العامة كما هو فرض الكلام هنا وانما خيف عليه ما ذكر لانهر بما جره ذلك الى اعتقاد أن المولى كالحوادث وهو كفر والعياذ بالله تعالى (قوله الاحتياج الخ) قد علمت مما تقدم أن قيامه تعالى بنفسه معناه الاستغناء عن المحل والمخصص على أحد الاصطلاحين الذي جرى عليه الشيخ فيما مر وحيثن يكون مقابله الاحتياج الى المحل والمخصص أو الى أحدهما وأما على الاصطلاح الثاني وهو أن معناه الاستغناء عن المحل فقط فيكون مقابله الاحتياج اليه فقط والتقابل بينهما من التقابل بين الشيء والمساوي لنقيضه اذ نقيض القيام بالنفس

والثانية الحدوث ضد القدم والثالثة الفناء ضد البقاء والرابعة المائلة ضد المخالفة فيستحيل عليه تعالى أن يماثل الحوادث في شيء مما انصفوا به فلا يمر عليه تعالى زمان وليس له مكان وليس له حركة ولا سكون ولا يتصف بالوان ولا بجهة فلا يقال فوق الجرم ولا عن بين الجرم وليس له تعالى جهة فلا يقال اني تحت الله فقول العامة اني تحت ربنا وان ربي فوق كلام منكر يخاف على من يعتقده الكفر * الخامسة الاحتياج الى محل أي ذات يقوم بها أو الى مخصص أي موجد تعالى الله عن ذلك وهذا ضد القيام بالنفس * السادس النعدي

لا قيام بالنفس وهو مساو للاحتياج للحل والمخصص (قوله بمعنى التركيب الخ) فقد تقدم ان الكموم خمسة وقد نبه عليها هنا فقوله التركيب في الذات اشارة الى الكم المتصل في الذات وقوله والصفات أي أو التركيب في الصفات اشارة الى الكم المتصل في الصفات وتقدم ما فيه وقوله أو وجود نظير الخ اشارة الى الكم المنفصل في الذات والصفات والافعال والاول والثالث منفيان بوحداية الذات والثاني والرابع منفيان بوحداية الصفات والخامس منفي بوحداية الافعال والتقابل بينهما من التقابل بين الشيء والمساوي لنقيضه اذ تقيض الوجدانية لا وجدانية وهو مساو لعدد بالمعنى المذكور (قوله المعجز) هو صفة وجودية لا يتأتى معها إيجاد ولا اعدام وقيل هو عدم القدرة عما من شأنه أن يكون متصفا بها فعلى الاول وهو التحقيق يكون التقابل بينهما من التقابل بين الضدين وعلى الثاني يكون التقابل بينهما من تقابل العدم والملكة (قوله فيستحيل عليه تعالى الخ) مفرغ على عدم المعجز من الاضداد وقوله عن ممكن ما أي ممكن أي ممكن كان فاعتلم لممكن وأتى بها للدلالة على العموم فيشمل كل ممكن حتى إيجاد مثل ذلك العالم أو أحسن منه وأما ما نقل عن الغزالي أنه قال ليس في الامكان أبدع مما كان فأجيب عنه بأجوبة منها أنه ليس فيه ذلك لعلم الله تعالى عدم وجوده وفي تعبيره بالممكن اشعار بان المعجز لا يتعلق بالواجب والمستحيل وقوله من الممكنات لو حذف صاعده (قوله الكراهة) اعلم ان الكراهة اما عقلية أو شرعية فالثاني النهي عن الشيء أي غير جازم والاول قسمان بغض الشيء وعدم الميل اليه وعدم تعلق الارادة بالشيء وهذا الاخير أعني عدم تعلق الارادة بالشيء هو المراد هنا وبما ذكر علم أنه يصح أن يوجد الله الفعل مع كراهته له شرعا وان دفع ما قد يقال الكراهة انما تقابل الارادة التي بمعنى الميل الى الشيء كما يقال أراد فلان كذا أي مال اليه وكره كذا أي لم يمل اليه وهذا مستحيل في حقه تعالى فهو ليس مرادنا المراد بالارادة في حقه تعالى صفة قديمة قائمة بذاته تعالى الخ وهي بهذا المعنى لا يقابلها الكراهة (قوله فيستحيل عليه تعالى الخ) مفرغ على عدم الكراهة من الاضداد وقوله مع كراهته أي الله وقوله أي هذا الشيء أي لوجوده (قوله أي عدم ارادته) أي له وانما أتى بهذا التفسير للاختراز من الكراهة الشرعية ومن الكراهة بمعنى بغض الشيء وعدم الميل اليه (قوله بارادته) أي حال كونها مخصصة بارادته وقوله واختياره فليست موجودة فمرا عنه تعالى فهو الفاعل المختار (قوله ويؤخذ من وجوب الارادة الخ) وجه الاخذ أنه لو كان وجود الخلق بطريق التعليل أو بطريق الطبع لكان العالم قديما وهو لا يتعلق به الارادة كما لا تتعلق به القدرة ولهذا قال القائلون بذلك لا تتفانها كسائر صفات المعاني والمعنوية وهذا أحد الامور التي كفروا بها ثانيا فلو لم تقدم العالم ثالثا انكارهم علم الله بالجزئيات رابعها انكارهم حشر الاجسام خامسها قولهم باكتساب النبوة أي بانها تنال بالاجتهاد ومباشرة أسباب مخصوصة فجملة الامور التي كفروا بها خمسة لكن الذي اشتهر من ذلك ثلاثة فقط واليها أشار بعضهم بقوله

ثلاثة كفر الفلاسفة العدا * اذا نكروها وهي حق مثبتة

علم بجزئي حدوث عوالم * حشر لاجساد وكانت ميتة

فان قلت مقتضى الثالث أنهم يثبتون العلم بالكميات وهو مناف لقولهم بنى الصفات قلت قد نصوا على أن قدماءهم ينكرون العلم من أصله مما رأى متأخروهم ذلك شنعاء تسروا باثبات العلم بالكميات دون الجزئيات (قوله أن وجود الخلق ليس الخ) يعني أنه ليس ناشئا عن الله تعالى من غير أن تكون له ارادة واختيار فيه بان يكون بطريق العلة أو بطريق الطبع والحاصل أن الفاعل اما فاعل بالاختيار وهو الذي يتأتى منه الفعل والترك واما فاعل بغير الاختيار وهو الذي يتأتى منه الفعل دون الترك وهذا القسم اما فاعل بالتعليل وهو الذي لا يتوقف فعله على غير علته واما فاعل بالطبع وهو الذي يتوقف فعله على ثبوت شرط وانتفاء مانع والسبق الاول من هذا القسم ثابت عند القائلين بالتعليل والثاني ثابت عند القائلين بالطبع

بمعنى التركيب في الذات
أو الصفات أو وجود
نظير في الذات أو
الصفات أو الافعال
وهذه ضد الوجدانية
* السابعة المعجز وهو
ضد القدرة فيستحيل
عليه تعالى المعجز عن
ممكن ما من الممكنات
* الثامنة الكراهة
وهي ضد الارادة
فيستحيل عليه تعالى
أن يوجد شيئا من العالم
مع كراهته له أي عدم
ارادته فالموجودات
الممكنات أوجدها الله
تعالى بارادته واختياره
ويؤخذ من وجوب
الارادة له تعالى أن
وجود الخلق ليس
بطريق التعليل ولا
بطريق الطبع

والحق عدم ثبوت كل منهما فليس بثابت الا القسم الاول وقد اتفق على ذلك أهل السنة والمعتزلة الآن
 أهل السنة خصوه بالقديم وهو المولى تبارك وتعالى اذ لا يوجد سواهما والمعتزلة لم يخصصوه بذلك بل جعلوه
 شاملا للحادث وهو العبد لانه عندهم يخلق أفعال نفسه الاختيارية بقدرته جعلها الله فيه كما أمر وألزموا
 القول بالفاعل بالتعليل لقولهم بالتولد وهو أن يوجب الفعل لفاعله فعلا آخر فاذا حرك الشخص أصبح
 تولدت عندهم حركة الختام فالامر الى ان حركة الاصبع علة في حركة الختام (قوله والفرق بينهما
 أي بين طريق التعليل وطريق الطبع وحصل الفرق أن الموجود بالتعليل لا يتوقف على غير علة وأن
 الموجود بالطبيعة يتوقف على غيرها من ثبوت شرط وانتفاء مانع (قوله كلما وجدت الخ) فيلزم من
 وجود العلة وجود معولها مع كونها مؤثرة فيه (قوله آخر) أي غير علة (قوله حركة الاصبع)
 هذا تمثيل للعلة وقوله متى وجدت الخ بيان المراد من العلة وقوله وجدت الثانية أي مع التأثير كما علمت
 فليس المراد مطلق اللزوم بل المراد للزوم مع كون حركة الاصبع مثلاً أثرت في حركة الختام عند القائلين
 بذلك (قوله وأن الموجود الخ) معطوف على قوله أن الموجود الخ (قوله يتوقف على شرط وانتفاء مانع)
 لم يقل وعلى سبب لانه لا حاجة للنص على ذلك اذ هو عندهم نفس الطبيعة فليس هناك سبب غيرها لتأثيرها
 اذ لو كان هناك ذلك لم يكن التأثير ذاتياً لها وليس كذلك عندهم فان قيل أين الشرط وانتفاء المانع
 بالنسبة للمولى تبارك وتعالى أجيب بأن الشرط الالوهية وانتفاء المانع عدم النظير وأجيب أيضاً بأن
 الشرط وانتفاء المانع كل منهما متحقق في الواقع وإن لم نطلع على ذلك وقيل إن القائلين بذلك لم يقولوا
 بالتوقف على ما ذكره الا بالنسبة للحوادث وعليه فانظر الفرق بين طريق التعليل وطريق الطبع بالنسبة
 له تعالى (قوله كالنار) هذا تمثيل للوثر بالطبع المفهوم عما تقدم (قوله لعنهم الله) أي طردهم
 عن رحته وأبعدهم عنها وهذا من اللعن على الاوصاف وهو جائز لحديث لعن الله آكل الربا
 وموكله وكاتبه وشاهده بخلاف اللعن على الذوات فانه لا يجوز مع التعيين ولو على الكافر ما لم
 يتحقق موته على الكفر (قوله بل الحق الخ) هذا ضرب ابطال عما تضمنه الكلام قبله من أن النار
 تؤثر بطبيعتها وأن حركة الاصبع تؤثر في حركة الختام بالتعليل (قوله يخلق الاحراق) أي الاحتراق
 فهو من اطلاق السبب وإرادة المسبب كما مر (قوله عند مماسه النار) أي وعند انتفاء البلل (قوله
 فلا وجود لشيء الخ) هذا وما بعده تقريب على قوله ويؤخذ من وجوب الارادة له تعالى أن وجود
 المخلوقات الخ (قوله نشأ عنه الخ) من غير توقف على شيء آخر وهذا بيان المراد من كونه علة له (قوله وجد
 العالم الخ) أي مع التوقف على شرط وانتفاء مانع على ما مر وهذا بيان المراد من كونه طبيعة فيه ولم يقل هنا
 بغير اختياره للعلم به مما قبله ففيه الحذف من الثاني للدلالة الاول (قوله بممكن) أي أو بواجب أو بجائز ولو زاد
 ذلك لكان أولى (قوله سواء كان بسيطاً الخ) أشار بذلك الى أن المراد به هنا الا هم من البسيط والمركب لكن
 متى أطلق عندهم انصرف للثاني لكونه حقيقة فيه مجاز في الاول وهذا أحد القولين وقيل انه مشترك بينهما
 (قوله أو مركباً) ان قلت ما وجه تسميته مركباً مع أن كل مركب لابد له من أجزاء يتركب منها وهذا ليس له
 ذلك لانه شيء واحد وهو الادراك كما سيذكره قلت وجه تسميته بذلك أنه استلزم جهلين وهما الجهل بالشيء
 والجهل بهذا الجهل فهو وان كان شيئاً واحداً استلزم شيئين فلذلك سمي مركباً (قوله على خلاف ما هو
 عليه) أي على حال خلاف وصف وحال هذا الشيء عليه (قوله ويستحيل عليه تعالى الغفلة الخ) جعل الغفلة
 والذهول من منافيات العلم كما هنا أولى من جعلهما من منافيات الارادة كما صنع السنوسي في الصغرى لانهما
 يتنافيان العلم بلا واسطة وينافيان الارادة بواسطة منافيتهما لان العلم يلزم الارادة وما نافي اللازم نافي
 للالزوم كذا يؤخذ من كلام بعضهم لكن في كلام غيره ما ملخصه انهما منافيان لكل منهما بلا واسطة ولا

بطريق التعليل كما
 وجدت علة وجد
 من غير توقف على شيء
 آخر حركة الاصبع فانها
 علة لحركة الختام متى
 وجدت وجدت الثانية
 من غير توقف على شيء
 آخر وإن الموجود
 بطريق الطبع يتوقف
 على شرط وانتفاء مانع
 كالنار فانها لا تحرق الا
 بشرط المماسه للخطب
 وانتفاء البلل الذي هو
 المانع من احراقها
 فالنار تحرق بطبيعتها
 عند القائلين بالطبيعة
 لعنهم الله بل الحق أن
 الله تعالى يخلق الاحراق
 في الخطب عند مماسه
 النار كما يخلق حركة
 الختام عند وجود حركة
 اصبع فلا وجود لشيء
 بالتعليل ولا بالطبع
 خلافاً للقائلين بذلك
 ويستحيل عليه تعالى
 أن يكون علة في العالم
 نشأ عنه بعد اختياره
 أو يكون طبيعة وجد
 العالم بطبيعته تنزه الله
 عن ذلك وتعالى علواً
 كبيراً التاسعة الجهل
 فيستحيل عليه تعالى
 الجهل بممكن من الممكنات
 سواء كان بسيطاً وهو
 عدم العلم بالشيء أو
 مركباً وهو ادراك الشيء

وهذا ضد العلم * العاشرة الموت وهو ضد الحياة * الحادية عشر الصمم وهو ضد السمع * الثانية عشر العمى وهو ضد البصر * الثالثة عشر الخرس وفي معناه البكم وهو ضد الكلام * الرابعة عشر كونه تعالى (٦٣) عاجزا وهو ضد كونه تعالى قادرا

* الخامسة عشر كونه تعالى كلوها وهو ضد كونه تعالى مريدا * السادسة عشر كونه تعالى جاهلا وهو ضد كونه تعالى عالما * السابعة عشر كونه تعالى ميتا وهو ضد كونه تعالى حيا * الثامنة عشر كونه تعالى اصم وهو ضد كونه تعالى سميعا * التاسعة عشر كونه تعالى أعمى وهو ضد كونه تعالى بصيرا * العشرون كونه تعالى أبكم وفي معناه الخرس وهو ضد كونه تعالى متكلمافهذه العشرون كلها مستحيلات عليه تعالى * واعلم أن دليل كل واحد من العشرين الواجبة ينبتها تعالى وينفي عنه ضدها ودالة السبع المعاني هي أدلة السبع المعنوية فهذه أربعون مقيدة يجب لله تعالى منها عشرون وينفي عنه تعالى عشرون وعشرون دليلا اجاليا كل دليل أثبت صفته ونفي ضدها (تنبيه) قال بعضهم الاشياء أربعة موجودات

مانع من منافاة شيء لشئين أو أكثر وعليه فلا أولوية وعطف الذهول على الغفلة قيل من عطف المرادف وقيل من عطف العالم على الخاص لان الغفلة زوال الشيء عن المدركة فقط والذهول زواله منها فقط أو منها ومن الحافظة وقيل من عطف الخاص على العام لان الغفلة هي الغيبة على الشيء سواء سبق الشعور به أم لا والذهول الغيبة عنه بعد الشعور به (قوله وهذا ضد العلم) اسم الاشارة عائد للجمل والمراد بال ضد معناه اللغوي وهو مطلق المتأني وهذا أولى من جعله ضد اصطلاحيا بالنسبة للجمل المركب ولغويا بالنظر لغيره (قوله الموت) هو عدم الحياة عما من شأنه أن يكون حيا وقيل هو عرض وجودي يضاد الحياة ورده في المقاصد لكن قال الصغوي ان عدمية الموت كانت منسوبة للقدرية ففشت هذا وذكر السيوطي أن طائفة من أهل الحديث ذهبوا إلى انه جسم على صورة كبش والاحاديث والآثار مصرحة بذلك وأما المعنى الغائم بالبدن عند مفارقة الروح فانما هو أثره قسميته بالموت من باب المجاز أو من قبيل المشترك وهذا الجسم لا يمر بحى الامات كما أن الحياة التي هي على صورة فرس لا يمر بشئ عالا حى اه ورده ابن حجر حيث نقل الاتفاق على أنه ليس بجوهر ولا جسم قال وحديث يؤتى بالموت في صورة كبش الخ من باب التمثيل اه (قوله ضد الحياة) المراد بال ضد معناه اللغوي أو الاصطلاحى على الخلاف السابق في تفسير الموت (قوله الصمم) هو عرض وجودي يضاد السمع وقيل هو عدم السمع عما من شأنه أن يكون سميعا (قوله وهو ضد السمع) المراد بال ضد معناه الاصطلاحى أو اللغوي على الخلاف مثل ماص (قوله العمى) هو عرض وجودي يضاد البصر وقيل هو عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيرا (قوله وهو ضد البصر) فيه ما تقدم (قوله الخرس) هو عرض وجودي يضاد الكلام وقيل هو عدم الكلام عما من شأنه أن يكون متكلم (قوله وفي معناه البكم) أى وفي قوته البكم ومقتضى ذلك أن الخرس مغاير للبكم وعبرة القاموس مصرحة بأنه عينه ونصها البكم محركا الخرس انتهت * واعلم ان عندهم بكما نفسيا ولسانيا وسكونا كذلك فالبكم النفسى عدم الكلام النفسى عجزا والبكم اللسانى عدم الكلام اللفظى كذلك والسكوت النفسى عدم الكلام النفسى من غير عجز والسكوت اللسانى عدم الكلام اللفظى كذلك ولا يخفى ان المراد هنا البكم النفسى لانه هو الذى يقابل الكلام النفسى وفي معناه السكوت النفسى (قوله وهو ضد الكلام) فيه ماص (قوله العشرون) أى متممة العشرين (قوله كونه أبكم الخ) لوقال كونه خرس وفي معناه كونه أبكم لكان أنسب وأولى كما لا يخفى ومع ذلك يقتضى ان كونه أبكم مغاير لكونه خرس وهو خلاف ما تنفيه عبارة القاموس السابقة (قوله فهذه العشرون الخ) مخرج على ما قبله على سبيل الاجال بعد ما فرعه في البعض على سبيل التفصيل (قوله واعلم ان دليل كل الخ) قد تلخص ان أدلة الوجود والصفات السلبية تثبتها وتنفي ضدها وأدلة المعاني تثبتها وتنفي أضدادها (قوله وأدلة السبع الخ) لو قدمه على ما قبله لكان أنسب (قوله فهذه) أى الامور المتقدمة من الوجود وما بعده (قوله وعشرون دليلا) معطوف على قوله أربعون وفيه أنه حيث كانت أدلة المعاني هي أدلة السبع المعنوية فالأدلة ثلاثة عشر فقط وقد يجب بانه لما كانت أدلة المعاني باعتبار الاستدلال بها على المعنوية غيرها باعتبار الاستدلال بها على المعاني صح بالنظر لذلك جعل الأدلة عشرون لكن قد يقال لو نظر لذلك لا عبرت أدلة الاضداد أيضا لجرى ان مثل هذا التوجيه فيها (قوله قال بعضهم الاشياء الخ) قد تحصل أن في هذه المسئلة خلافا والقول الثانى هو مذهب الاشعرى والجمهور لكن السنوسى جرى في أكثر كتبه على القول الاول مع اعترافه بان مذهب الاشعرى والجمهور نفي الحال وان الحال محال وقال في شرح الوسطى بعد ذكر القائلين والنفس الى المذهب الاول أميل

ومعدومات وأحوال واعتبارات فالموجودات كذات زيد التي تراها والمعدومات كولدك قبل أن يخلق والاحوال كالكون قادرا والاعتبارات كشبوت القيام لزيد على هذا أعنى كون الاشياء أربعة جرى السنوسى

في الصغرى لأنه أثبت الاحوال وجعل الصفات الواجبة عشرين وجرى في غيرها على نفي الاحوال وهو الحق فعلى هذا نكون الصفات ثلاثة عشر لانه يسقط منها (٦٤) السبع المعنوية وهي كونه تعالى قادرا الى آخرها فليس له تعالى صفة تسمى

كونه قادرا لان الحق نفي الاحوال فعلى هذا تكون الاشياء ثلاثة موجودات ومعدومات واعتبارات واذا سقط من العشرين الواجبة سبع معنوية يسقط من الاضداد سبع أيضا فليس هناك صفة تسمى الكون عاجزا الى آخرها فلا يحتاج الى عدها من المستحيلات فتكون المستحيلات ثلاثة عشر أيضا هنا ان عده الوجود صفة وهو رأي غير الاشعري وأما على رأي الاشعري فالوجود عين الوجود فوجوده تعالى عين ذاته فيكون الوجود ليس بصفة فتكون الصفات الواجبة اثنتي عشرة القدم والبقاء والمخالفة والقيام بالنفس ويعبر عنه بالاستغناء المطلق والوحدانية والقدة والارادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام وتسقط المعنوية لان نبوتها مبني على القول بالاحوال والحق خلافه وان اردت ان تعلم صفاته تعالى للامة

ثم قال وبالجملة فالمسألة مشهورة بالخلاف وأدلة الفريقين فيها مبسطة في المطولات والجهل فيها لا يضري في العقائد اه أفاده اليوسى (قوله في الصغرى) وكذا في أكثر كتبه وان اقتضى كلامه خلافه (قوله فعلى هذا تكون الصفات الخ) أي بعد الوجود صفة كما سينب عليه وفيه أنه قد بني الكلام على القول بنفي الاحوال وحينئذ فلا يصح عد الوجود صفة لان عده صفة مبني على أنه حال كما يقوله غير الاشعري ففي هذا الصنيع شيء لا يخفى لا يقال يحتمل أنه جرى في ذلك على القول بأنه صفة معنى أو صفة سلبية لانا نقول بعد كل البعد ارادته لذلك لما فيه من شدة الضعف فليحرر (قوله لانه يسقط منها الخ) أي لان الكون قادر امثلا ليس صفة على هذا بل هو كناية عن قيام القدرة بالذات فهو أمر اعتباري والحاصل أن الكون قادرا والكون مریدا والكون علما الى آخرها ثابتة بلا خلاف الا ان مثبت الاحوال يفسرها بالواسطة ونافي الاحوال يفسرها بالامر الاعتباري حتى ان المعتزلة وافقوا على ثبوتها غير انهم قالوا انها واجبة تعالى لذاته لا معنى قائم بها واستنوا من ذلك كونه متكاملا فوافقوا على أنه واجب الكلام لكن ليس قائما به بل ببعض الاجرام واستثنى معتزلة البصرة أيضا كونه مریدا فقالوا بوجوب الارادة لكن ليست قائمة به فعلم أن المعتزلة وان نقوا المعاني لا ينقون الكون قادرا الى آخرها بل يثبتونها لذاته وان مثبت الاحوال يثبت المعاني والمعنوية ويفسر الثانية بالواسطة وان نافي الاحوال يثبتها أيضا لكن لا يفسر الثانية بالواسطة بل بالامر الاعتباري (قوله الى آخرها) أي واثته الى آخرها بان تقول وكونه مریدا وكونه علما وهكذا (قوله فعلى هذا تكون الخ) لوقال ونكون الاشياء الخ ويكون معطوفا على ما قبله لكان أولى (قوله هذا ان عد الخ) قد علمت ما فيه (قوله وأما على رأي الاشعري فالوجود الخ) قد تقدم أن المحققين على تأويل عبارة الاشعري مع مز يدعي نفي الرجوع اليه (قوله فوجوده تعالى عين ذاته) من ذكر الخاص بعد العام لاجل ما بعده (قوله للقدم والبقاء الخ) تفصيل لما قبله فهو بدل مفصل من مجمل (قوله ويعبر عنه بالاستغناء المطلق) وذلك لما صر من أن معناه الاستغناء عن المحل والمخصص وأنه يستلزم الاستغناء عن غيرهما كما تقدم بيانه (قوله وان اردت ان تعلم الخ) الانسب تأخير ذلك عن الفرق الآتي (قوله فات بها) أي بدوا لها وقوله أسماء مشتقة أي حال كون تلك الدوال أسماء مشتقة وانما كانت تلك الاسماء دالة على الصفات لانها دالة على الذات المنصفة بهذه الصفات بل نقل عن الاشعري أن مدلول القدرة ثلاثة نفس الصفة التي هي القدرة من حيث انصاف الذات بها لكن المشهور عند الاشاعرة أن مدلوله الذات باعتبار انصافها بتلك الصفة والحاصل أن الاقسام ثلاثة ما يدل على الذات ويشعر بالصفة كقدار وما يدل على الذات ولا يشعر بالصفة كلفظ الجلالة وما يدل على الصفة فقط كالقدرة اه أفاده اليوسى (قوله من الصفات) أي من الالفاظ كالقدرة والارادة (قوله فيقال) المناسب فقل بصيغة الامر (قوله قديم مخالف للحوادث) هكذا في النسخ لكن لعل فيه سقطا والاصل قديم باق مخالف للحوادث (قوله متكلم) لم ينب عليه المعنوية جريا على الحق من أنه لا حال وان الحال محال (قوله ويعلمون أضدادها) أي بان يقال يستحيل عليه تعالى أن يكون معدوما حادثا الى آخرها (قوله واعلم أن بعض الاشياخ الخ) حاصل هذه القضية أن الشيخ العدوي قرر أن كلام من الاحوال والاعتبارات غير وجود وغير معدوم لكن الفرق بينهما أن الاولى لها قيام بالذات بخلاف الثانية فانه لا قيام لها بالذات ومع ذلك متحققة خارج الاذهان فلم يسلم له ذلك بعضهم معترضان بأنه يلزم عليه محذور وهو قيام الصفة بنفسها فلذلك اختار أنه لا يحقق لها في الاذهان ورده بعض المحققين بأنه لا يرد الا لو كان الامر الاعتباري وجوديا أو واسطة وليس هو كذلك بل هو ازل درجة من الواسطة فهو في حكم المعدوم فلا يقال

فأت بها أسماء مشتقة من الصفات المذكورات فيقال ان الله تعالى موجود قديم مخالف للحوادث مستغن عن كل شيء واحد قادر مرید عالم سميع بصير متكلم ويعلمون أضدادها واعلم أن بعض الاشياخ فرق بين الاحوال

والاعتبارات فقال الحال والاعتبار كل منهما غير موجود ولا معدوم (٦٥) بل له تحقق في نفسه الآن الحال له تعلق

وقيام بالذات والاعتبار لا تعلق له بالذات ويقال ان الاعتبار يتحقق في غير الازهان واعتراض عليه بان الاعتبار صفة والذات لا تعلق له بالذات ويتحقق في غير الازهان فان موصوفه والصفة لا تقوم بنفسها بل لابد لها من موصوف فالحق أن الاعتبارات لا تحقق لها الافي الذهن وهي قسمان اعتبار اختراعي وهو الذي لا أصل له في الوجود كفرضك الكريم بخيلا والجاهل عالما واعتبار اتزاعي وهو الذي له أصل في الخارج كشبوت قيام زيد فانه منتزع من قولك زيد قائم واتصاف زيد بالقيام ثابت في الخارج (العقيدة الحادية والاربعون الجائز في حقه تعالى) فيجب على كل مكلف أن يعتقد أن الله تعالى يجوز في حقه أن يخلق الخير والشر فيجوز أن الله تعالى يخلق الاسلام في زيد والكفر في عمرو والعلم في أحدهما والجهل في الآخر وما يجب اعتقاده أيضا على كل مكلف أن الامور خيراها

فيه انه قائم بنفسه ولا قائم بغيره ولذلك لم يلزم على قول الاشاعرة بحدوث صفات الافعال أن الذات العلية محل للحوادث وقد راجعوا الكبرى فظهر أن الحق مع الشيخ العدوي وقد وقفت على عبارة سم في الآيات البيّنات فوجدتها مصرحة بذلك ونصها المقر والمشهور أن الامر الاعتباري معنيين أحدهما ماله تحقق في نفس الامر مع قطع النظر عن اعتبار معتبر الا أنه ليس من جهة الاعيان والثاني ماله تحقق باعتبار معتبر ولو قطع النظر عن ذلك لم يكن له تحقق وان الخارج أضاف معنيين أحدهما خارج الاعيان والآخر خارج الذهن وهو معنى نفس الامر وظاهر أن هذا أعم من الاول وقد صرحوا بان النسبة الجزئية مع كونها من الامور الاعتبارية من الموجودات الخارجية بالمعنى الثاني لا يخرج انتهت فالتجسس ماله الشيع العدوي على أنه يلزم على ما قلناه هذا القائل من أن الاعتبارات لا تحقق لها الافي الذهن أن الكون قادرا مثلا لا تحقق له في الازل وذلك لان التحقيق أنه امر اعتباري بمعنى قيام القدرة بالذات اذ لا ذهن حينئذ حتى يتحقق فيه ذلك وذلك محذور وقول بعضهم ان ذلك لا يضر بغير ظاهر كيف هذا مع لزوم قيام صفات المعاني بذاته تعالى فليتأمل وليحرر (قوله والاعتبارات) أي القسم الثاني منها وهو الاتزاعي أخذ من باقي كلامه (قوله فقال الخ) محط الفرق قوله الآن الحال الخ (قوله بل له الخ) اضربا لتعالى (قوله وقيام) أشار بذلك إلى أن الكلام في القيام بالذات أي على وجه القيام لا مطلقا (قوله واعتراض عليه الخ) محصله أنه يلزم على هذا الفرق محذور وهو قيام الصفة بنفسها وذلك لان الاعتبار صفة وقد قلت أنه يتحقق خارج الازهان ولا قيام له بالذات وحينئذ فالصفة ليست قائمة بموصوف بل بنفسها وقد علمت ما فيه (قوله فالحق الخ) تبع فيه بعضهم وفيه ما قد علمت (قوله اختراعي) نسبة إلى الاختراع وهو أن يفرض الشخص شيئا لا أصل له في الخارج (قوله كفرضك الخ) أي متعلق فرضك الخ وهو البخل الذي فرضته والعلم الذي فرضته (قوله اتزاعي) نسبة للاتزاع وهو أن ينتزع الشخص شيئا له أصل في الخارج (قوله واتصاف زيد الخ) هذا يؤيد ما تقدم من أن الامر الاعتباري له تحقق خارج الذهن والتأويل فيه تكلف (قوله الجائز) أي جواز الجائز فهو على حذف مضاف وهو الممكن بمعنى وهو ما استوى إليه نسبة كل من الوجود والعلم خيرا كان أو شرا وقوله في حقه أي بالنسبة لذاته ففي معنى لام للنسبة والحق بمعنى الذات (قوله فيجب الخ) مفرع على ما قبله بالنظر لكونه من العقائد الواجب اعتقادها (قوله الخير والشر) قديمر عنهما بالحسن والقبيح قال كثير من أهل السنة المراد بالاول ما ليس منهي عنه فيشمل الواجب والمنسوب والمباح وبالثاني المنهي عنه فيشمل الحرام والمكروه وخلاف الاولى وقالت المعتزلة المراد بالاول مالا يكون سببا في العقاب وبالثاني ما يكون سببا فيه وعليه فالتخير يشمل كلاما من المباح والمكروه وقال امام الحرمين ان المكروه ليس بخير ولا شر (قوله الاسلام) المراد به هنا الايمان أخذا من مقابلته بالكفر وقوله والكفر قيل هو عدم الايمان عما من شأنه أن يكون متصفا به وقيل هو العناد بانكار شيء مما علم بحجى الرسول به ضرورة فالتقابل بينه وبين الايمان على الاول وهو الحق كما قاله السعد من تقابل العدم والممكن وعلى الثاني من تقابل الضدين (قوله أيضا) كما يجب اعتقاد ما ننضم (قوله أن الامور الخ) لكن لا يجوز الاحتجاج بذلك قبل الوقوع في الذنب ليكون وسيلة له وكذا بعده ان قصد الفرار مما أوجبه ذلك الذنب من حد أو تعزير والابان قصد منع التعيير به جاز (قوله خيرها وشرها) قد علمت المراد بكل منهما فان قيل من المعلوم أن ذلك شامل للمعاصي ولو كانت بقضاء الله لوجب الرضا بها واللازم غير صحيح لان الرضا بالمعصية معصية فكيف يكون واجبا والاولى في الجواب أن يقال ان للمعاصي جهتين جهة كونها منهي عنها وجهة كونها مقضية ومقدرة لله تعالى والواجب انما هو الرضا بها من الجهة الثانية وأما الرضا بها من الجهة الاولى فهو معصية فتنبه (قوله واختلاف في معنى القضاء والقدر فتيل الخ) ذكر قولين ونقي أقوال آخر منها ما قاله

وشرها بقضاء وقدر واحتلف في معنى القضاء والقدر فقيل القضاء ارادة الله تعالى (٩ - كفاية)

ايجاد الله تعالى الاشياء على وفق الارادة فارادة الله تعالى المتعلقة أزلا بانك تصير عالما أو سلطانا فاقضاء وإيجاد العلم فيك بعد وجودك أو السلطنة على وفق الارادة قدر وقيل القضاء علم الله الازلي وتعلقه بالمعلوم والقدر ايجاد الله الاشياء على وفق العلم فعلم الله المتعلق أزلا بان الشخص يصير عالما بعد وجوده قضاء وإيجاد العلم فيه بعد وجوده قدر وعلى كل من القولين فالقضاء قديم لأنه صفة من صفاته تعالى أما الارادة أو العلم والقدر حادث لأنه الایجاد والایجاد من تعلقات القدرة وتعلقات القدرة حادثه والدليل على أن الممكنات جائزة في حقه تعالى أنه اتفق على جوازها فلا وجب عليه تعالى فعل شيء منها لاقلب الجائز واجبا ولو امتنع عليه فعل شيء منها لاقلب الجائز مستحيلا واتقلاب الجائز واجبا أو مستحيلا باطل وبهذا تعلم أنه تعالى لايجب عليه شيء خلافا للمعتزلة في قولهم ان تعالى يجب عليه

السنوسي في شرح رسالة الخوض ان القضاء ابراز الكائنات على وفق علمه تعالى والقدر تحديد كل شيء بحده الذي يوجد عليه من حسن وقبح ونفع وضرر الى غير ذلك أزلاو على هذا القول فالقضاء حادث والقدر قديم عكس ما قاله الشيخ لان الاول هو تعلق القدرة بالتنجيزي الحادث والثاني تعلق الارادة بالتنجيزي القديم ومنها أنهما بمعنى ارادته تعالى ومنها أنهما بمعنى قدرته تعالى ومنها أنهما بمعنى كل منهما ولعل اقتضاه على القولين المذكورين لشهرتهما ولذلك اقتصر عليهما الشيخ على الاجموري في قوله

ارادة الله مع التعلق • في أزلا قضاءه خفق

والقدر الایجاد للأشياء على • وجه معين اراده علا

وبعضهم قد قال معنى الاول • العلم مع تعلق في الازل

والقدر الایجاد للأمور • على وفاق علمه المذكور

(قوله وتعلقها الازلي) هل اعتبار التعلق في ذلك وما بعده على سبيل الشرطية أو الشطرية ومقتضى قوله هذا فارادة الله الخ وقوله بعد فلم الله الخ الاول ومقتضى النظر للمار الثاني فليحذر (قوله على وفق الارادة) أي حال كون هذا الایجاد كائن على حال موافق لتعلق الارادة أي لم تعلق به (قوله عالما أو سلطانا) أي مثلا (قوله فيك بعد وجودك) لو أخره عن قوله أو السلطنة ليكون راجعا لها أيضا كقوله على وفق الارادة لكان أولى (قوله والایجاد) فيه اظهر في مقام الاضمار وكذا يقال فيما بعد ونكتة الاظهار فيما بعد أنه لو أضمر لربما توهم أن الضمير عائده على القدرة وحيتثذ فأنكتة في الاظهار هنا من سببه لما بعد (قوله والدليل على أن الممكنات جائزة الخ) قد تضمن هذا الدليل دليلين الاول على كون الممكنات ليست بواجبة والثاني على كونها ليست بممتنعة فقد أشار الى الاول بقوله فلو وجب الخ والى الثاني بقوله ولو امتنع الخ وكل منهما يحتمل أن يكون اقترانيا مركبا من شرطية وحلية فذكر شرطية الاول بقوله فلو وجب الخ وشرطية الثاني بقوله ولو امتنع الخ وذكر حليتها بقوله واتقلاب الجائز الخ ويحتمل أن يكون استثنائيا مركبا من شرطية واستثنائية لان قوله واتقلاب الجائز الخ في قوة قوله لكن انقلاب الخ الممكنات بمعنى الجائزة كما لا يخفى وحيتثذ فيصير التركيب هكذا والدليل على ان الجائزة جائزة الخ ولا فائدة لذلك كذا قاله بعضهم وأنت خبير بان الممكنات بمعنى الجائزة في ذاتها وقوله جائزة الخ مفيد لجوازها بقيد كونها في حقه تعالى خلافا لمن أوجب بعض الممكنات كالصلاح والاصلاح لمن أحال بعضها كالرسالة كما يأتي وهذه فائدة أخرى (قوله انه اتفق على جوازها) أي في ذاتها فهي جائزة في ذاتها وانما الخلاف الذي وقع بالنسبة لصدور من الله فهي جائزة في ذاتها باجماع جميع الفرق غاية الامر أن بعضهم قال بوجوب بعض الممكنات في حقه تعالى وبعضهم قال باستحالة بعض الممكنات كذلك فليتأمل (قوله فلو وجب الخ) هو محط الدليل كما علم مما ذكر (قوله باطل) أي لما يلزم عليه من قلب الحقائق وهو مستحيل (قوله خلافا للمعتزلة في قولهم الخ) وهذا انما جاءهم كما قاله المقترح من قول الفلاسفة ان الموجود في العلم هو أقصى الممكن اذ لو كان في الممكن أعلى منه ولم يفعل لكان بخلافناقض جود الجواد الحكيم فقالوا هذا النظام الكامل ولا يجوز أعلى منه وقد وقعت المناظرة في هذه المسئلة بين الاشعري والجبائي فقال الاشعري ما تقوم في ثلاثة أشخاص مات أحدهم قبل البلوغ والثاني بعد البلوغ كافر أو الثالث بعد البلوغ مؤمنا فقال الجبائي أما الصغير ففي الجنة وأما الكبير الكافر ففي النار وأما الكبير المؤمن ففي الدرجات العلى فقال الاشعري ما بال الصغير قصر به عن درجة الكبير المؤمن فقال الجبائي لأنه لم يعمل قدر عمله فقال الاشعري من حجته على مذهبكم أن يقول يارب كان الاصلح في حق ان تبقيني حيا حتى أصل بالعمل الدرجة العليا فقال الجبائي جوابه أن يقول الله علمت أنك لو بقيت الى سن

التكليف لكفرت فتخلد في النار فالاصلاح في حقك موتك صغيرا كما فعلت بك اسلامتك من الخلود في النار فقال الاشعري فاذا يقول الثالث بل وغيره من بقيه الكفار يارب كنت ارضى منك بأدنى مرتبة من هذا للصبي لو امتنى قبل التكليف فلم أبقيني بعده مع علمك مني الكفر بعد فبهت الجبائي فقال الاشعري وقف حمار الشيخ في العقبة ثم قال تعالى أن توزن أحكام ذى الجلال بميزان الاعتزال أفاده في شرح السكبري (قوله ان يفعل الصلاح) أي والاصلاح ففيه اكتفاء للإشارة إلى أن المسئلة مشهورة حتى أنه متى عبر بوجوب الصلاح أو الاصلاح كان ذلك لقباعلى المسئلة بقسميها فلا حاجة للتعرض للفظين معال يقال كيف يجب الصلاح والاصلاح مع أنهم متقابلان ومتى ثبت الوجوب لاحدهما امتنع الآخر لا نقول ليس مرادهم أنه اذا كان شيئا أحدهما صلاح والآخر أصلح كانا واجبين حتى يأتي ذلك بل مرادهم أنه اذا كان شيئا أحدهما صلاح والآخر فساد كان الصلاح واجبا دون مقابله واذا كان شيئا أحدهما صلاح والآخر أصلح كان الاصلاح واجبا دون مقابله فتنبه (قوله أن يرزقه) الرزق عند اهل السنة ما ساقه الله تعالى إلى الحيوان فانتفع به بالفعل ما كولا أو غيره وأما اذا لم ينتفع به بالفعل فلا يسمى رزقا وان كان معدا لا يتفادى به وبهذا ظهر قول بعض الاكابر ان كل أحد يستوفى رزقه وأنه لا يأكل أحد رزق غيره وأما عند المعتزلة فهو للمملوك سواء انتفع به أم لا ورد بأنه يقتضى أن ما سبق للدواب والعبيد لا يسمى رزقا وليس كذلك (قوله وهذا) أي قولهم ماذا كر زور وهو بضم الزاي يطلق على معان كافي القاموس منها الكذب وهو المراد هنا فقوله وكذب عطف تفسير وأما بفتح الزاي فاعلى الصدر إلى الكتفين كما في القاموس أيضا (قوله خلقه الايمان الخ) مفرع على قوله أنه لا يجب عليه شيء (قوله واعطاه العلم) الضمير عائدة لله والمتعلق محذوف والتقدير واعطاه العلم (قوله من غير وجوب) توضيح لما قبله (قوله وما يرد) بضم الراء من الرد أو بكسر هاء من الورد (قوله من الاستقام) جمع سقم كقفل أو سقم كجبل أو سقام كسحاب وهو المرض كما في الاموس فقوله وامراض عطف تفسير (قوله ولو كان الصلاح واجبا الخ) أشار بذلك إلى قياس استثنائي نظمه هكذا لو كان الصلاح واجبا عليه تعالى لما نزل الضرر بالأطفال لكن التالى باطل بالمشاهدة فبطل ما أدى إليه وهو وجوب الصلاح عليه تعالى فثبت نقيضه وهو المطلوب فذكر الشرطية بقوله ولو كان الصلاح الخ وعلل الملازمة فيها بقوله لانهم يقولون الخ وحذف الاستثنائية (قوله لان ترك الواجب الخ) علة للنفي قبله (قوله واثابته الخ) معطوف على قوله خلقه الايمان الخ (قوله طاعة) قد فرق شيخ الاسلام بينها وبين كل من القر بقرعة والعبادة بأن الطاعة امتثال الامر والنهي مطلقا والقر بقرعة مقربة به بشرط معرفة المتقرب اليه وان لم يحتج إلى نية والعبادة ما تعبد به بشرط النية ومعرفة المعبود وعليه فالطاعة أعمها والعبادة أخصها والقر بقرعة أوسطها وتعقبه بعضهم بأن ذلك ليس مشتهرا في الاصطلاح ولا ملجئ إليه واختار ان الثلاثة متحدة ما ذات مختلفة بالا اعتبار فالصلاة مثلا من حيث الامتثال والالتقياد يقال لها طاعة ومن حيث التقرب بها إلى الله تعالى تسمى قر بقرعة ومن حيث الخضوع والتذلل تسمى عبادة نعم قد شاع تخصيص العبادة بالله تعالى فانك تقول أطيع الأمير وأتقرب إليه ولا تقول أعبد (قوله معصية) هي خلاف الطاعة ويراد بها الذنب والخطيئة والسيئة والجريمة (قوله لانه النافع الضار) وحيث أن فينبغي للعبد ان يكون اعتماده عليه تعالى وحده فلا يرجو ولا يخشى أحد غيره تعالى وحكي عن سيدنا موسى عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام أنه شكأ لمسه إلى الله تعالى فقال له خذ الحشيشة العلانية وضعها على سنك فسكن الوجع في الحال ثم بعد مدة عاوده ذلك الوجع فاحذ تلك الحشيشة ووضعها على سنه فزاد الوجع أضعاف ما كان فاستغاث إلى الله تعالى فقال الهى ألسنت أمرتني بهذا ووددتني عاياه فقال تعالى يا موسى أنا الشافي وأنا المعافي وأنا الضار وأنا النافع قصدتني في المرة الاولى فأزلت مرضك والآن قصد الحشيشة وما قصدتني اه فهو الذي يصدر منه النفع والضرر فلا خير ولا شر ولا نفع ولا ضرر الا هو منه منسوب اليه سبحانه

أن يفعل الصلاح بالعباد
فيجب عليه تعالى ان
يرزقه وهذا زور عليه
تعالى وكذب تنزه الله
عن ذلك خلقه الايمان
في زيد مثلا واعطاه
العلم من فضله من غير
وجوب وما يرد على
المعتزلة أن الأطفال
ينزل بهم الضرر من
الاستقام والامراض
وهذا لا صلاح فيه
للأطفال ولو كان
الصلاح واجبا عليه
تعالى لما نزل الضرر
بالأطفال لانهم يقولون
ان الله لا يترك الواجب
عليه تعالى لان ترك
الواجب عليه نقص
والله تعالى منزّه عن
النقص بالاجماع واثابته
تعالى للطيع فضل منه
وعقابه للعاصي عدل
منه اذ لا تنفعه تعالى
طاعة ولا تضره معصية
لانه للنافع الضار وانما
هذه الطاعات والمعاصي
علامة على ان الله
تعالى

(قوله وثيب ويعاقب) فيه لف ونشر مرتب (قوله قربه) أي سعاده فاقرب بمعنى لا حسي وقوله خذلانه هو بكسر الخاء ضد التوفيق فهو خلق قدرة المعصية في العبد وقال بعض شراح الرسالة المالكية ان خذلان مرادف للكفر (قوله لجميع الامور من أفعال الخ) لكن لا يجوز نسبة التقييح اليه تعالى فلا يجوز أن يقال انه تعالى خالق الشر والمعاصي والفاذورات والقردة ونحو ذلك أدبامعه تعالى واختار بعضهم الجواز حيث لا إيهام ومحل المنع اذا كان على سبيل التعيين كما تقدم والافلا منع فيجوز أن يقال انه تعالى خالق كل شيء وخالق العالم ونحو ذلك أفاده اليوسي (قوله وما عمله العبد) قد يشعر بان مافي الآية موصولة حيث جعل لها عائدا وتقدم أن الاولى ان تكون مصدرية وقد سبق الكلام على الآية مستوفى (قوله وما يجب اعتقاده الخ) أي زيادة على المسلمين عقيدة كنظائره مما يأتي وقوله ان الله تعالى يجوز الخ أي خلافا للمعتزلة كما سينب عليه وقوله أن يرى أي ذاتا وصفات باتفاق أهل السنة في الذات وعلى قول الجمهور في الصفات وقوله في الآخرة يقتضى انه لا يجوز أن يرى في الدنيا وهو واحد قولين والمحقق ثانياها وهو انه يجوز أن يرى فيها وقد صحح ابن عباس وغيره وقوصاله ^{في الآخرة} ليلة الاسراء وظاهر أن هذا كله في الرؤية التي في القيظة وقد وقع الخلاف في التي في المنام فقبل بها لا تجوز وقيل بجوازها بل بوقوعها وهو مذهب المعبرين وحكى عن كثير من السلف والمرئي ان كان بوجه لا يستحيل عليه تعالى فهو هو تعالى والابان كان بصورة رجل مثلا ليس هو بل هو مثال يخلقه المولى تبارك وتعالى ويقال حينئذ انه رأى ربه في الجملة لحكمة تظهر في تعبير الرؤيا بان يقال يدل على كذا وكذا وقيل هو هو أيضا وكونه بهذا الوجه انما هو باعتبار ذهن الرئي وامافي الحقيقة فليس هو تعالى كذلك وقد قال بعض الصوفية انما رأى ربه في منامه على وصفه فقبل له كيف رأيته فقال انعكس بصري في بصيرتي فصرت كلتي بصرا فرأيت من ليس كمثل شيء وقوله للمؤمنين الذي ينبغي أن التقييد بالمؤمنين للوقوع لا للجواز والافيجوز أن يرى للكافر أيضا بل قبل بالوقوع لهم ثم يحجبون ليكون ذلك عليهم حسرة وندامة ولهذا شاهد عن الحسن البصري ثم ان المراد بالمؤمنين ما يشمل المؤمنين ففيه تغليب فانهم برينه تعالى على الصحيح وعمومه يشمل الملائكة والمؤمنين من الجن ومن الامم السابقة فيقتضى انهم يرونه تعالى وهو كذلك على الصحيح كما يؤخذ مما نقله اليوسي عن السيوطي (قوله لان الله تعالى خلق الخ) فيه أنه قد دل ذلك على جوازها في الدنيا والمستدل عليه جوازها في الآخرة الا أن يقال بعدم الفرق وقد اشار بذلك الى قياس اقتراني نظمه هكذا رؤيته تعالى معلقة على جائز وكل ما كان كذلك فهو جائز ينتج رؤيته تعالى جائزة وقد منع المعتزلة الصغرى قائلين ان المراد فان استقر مكانه حال تحركه وهذا ليس بجائز بل محال والمعلق على المحال محال ولا يخفى أن هذا تقول باطل اذ لا دليل عليه ولا داعي يدعوا اليه فليتنامل (قوله لكن رؤيتنا له تعالى بلا كيف) استدراك على قوله ان الله تعالى يجوز الخ لانه قد يتوهم منه القاصر ان رؤيته تعالى بكيف كما في رؤية بعضنا بعضا واعتراض ان المرئي بحاسة البصر لا بد أن يكون له كيفية من الكيفيات فكيف يقول لكن رؤيتنا الخ وأجيب بان المنفي انما هو الكيف المعبر في رؤية الاجسام كما أشار لذلك الشيخ بالتعريف فرؤيتنا له تعالى بكيف يليق به لا بالكيف المعهود في رؤية بعضنا بعضا وقد نكت الزحخشري على أهل السنة في ذلك حيث قال

لجاعة سموها هواهم سنة • وجاعة حمر لعمرى موكفه
قد شبهوه بخلقه فتخوفوا • شع الورى فتستروا بالبلكه
ورد عليه بعضهم بقصيدة طويلة يقول فيها

سميت جهلا صدر أمة أجد • وذوى البصائر بالجبر الموكفه
ورميتهم عن نزعة سولتها • رمى الوليد خذايمزق مصحفه

يثيب ويعاقب من
اتصف بهما فن اراد
قربه وفقه لطلاعة
ومن اراد خذلانه
وبعده خلق فيه
المعصية لجميع الامور
من أفعال الخير والشر
بخلق الله تعالى لانه
تعالى خلق العبد
وما عمله للعبد لقوله عز
وجل والله خالقكم
وما تعملون وما يجب
اعتقاده أن الله تعالى
يجوز أن يرى في الآخرة
للمؤمنين لان الله تعالى
خلق الرؤية على
استقرار الجبل في
قوله تعالى فان استقر
مكانه فسوف تراه
واستقرار الجبل جائز
فيكون المعلق عليه
من الرؤية جائزا لان
لان المعلق على الجائز
جائز لكن رؤيتنا له
تعالى بلا كيف أي
ليست كرؤية بعضنا
بعضنا

أترى الكليم أتى بجهل ما أتى • وأنت شيوذك ما أتوا عن معرفة
نطق الكتب وأنت تنطق بالهوى • فهوى الهوى بك في الهوى المتلقه
ورد عليه بعضهم أيضا بقوله

هل نحن من أهل الهوى أو أنتم • ومن الذي مناجير موصفه
اعكس نصب فالوصف فيكم ظاهر • كالشمس فارجم عن مقال الزخرفه
يكفيك في ردى عليك بأنها • نحتج بالآيات لا بالسفسفه
وبنى رؤيته فأت حرمها • ان لم تقل بكلام أهل المعرفة
فتراه في الاخرى بلا كيفية • وكذلك من غير ارتسام للصفه

(قوله فلا يرى تعالى في جهة الخ) فلا يرى فوق ولا يمين ولا أمان ولا نحوه من سائر الجهات ولا أبيض ولا نحوه
من سائر الألوان ولا يرى تعالى جسما فيحار العبد في العظمة والجلال حتى لا يعرف اسم نفسه ولا يشعر به
حوله من الخلاق فان العقل يفجز هنالك عن الفهم ويتلشى الكل في جنب عظمته تعالى (قوله ونفى الرؤية
الخ) بما استدلو به قوله تعالى لا تدركه الابصار وأجاب أهل السنة عنه بوجوه منها أن الإدراك رؤية على
وجه خاص بأن تكون على وجه الاحاطة بالمرئي لا مطلق الرؤية حتى يستدل لنفيه على نفيها ومنها أنه محمول
على الدنيا (قوله وهى من عقائدهم الخ) الضمير للعقيدة المفهومة بما ذكر وقوله الزائغ أى المائلة عن الحق
فقوله الباطلة كالتفسير (قوله قولهم ان العبد الخ) ومثل العبد غيره من سائر الحيوانات الا أنه لما كان بعض
الدلة لا يجرى الا فيه خصوه بالذ كرهذا وصرح الخيال بأن المراد به هنا كل مخلوق عاقل كان أو غيره وقد
وقع النزاع فيما يصدر من النائم من الفعل ففعل بخلق الله تعالى كفعل المضطر وقيل بخلق النائم كفعل المختار
وتوقف بعضهم وقوله بخلق الخ لكن المتقدمون منهم لا يسمون العبد خالقا لأفعاله وإنما يسمونه موجدا
لقرب صيدهم بالسلف المجمعين على أنه لا خالق الا الله تعالى ثم لما طال الزمل تجاسر متأخروهم على خرق
الاجماع وقالوا ان العبد خالق لأفعاله وقوله أفعال نفسه أى الاختيارية بخلاف الاضطرارية فانها مخلوقة لله
اتفاقا كما مر غير مرة (قوله يسمون بالقدرية) وهناك فرقة أخرى تسمى القدرية أيضا تخوضهم في القدر
بمعنى سبق العلم بالاشياء حتى نفوه وزعموا أن الامراء أى مستأنف الله علما عند وقوعه لعدم سبق العلم به
وقوله لانهم يقولون الخ عاده للعلية فكأنه قال وإنما كان قولهم بذلك علة لتسميتهم بالقدرية لانهم يقولون
الخ وفيه أنه حيث كانت العلة ما ذكر فالناسب القدرية بضم القاف وسكون الدال نسبة للقدرية كما أشار اليه
السعد قال اليوسى ويمكن أن يتسامح في إطلاق القدر على القدرة فيصح ذلك ويكون نسبة للقدر المراد منه
القدرة (قوله كما سميت الطائفة الخ) وتسمى أيضا بالجهمية نسبة الى مقدمهم جهيم بن صفوان وقوله القائلون
بأن العبد الخ فهو عندهم كرى شتمعلقة في الهواء (قوله بالجبرية) بسكون الباء ونفتمش لمشكاة القدرية
(قوله نسبة الى قولهم الخ) لو قال نسبة للجبر لقولهم بجبر العبد لكان أولى (قوله وفهره) تفسير (قوله وهى)
أى هذه العقيدة (قوله والحق ان العبد الخ) تحصل من كلامه أن المذاهب ثلاثة كما حره السنوسى وظاهر أن
مذهب أهل السنة ليس بالاختيار المحض ولا بالنظر المحض بل أمر بين الأمرين فخرج من بين فرت ودم لبنا
خالصا ساتغا للشار بين وقد حكى أنه قيل للحسن البصرى رضى الله عنه أجبر الله عباده فقال الله أعدل من
ذلك فقيل أفوض اليهم فقال هو أعز من ذلك ثم قال لو جبرهم لما عذبهم ولو فوض اليهم لما كان للأمر معنى
ولكنها منزلة بين المنزلتين والله فيه سر لا تعلمونه (قوله لا يمكن أن يعبر عنه بعبارة) أى واضحة والافتقد
عبر واعنه بعبارات لكنها لا تخلو عن خفاء أشهرها أنه تعلق قنبرته بالمقدور لا على وجه التأثير فيه (قوله
بل الشخص يجحد الخ) يعنى أن هذا علامة واضحة عليه وقوله وبين ما اذا حركها الخ كان الانسب وبين

فلا يرى تعالى في جهة
ولا بلون ولا يرى تعالى
جسما تنزه الله تعالى عن
ذلك علوا كبيرا ونفى
الرؤية لله تعالى المعتزلة
قبهم الله تعالى وهى
عن عقائدهم الزائغة
الباطلة ومن عقائدهم
الفاسدة أيضا قولهم ان
العبد يخلق أفعال نفسه
ولا جمل قولهم هذا
يسمون بالقدرية لانهم
يقولون بأن أفعال العبد
بقدرته كما سميت الطائفة
القائلون بأن العبد مجبور
على الأفعال التى يفعلها
بالجبرية نسبة الى قولهم
بجبر العبد وقهره
وهى عقيدة زائغة أيضا
والحق أن العبد لا يخلق
أفعال نفسه وليس
بمجبور أبدا ان الله تعالى
يخلق الأفعال الصادرة
من العبد مع كون العبد
له اختيار فيها قال السعد
في شرح العقائد وهذا
الاختيار لا يمكن أن يعبر
عنه بعبارة بل الشخص
يجحد بين حركة يده اذا
حركها هو وبين ما اذا
حركها الهواء قهره اعنه
فرقا

حركتها اذا حركها الهواء الخ والانيان بين الثانية للتأكيد (قوله ومن الجائز عليه الخ) أي عند أهل السنة وخالفت المعتزلة فأوجبوه عليه تعالى لانه هو الاصلح فقد بنوه على ما قالوه من وجوب الصلاح والاصلاح عليه تعالى وخالفت أيضا لبراهمة فقالوا باستحالة كذا نقله السنوسي عنهم لكن صريح كلام السعد أنهم لا يقولون بذلك بل القائل به غيرهم وصبارته في شرح المقاصد المنكروين للنسبة منهم من قال باستحالتها ولا اعتداد بهم ومنهم من قال بعدم الاحتياج اليها كالبراهمة اهـ (قوله ارسال جميع الرسل) هو تنبيه على قد اشهر أن بين الرسول والنبي عموما باطلاق لانه يعتبر في الاول الامر بالتبليغ دون الثاني وقيل ان بينهما عموما من وجه لانه كما يعتبر في الاول ما ذكر يعتبر في الثاني ان يختص ببعض الاحكام فيجتمعان ان يختص باحكام وأمر بتبليغ أحكام وينفرد الاول ان أمر بتبليغ الكل وينفرد الثاني ان لم يؤمر بتبليغ شيء وقيل ان بينهما الترادف لاعتبار الامر بالتبليغ فيهما وعلى هذا فمن لم يؤمر بالتبليغ لا يسمى باسم منهما (قوله ان أفضل المخلوقات الخ) أو رد عليه قوله صلى الله عليه وسلم لا تفضلوا في علي بن مينا وقوله عليه الصلاة والسلام لا تفضلوا بين الانبياء ونحو ذلك من الاحاديث وأجيب بأن المراد النهي عن التفضيل المؤدى الى اعتقاد منقصة في المفضل عليه وبأن ذلك كان قبل اعلامه صلى الله عليه وسلم بما في الواقع وبغير ذلك فلينظر وهل هذا التفضيل بسبب المزاي التي وجدت في الفاضل دون المفضول أولا والتحقيق الثاني وهو الذي اختاره ابن عباد في رسالته الكبرى وعليه الجمهور (قوله وعلى آله) المراد بهم في هذا المقام مطلق الاتباع فدخل فيهم الاصحاب لانهم أشد الناس اتباعا له صلى الله عليه وسلم وقوله وعلى أهل بيته من عطف الخاص على العام لان أهل البيت عند الجمهور على وفاطمة والحسن والحسين وقيل من اجتمع معه صلى الله عليه وسلم في رحم وقيل غير ذلك وقد اشهر أربعة ألقاب الاول آل وأهل البيت وقد علمت ما وذا القربى وهم أهل البيت على قول الجمهور والمرار روى عن ابن عباس أنه لما نزل قوله تعالى قل لا أسألكم عليه أجرا الا المودة في القربى قالوا يا رسول الله من هؤلاء الذين أمرنا الله بمودتهم قال علي وفاطمة وابناهما والعتره وهم العشرة وقيل الذرية كذا يستفاد من شرح القاسمي على الدلائل (قوله ويليه صلى الله عليه وسلم في الافضلية بقية أولى العزم) على ترتيبهم المذكور بعد فليسا في مرتبة واحدة كما قد توهمه للعبارة والمراد من العزم هنا الصبر وتحمل المشاق أو الحزم كما فسره به ابن عباس في الآية (قوله وهم) أي البقية وقد نظموا في بيت وهو محمد ابراهيم موسى كليمة فعبسى فنوح هم أولو العزم فاعلم

(قوله وقيل أولو العزم أكثر من ذلك) فقيل انهم جميع الرسل وقيل انهم جميع الانبياء الا يونس وقيل انهم نجباء الرسل وقيل غير ذلك فانظره (قوله ويلى أولى العزم في الافضلية بقية الرسل الخ) ثم هم في الافضلية ليسوا سواء بل متفاوتون فيما بينهم عند الله تعالى لكن بمنع الهجوم على التعيين لانه لم يرد فيه توقيف ولذلك أبهم الشيخ حيث أجل في ذلك بقوله ويلى أولى العزم الخ وكذا يقال في نظائره والحاصل أن الواجب اعتقاده افضلية الافضل على طبق ما ورد الحكم به تفصيلا في التفصيلي واجالا في الاجالي ولا يجوز لتعيين فيما لم يرد فيه توقيف (قوله ثم الملائكة) ظاهره أن جميع الملائكة أفضل من أولياء البشر كما في بكر والتحقيق خلافه هو أن ذلك قاصر على رؤسائهم كجبريل فيلى الانبياء رؤساء الملائكة فأولياء البشر فعوام الملائكة فعوام البشر (قوله أيديهم بالمعجزات) الضمير عائذ للملائكة عليهم الصلاة والسلام والمعجزات جمع معجزة وهي الامر الخارق للعادة المقرون بالتحدى الموافق للدعوى مع عدم امكان معارضته فدخل في الامر جميع الامور وخرج بما ذكر من القيود الامر المعتاد فانه ليس خارقا للعادة وكل من الكرامة والارهاص فانه ليس مقرونا بالتحدى الذي هو دعوى النبوة والمخالف للدعوى كاشتقاق القمر عند قول المنحدي آية صدق احياء الموتى ونحو السحر فانه يمكن معارضته وقد جمع بعضهم أقسام الخارق للعادة في قوله

ومن الجائز عليه
تعالى ارسال جميع
الرسل فارسله تعالى لهم
عليهم أفضل الصلاة
والسلام بفضله لا بطريق
الوجوب لانه تعالى
لا يجب عليه شيء كما مر
وعما يجب اعتقاده أن
أفضل المخلوقات على
الاطلاق نبينا صلى الله
عليه وسلم وعلى آله
وعلى أهل بيته أجمعين
ويليه صلى الله عليه وسلم
في الافضلية بقية أولى
العزم وهم سيدنا ابراهيم
فسيدنا موسى فسيدنا
عبسى فسيدنا نوح
وهم في الافضلية على
هذا الترتيب وكونهم
خسة نبينا عليه السلام
والاربعة بعده وهو
الصحيح وقيل أولو
العزم أكثر من ذلك
ويلى أولى العزم في
الافضلية بقية الرسل ثم
بقية الانبياء على نبينا
وعليهم الصلاة والسلام
ثم الملائكة ويجب أن
يعتقد أن الله تعالى
أيديهم بالمعجزات
واختص نبينا صلى الله
عليه وسلم

بأنه خاتم الرسل وبأن

شرعه لا ينسخ حتى

ينقضي الزمن وعيسى

عليه الصلاة والسلام

بعد نزوله بحكم بشرع

نبينا فقبل يأخذه

من القرآن والسنة

وقيل يذهب إلى القبر

الشريف فيتعلمه منه

صلى الله عليه وسلم *

واعلم أنه ينسخ بعض

شرع نبينا ببعضه الآخر

كما نسخ وجوب كون

عدة المرأة المتوفى عنها

زوجها سنة بوجوب

كونها أربعة أشهر

وعشرا ولا نقص في

ذلك ويجب أيضا على

كل مكلف من ذكر

وأشئ أن يعرف الرسل

المذكورة في القرآن

تفصيلا ويصدق بهم

تفصيلا وأما غيرهم

فيجب الإيمان بهم إجمالا

لكن نقل السعد في

شرح المقاصد أنه يكفي

الاجال لكنه لم يتبع

ونظمها بعضهم فقال

حتم على كل ذي

النكليف معرفة

بأنبياء على التفصيل قد

علموا

في تلك حجتنا منهم ثمانية

من بعد عشر ويبقى

سبعة وهو

صلى الله عليه وسلم أفضل العرون

إذا ما رأيت الأمر يخرق عادة * فمعجزة إن من نبى لنا صدر

وان بان منه قبل وصف نبوة * فالأرهاص سمع تتبع القوم في الأثر

وان جاء يوما من ولى فاته الكرامة في التحقيق عند ذوى النظر

وان كان من بعض العوام صدوره * فكنونه حقا بالمعونة واشتهر

ومن فاسق ان كان وفق مراده * يسمى بالاستدراج فيما قد استقر

والأفندي بالأهانة عندهم * وقد تمت الأقسام عند الذى اختبر

لكن زيد عليه السحر والابتلاء والاول هو ما يظهر على أيدي الاشقياء مرتبطا بأسباب خاصة والثاني هو ما يظهر على أيديهم فتنة لمن يريد الله ضلاله فيقبحهم (قوله بأنه خاتم الرسل) أى والانبيا فقيه حذف الواو مع ما عطفت وكان الاولى التصريح بذلك فلا رسول ولا نبى بعده مبتدأ نبوته ورسالاته وهذا التقييد اندفع ما قد ورد من أن سيدنا عيسى ينزل آخر الزمان كما ثبت في الحديث الصحيح ووجه الاندفاع أنه لا مبتدأ نبوته ورسالاته حينئذ لسبقهم له قبل رفعه الى السماء (قوله وبأن شرعه لا ينسخ إلخ) بخلاف شرع غيره فانه نسخ قطعا (قوله وعيسى إلخ) جواب عما قد يقال كيف تقولون بأن شرعه لا ينسخ إلخ مع أن عيسى سينزل فيحكم بين الناس ومحصل الجواب أنه لا منافاة الا لو كان يحكم بشرعه هو وليس كذلك بل يحكم بشرع سيدنا محمد ﷺ فان قلت عيسى بعد نزوله لا يقبل الجزية من الكفار مع أن نبينا قبلها منهم ومقتضى ذلك أن عيسى يحكم بشرعه لا بشرع نبينا قلت قد غيا نبينا ﷺ فبطل ما بنى على عيسى فذلك الحكم من شرعه كما هو ظاهر (قوله فقبل يأخذه إلخ) علم منه أنه لا يقلد أحدا من المجتهدين وقوله فيتعلمه منه صلى الله عليه وسلم علم أنه صلى الله عليه وسلم حى في قبره كبقية الانبياء لحديث الانبياء احياء في قبورهم (قوله واعلم أنه ينسخ إلخ) أى سواء كان الناسخ والمنسوخ من القرآن أو من السنة أو الناسخ من القرآن والمنسوخ من السنة أو بالعكس وإذا كان المنسوخ من القرآن فقد يكون منسوخ التلاوة والحكم معا وقد يكون منسوخ التلاوة فقط أو الحكم كذلك لا يقال كيف يقع النسخ في القرآن مع قوله تعالى لا يأتى الباطل من بين يديه ولا من خلفه لانا نقول لا منافاة لان الضمير عائد للقرآن باعتبار مجموعه وهو لا ينسخ قطعا (قوله كأنسخ إلخ) لا يقال شرط الناسخ أن يكون متأخرا عن المنسوخ وما هنا ليس كذلك لأن الآية الدالة على الناسخ وهى قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن الآية متقدمة عن الآية الدالة على المنسوخ وهى قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية الآية لانا نقول وهى وان كانت متقدمة في التلاوة متأخرة في النزول كما قاله الخطيب في تفسيره (قوله أن يعرف إلخ) قال الشيخ الماوى يكفي في الايمان بكل منهم أن يكون بحيث لو سئل عن رسالاته لا اعترف بها فلا يجب أن يسردهم عن حفظ وقوله الرسل المذكورة في القرآن إلخ انما خصوا بذلك لأنهم على التفصيل صاروا معلومين من الدين بالضرورة (قوله ويصدق بهم) انما ذكر ذلك بعد المعرفة لانه لا يلزم منها التصديق كما تقدم (قوله وأما غيرهم فيجب إلخ) أى بان يصدق أن الله أنبياء غير هؤلاء (قوله أنه يكفي الاجال) أى حتى في الرسل المذكورة في القرآن كما لا يخفى (قوله حتم) أى حتم وقوله معرفة أى وتصديق وقوله على التفصيل متعلق بمعرفة وقوله قد علموا أى اشتهروا وقوله منهم أى من الانبياء المذكورين وقوله ثمانية من بعد عشر وهم ابراهيم واسحق ويعقوب ونوح وداود وسليمان وأيوب ويوسف وموسى وهارون وزكريا ويحيى وعيسى والياس واسماعيل واليسع ويونس ولوط وقوله سبعة بتقديم السين المهمة وقوله هود على حذف العاطف وكذا ما بعده وقوله انتهى أى النظم (قوله ان أصحابه ﷺ إلخ) الاصل في هذا الترتيب قوله صلى الله عليه وسلم خير القرون قرنى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم (قوله

ادريس هود شعيب صالح وكذا ذوالكفل آدم بالمختار قد ختموا وما يجب اعتقاده أن أصحابه ﷺ أفضل العرون

أفضل القرون) أي المتقدمة والمتأخرة والقرون جمع قرن وهو أهل زمن واحد اشتركو في أمر من الأمور المقصودة وقيل هو قدر متوسط من الزمن وقيل عشرة أعوام وقيل عشرون عاما وهكذا كل عقد إلى عشرين وقيل هو مائة وقيل مائة وعشرون وقيل كل من العشرة والمائة والعشرين وما بينهما يسمى قرنا والمناسب هنا الأول (قوله ثم التابعون لهم ثم أتباع التابعين) وهل من بعدهم هؤلاء متفاوتون أيضا بالسبقية قرنا بعد قرن أولا قولان والمرجع الأول فكل قرن أفضل من بعده كما يدل له حديث ما من يوم الا والذي بعده شر منه وانما يسرع بخياركم (قوله وأفضل الصحابة أبو بكر الخ) هذا ما عليه أهل السنة وذهب الخطائية إلى تفضيل عمر رضي الله عنه والرافدية إلى تفضيل العباس رضي الله عنه والشيعة إلى تفضيل علي كرم الله وجهه ويشهد لذلك أهل السنة حديث ابن عمر كنا نقول ورسول الله ﷺ يسمع خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي فلم ينهنا وقد قال السعد على هذا وجدنا السلف والخلف (قائدة) من أنكر صحبة أبي بكر كفر لنص القرآن عليها في قوله تعالى اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا بخلاف غيره أفاده بعض من كتب على الجزائية (قوله فعلى) ظاهره أنا نقف بقدر هؤلاء ولا تعرض لتفضيل بعض غيرهم على بعض وهي إحدى طريقتين والثانية وهي المرجحة ان بقية العشرة المبشرين بالجنة بعد علي سواء في الفضيلة وهم طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد وأبو عبيدة بن الجراح ويليهم بقية أهل غزوة بدر ثم بقية أهل غزوة أحد ثم بقية أهل بيعة الرضوان اه أفاده البعض المذكور (قوله لكن قال العلقمي الخ) انظر لم خص سيدتنا فاطمة وسيدنا ابراهيم بالذكور مع أن بقية أولاده كذلك كما يقتضيه عموم كلام سيدنا مالك (قوله حتى من الخلفاء الرابع) لا حاجة اليه بعد قوله على الاطلاق والخلفاء هم الذين تولوا الخلافة عنه ﷺ في مصالح المسلمين وقد عين ﷺ مدتها بقوله الخلافة بعدى ثلاثون أي سنة ثم تصير ملكا عضوا أي لانهم يضرون بالرعية حتى كانهم بعضون عضافتولاها أبو بكر رضي الله عنه سنتين وثلاثة أشهر وعشرة أيام وتولاها بعده عمر رضي الله عنه عشر سنين وستة أشهر وعمانية أيام وتولاها بعده عثمان رضي الله عنه إحدى عشرة سنة وأحد عشر شهرا وتسعة أيام وتولاها بعده علي رضي الله عنه وكرم وجهه أربع سنين وتسعة أشهر وسبعة أيام فالجميع تسعة وعشرون سنة وستة أشهر وأربعة أيام فلم تكمل المدة التي عينها النبي ﷺ الا بأيام الحسن بن علي رضي الله عنهما كذا حرة السيوطي (قوله وكان سيدنا مالك يقول) غرضه بنقل ذلك تقوية كلام العلقمي لكن قد علمت ان كلام سيدنا مالك ليس خاصا بسيدتنا فاطمة وسيدنا ابراهيم ككلام العلقمي بل هو عام لجميع أولاده صلى الله عليه وآله وسلم (قوله على بضعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) البضعة بكسر الباء وفتحها القطعة من اللحم والجمع بضع كسدر وبضاع كصحاب وبضعات كسجادات (قوله وهذا هو الذي يجب الخ) يعني انه اختار ذلك وهو كذلك (قوله ولدى مكة) عبارة بعضهم بعث بمكة (قوله ويجب على الآباء الخ) كذا في متن العباب ومثله لابن السمعاني وقال الرملي في شرح العباب ينبغي أن يكون ذلك على وجه الاكلية لا الوجوب اه لكن وافق ابن حجر على الوجوب الا أنه ناقش في الاقتصار على ذلك واختار أنه لا بد أن يعلمه من أوصافه ﷺ الظاهرة المتواترة بما يميزه عن غيره ولو بوجه فيجب ان يعلمه أنه محمد الذي من قریش واسم أبيه كذا واسم امه كذا وبعث بكذا في الله ورسوله الى الخلق كافة اه (قوله قال الاجهوري ويجب الخ) ونص عبارته في شرح ألفية السيرة ورأيت في شرح عقيدة ابن الحاجب للسبكي عن القرافي ما يفيد أن معرفة نسبه ﷺ الى عدنان واجبة ونحوه مستفاد من شرح عقيدة ابن الحاجب أيضا لابن زكريا بل يستفاد منه أن معرفة نسبه من جهة أمه واجبة أيضا الى كلاب اذ ما بعده يشترك فيه نسب أبيه وأمه انتهت ثم نقل عبارة الاول وهي صريحة في انه يجب معرفة جميع الاحوال المتعلقة به صلى الله عليه وآله وسلم

ثم للتابعون لهم ثم أتباع التابعين وأفضل الصحابة أبو بكر فعمر عثمان فعلى على هذا الترتيب لكن قال العلقمي سيدتنا فاطمة وأخوها سيدنا ابراهيم أفضل من الصحابة على الاطلاق حتى من الخلفاء الرابع وكان سيدنا مالك يقول لا أفضل على بضعة رسول الله ﷺ أحدا وهذا هو الذي يجب اعتقاده ونلقى الله عليه ان شاء الله تعالى وما يجب اعتقاده أيضا أنه صلى الله عليه وآله وسلم ولد في مكة وتوفي في المدينة ويجب على الآباء أن يعلموا أولادهم ذلك قال الاجهوري ويجب على الشخص أن يعرف نسبه ﷺ

الله عليه وسلم ونصها وقد ذكر القرافي في ذخيرته وأشار إليه في شرح الاربعين أن جميع الاحوال المتعلقة به صلى الله عليه وسلم ترجع الى العقائد لادلاي العمل فيجب البحث عنها لتحصيل كمال المعتقد بذلك انتهت (قوله من جهة أيه) أي الى عدنان فقط كما علم مما مر وأما من بعده فلا يجب معرفته بل تجوز فقط كما ذهب اليه ابن اسحق وابن جرير وغيرهما وكرهه الامام مالك رضي الله عنه افاده الاجهوري في الشرح المذكور وقوله من جهة أمه أي الى كلاب فقط كما علم أيضا لا يقال النسب لا يكون الا لآباء لأننا نقول المراد به هنا معناه اللغوي وهو يشمل ما ذكر (قوله أن يعرف ساداته) أي عدة وترتيبها (قوله سادات الأمة) من معاني الأمة الجماعة الذين ارسل اليهم رسول وهو المراد هنا ومنها الرجل الجامع للخير ومنها الامام ومنها غير ذلك (قوله لكن لم يصرحوا الخ) أي بل صرحوا بأنه ينبغي فقط وهو محتمل لان يكون على سبيل الوجوب أو على سبيل الندب (قوله لكن قياس نظائره الوجوب) أي لكن القياس على نظائره كنسبه صلى الله عليه وسلم (قوله أولاده صلى الله عليه وسلم الخ) بيان لعدتهم وقوله وترتيبهم الخ بيان لترتيبهم (قوله على الصحيح) وهو قول أكثر أهل النسب وقال الدارقطني هو الا ثبت ومقابله اقوال منها أنهم ثمانية أربعة أنثى وهي التي ذكرها وأربعة ذكور القاسم وابراهيم والطاهر والطيب ومنها أنهم تسعة بزيادة عبدالله على تلك الثمانية ومنها أنهم أحد عشر بزيادة الطيب ولدمع الطيب في بطن والمطهر ولدمع الطاهر في بطن ومنها أنهم اثنا عشر بزيادة ولد يقال له عبد مناف ولد قبل المبعث (قوله وترتيبهم في الولادة الخ) رمز الشيخ الى ذلك بقوله

قبول زكاريك فوز الأعباء • ترتب أولاد النبي المطهر

ألا لتبهم وانزل نجد خير رفقة • وقد كملوا سبعا بقول محمر

فالقاف لسيدنا القاسم والزاي لسيدتنا زينب والراء لسيدتنا رقية والفاء لسيدتنا فاطمة والهمزة الاولى لسيدتنا أم كلثوم والعين لسيدتنا عبد الله والهمزة الاخيرة لسيدنا ابراهيم لكن لا يعلم كون الهمزة الاولى لسيدتنا أم كلثوم والاخيرة لسيدنا ابراهيم من جوهر النظم اذ يحتمل العكس فلا بد من قرينة على ذلك (قوله وهو أول أولاده) لاجابة اليه لعلمه من قوله وترتيبهم الخ ولكونه أول أولاده كني به فكان صلى الله عليه وسلم مشتهرا بأبي القاسم وقد نصوا على أنه يحرم على غيره صلى الله عليه وسلم للتسكني بذلك سواء مدة حياته عليه الصلاة والسلام وبعدها على الصحيح وقد عاش سيدنا القاسم ستين كذا قيل وقال مجاهد سبع ليل وخطأ بعضهم وقال الصواب انه عاش سبعة عشر شهرا (قوله ثم زينب) فهي بعد القاسم في الولادة وقيل ولدت قبله أدركت الاسلام وهاجرت وهي أكبر بناته صلى الله عليه وسلم على الاصح كما سيأتي (قوله ثم رقية) كانت ذات جلال وذكر بعضهم أنها أكبر بناته صلى الله عليه وسلم وصححه الجرجاني والاصح الذي عليه الاكثر ما مر من ان زينب أكبرهن وماتت والنبي صلى الله عليه وسلم بدر ولما عزي بها قال الحمد لله دفن البنات من المكرمات كما أخرجه الدولابي عن ابن عباس (قوله ثم فاطمة) روى مرفوعا انها سميت فاطمة لان الله تعالى قد فطمها وذريتها عن النار يوم القيامة وروى مرفوعا أيضا لان الله فطمها ومحبيها عن النار وتسمى البتول من البتل وهو القطع لا تقطاعها عن الدنيا الى الله تعالى وقيل لا تقطاعها عن نساء زمانها حسبنا وديننا وكانت أحب أهلها صلى الله عليه وسلم اليه وكان اذا أراد سفرا يكون آخر عهده بها واذا قدم أول ما يدخل عليها وروى البخاري أنه صلى الله عليه وسلم قال فاطمة بضعة مني فمن أغضبها أغضبني ولم يكن له صلى الله عليه وسلم عقب الا منها فانتشر نسله منها من جهة السبطين الحسن والحسين رضي الله عنهما (قوله ثم أم كلثوم) انما تعرف بهذه الكنية فلا يعرف لها اسم وماتت سنة تسع من الهجرة وفي البخاري جاس رسول الله صلى الله عليه وسلم على القبر وعيناه تذرفان وقال هل فيكم من أحلم بجامع الليلة فقال أبو طلحة أنا فقال انزل قبرها فزل وقدر وى نحو ذلك في رقية وهو وهم لما تقدم من أنها ماتت وهو صلى الله عليه وسلم بدر (قوله ثم عبدالله) قد علمت

من جهة أيه ومن جهة أمه وسيأتي ان شاء الله تعالى ذكر ذلك في الخاتمة قال العلماء وينبغي أن يعرف كل شخص عدة أولاده صلى الله عليه وسلم وترتيبهم في الولادة لأنه ينبغي للشخص أن يعرف ساداته وهم سادات الأمة لكن لم يصرحوا فيما رأيت بوجوب ذلك أو ندبه لكن قياس نظائره الوجوب وأولاده صلى الله عليه وسلم سبعة ثلاثة ذكور وأربعة أنثى على الصحيح وترتيبهم في الولادة القاسم وهو أول أولاده صلى الله عليه وسلم ثم زينب ثم رقية ثم فاطمة ثم أم كلثوم ثم عبدالله وهو الملقب بالطيب وبالطاهر فهما لقبان لعبد الله

ان الاصح انه هو الطيب والطاهر فقوله وهو الملقب الخ جرى على الاصح (قوله لاسما شخصين الخ) أي كما قيل (قوله وكلهم) أي الستة المذكورة وقوله من سيدتنا خديجة هي أول امرأة تزوج بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يتزوج غيرها حتى ماتت واختلف هل هي أفضل أو عائشة سئل داود أيهما أفضل فقال عائشة أقرأها النبي السلام من جبريل وخديجة أقرأها جبريل من ربها السلام على لسان سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فهي الأفضل قيل له فمن أفضل خديجة أو فاطمة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فاطمة بضعة مني فلا أهل بيعة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدا ولقد قيل

فضلي النساء بنت عمران ففاطمة • خديجة ثم من قد برأ الله

وقد اختلف في عدة أزواجه صلى الله عليه وسلم والمتفق عليه منهن إحدى عشر قات منهن في حياته صلى الله عليه وسلم ثنتان خديجة وزينب أم المساكين وتوفى صلى الله عليه وسلم عن تسع وهن عائشة وميمونة وزينب بنت جحش وحفصة وجويرية وصفيّة ورملة وهند وسودة وقد رمز الشيخ اليهن بقوله

عشت ملبحا زاد حسنا جلاله • صفا رشأ هندية مسل للفتك

نخذ أحرقا من أول الكرم تستقد • نساء توفى عنهن المصطفى المكي

والمتخلف فيه منهن اثنتا عشرة فإذا ضمت إلى تلك كانت الجلة ثلاثا وعشرين (قوله سيدنا إبراهيم) روى كافي للبخلري أنه صلى الله عليه وسلم قال ليلة ولادته ولد لي غلام سميت به باسم أبي إبراهيم الحديث ومنه يؤخذ مشروعية التسمية من حين الولادة وأما حديث الأمر بتسمية المولود يوم السابع فالمقصود منه أنها لا تؤخر عنه لا أنها لا تكون إلا فيه بل هي مشروعة من حين الولادة إليه وعاش سبعين يوما وقيل ستة عشر شهرا وثمانية أيام وقيل سنة وعشرة أشهر وستة أيام وقد انكسفت الشمس يوم موته فقال الناس إنما كسفت لوت إبراهيم فقال صلى الله عليه وسلم إن الشمس والغمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لوت أحدرا وأما الشيخان وقد روى لوعاش إبراهيم لكان نبيا لكن قال الثنوي أنه باطل وجسارة على الكلام في المنهيات ومجازفة وهجوم على عظيم وقد تعقب في ذلك ابن حجر بأنه عجيب مع ورود ما ذكر عن ثلاثة صحابة قال وكأنه لم يظهر له فقال في انكاره ما قال وكيف يظن بالصحابي المهجوم على مثل هذا بالظن وقد اشتهر الجواب عنه بأن القضية الشرطية لا تقتضي الوقوع أفاده في المواهب (قوله من مارية القبطية) كانت سرية له صلى الله عليه وسلم أهداها له المقوقس القبطي وأهدى معها اختها سيرين وخصيا يقال له مأبور وألف مثقال من ذهب وعشرين ثوبالينا وبغلة شهباء وهي دليل وجار أشهب وهو عفيف ويقال له يعفور وعسلا من غسل بنها فأعجب غسل النبي صلى الله عليه وسلم ودعا في غسل بنها بالبركة وكانت سرار به صلى الله عليه وسلم أربعة كما أفاده في المواهب وقد نظم بعضهم أولاده صلى الله عليه وسلم على ترتيبهم في الولادة في بيتين وذيلهما بيت ذكر فيه أن كلهم من سيدتنا خديجة إلا سيدنا إبراهيم فمن مارية القبطية فقال

أولاد طه قاسم فزينب • رقية ذات الجلال الباسمة

فأم كلثوم ففاطمة فعب • د الله إبراهيم وهو الخاتمة

وأمهم خديجة إلا إبراهيم • فأمه مارية كن عاله

وهو مخالف لما جرى عليه الشيخ من تقديم فاطمة على أم كلثوم فليحذر (قوله هذا) أي أفهم هذا (قوله الصدق للرسول) أي مطابقة خبرهم للواقع هذا هو معنى الصدق وأما معنى الحق فهو مطابقة الواقع للخبر فالمطابقة وإن كانت مفاعلة من الجانبين إلا أنها تسند في تفسير الصدق للخبر وفي تفسير الحق للواقع كذا اشتهر واختار بعض المحققين أنهما شيء واحد وهو مطابقة الخبر للواقع وذلك لأن الواقع أمر ثابت فلا نسب أن يقاس عليه غيره لا العكس بأن ملاحظ مطابقة غيره له لا مطابقة لغيره وإن كانت المفاعلة من الجانبين ألا ترى

لا سماء شخصين مغايرين
له وكلهم من سيدتنا
خديجة والسابع سيدنا
إبراهيم من مارية
القبطية هذا ولترجع
إلى تمام العقائد
(الثانية والاربعون
الصدق للرسول عليهم
السلام والسلام

في جميع أقوالهم
 (الثالثة والاربعون)
 الامامة (أى عصمتهم
 من الوقوع في محرم أو
 في مكروه
 (الرابعة والاربعون)
 تبليغ مأمروا ببليغه
 للخلق
 (الخامسة والاربعون)
 القناعة فهذه الاربعة
 تحب لهم عليهم الصلاة
 والسلام بمعنى أنه لا
 يتصور في العقل عدمها
 ويتوقف الايمان على
 معرفة ذلك على
 الخلاف بين السنوسى
 وغيره ويستحيل
 عليهم عليهم الصلاة
 والسلام أضداد هذه
 الاربعة وهى الكذب
 والحياة بفعل محرم
 أو مكروه والكتان
 لشيء مأمروا ببليغه
 والبلادة فهذه الاربعة
 تستحيل عليهم عليهم
 الصلاة والسلام بمعنى
 أنه لا يتصور في العقل
 وجودها ويتوقف
 الايمان على معرفتها
 على ما تقدم فهذه تسعة
 وأربعون عقيدة وعام
 الخمين جواز وقوع
 الاعراض البشرية بهم
 لتي لا تؤدى الى نقص

أنه يقال جالس الوزير السلطان ولا يقال جالس الساطن الوزير وهذا الذى فى كلام السعد على العقائد تفسير
 الحق بالحكم المطابق وأما المطابقة فعملها تفسير الحقيقة فليراجع * واعلم أن جميع ما قيل فى حق الرسل يقال فى
 حق الانبياء الاتبليغ وضده فانهما خاصان بالرسل اذ النبي الذى ليس برسول لا يبلغ شيئاً نعم يجب أن يخبر بأنه
 نبى ليحترم ويعظم (قوله فى جميع أقوالهم) أى فى دعوى الرسالة وفيما بلغوه عن الله تعالى وفى الكلام العرفى
 نحواً كـت شربت وفيه أن دليل الصدق الآتى قاصر على الصدق فى الاولين فالأولى أن يقصر الصدق هنا عليهما
 لموافقة حيثئذ بين الدليل والمطلوب ويكون الصدق فى الثانى مستفاداً من الامامة كما لا يخفى (قوله أى عصمتهم
 من الوقوع الخ) العصمة فى اللغة الحفظ من الشيء مع امكان وقوعه من المحفوظ وفى الاصطلاح الحفظ من
 الشيء مع استحالة وقوعه من المحفوظ وبهذا تعلم منع سؤالنا لها الا ان أراد بها المعنى اللغوى والمراد عصمتهم
 من ذلك ظاهر او باطنا كما يأتى فى كلامه فانه تعالى عصم ظاهرهم من الزنا وشرب الخمر والكذب الى غير ذلك
 من منهيات الظاهر وعصم باطنهم من الحسد والرياء وحب الدنيا الى غير ذلك من منهيات الباطن (قوله فى
 محرم) أى ولو صورة فشمل ما كان عمداً أو سهواً وما كان قبل النبوة أو بعدها ولا فرق بين الصغيرة والكبيرة
 نعم قد يقع منهم سهواً اذا ترتب عليه تسريع كما فى سلامه عليه السلام من الصلاة قبل تمامها سهواً لاجل
 بيان احكام السهو وقوله أو فى مكروه لا يقال قد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم توساً مرة مرة ومرتين
 مرتين وشرب قائماً مع أن ذلك مكروه لانا نقول انما فعل عليه السلام ذلك من حيث التشريع وهو من
 هذه الحثية ليس مكروها بل هو طاعة يثاب عليها كما أن المباح كذلك فلا يفعله صلى الله عليه وسلم
 الا من هذه الحثية وهو حيثئذ ليس مباحاً بل هو طاعة يثاب عليها (قوله تبليغ مأمروا ببليغه) أى وان
 لم يكن أحكاماً كما فى القرآن كثيراً وقيد بقوله مأمروا احترازاً عما ليس كذلك بأن أمروا بكتابه أو خبروا
 فى تبليغه وكتابه فان تبليغه ليس واجبا بل هو ممتنع فى الاول جائز فى الثانى (قوله القناعة) أى الذكاء
 والخلق بحيث يكون فيهم قدرة على الزام الخصوم ومحاجبتهم وابطال دعاويهم (قوله فهذه الاربعة تحب
 لهم) أى لا تنفك عنهم وقوله بمعنى أنه لا يتصور الخ انما يمتنع على ما قاله المعتزلة من أن وجوب هذه الامور
 عقلى بناء على أصلهم الفاسد من وجوب الصلاح والاصلاح دون ما قاله أهل السنة من أن وجوبها شرعى
 بمعنى أنه بالدليل الشرعى وهو الحق كما يظهر للتأمل فى الأدلة الآتية وعلى قياس ذلك يقال فى قوله ويستحيل
 عليهم الخ (قوله أضداد هذه الاربعة) المراد بالضد هنا معناه اللغوى وهو مطلق المنافى وذلك لان الكذب
 معناه عدم مطابقة الخبر للواقع والحياة عدم الحفظ من الوقوع فى محرم أو مكروه والكتان عدم التبليغ
 والبلادة عدم الذكاء وحيثئذ فالتقابل بين كل من هذه الامور ومقابلته من التقابل بين الشيء والمساوى لنقيضه
 لأن نقيض الصدق لا صدق وهو مساو للكذب وهكذا نعم أن فسرت الحياة بارتكاب محرم أو مكروه كان
 التقابل بينها وبين مقابلتها من التقابل بين الضدين (قوله بفعل محرم أو مكروه) الباء للسببية ان فسرت الحياة
 بعدم الحفظ للتصوير ان فسرت بارتكاب محرم أو مكروه المراد بالفعل ما يشمل القول والاعتقاد كالاقتقاد
 للفاسد (قوله مأمروا) أى حال كونه بعض مأمروا بالخ وتقدم محترزه فتنبه (قوله على ما تقدم) أى من
 الخلاف بين السنوسى وغيره (قوله فهذه تسعة وأربعون) اسم الاشارة عائداً الى ما ذكره من العقائد كلها
 من الوجود الى هنا (قوله وعام الخمين) أى متممها (قوله الاعراض) خرج بذلك صفاته تعالى فلا تجوز
 عليهم خلافاً للنصارى حيث وصفوا عيسى بها وقوله البشرية أخرجه به صفات الملائكة فلا تجوز عليهم أيضاً
 وقوله التى لا تؤدى الى نقص الخ احتراز عن الاعراض التى تؤدى الى ذلك كالبلاء والبرص والجذام خلافاً
 لليهود وجهلة المؤرخين فى وصفهم لهم بالفقاص كوصفهم داود بالحسد فنحصل أن النصارى أفرطوا حتى
 وصفوا عيسى بصفات الالهية وأن اليهود فرطوا حتى وصفوا الرسل بالنفائص وهذه الامم تفرط ولم تفرط

في مراتبهم العلية ودليل وجوب الصدق لهم عليهم الصلاة والسلام أنهم لو كذبوا لكان خبر الله تعالى كاذبا لان الله تعالى صدق دعواهم الرسالة باظهار المعجزة على أيديهم والمعجزة نازلة منزلة قوله تعالى صدق عبدي في كل ما يبلغ عني وتوضيحه ان الرسول اذا أتى قومه وقال أنا رسول ليكم من الله وقالوا له ما الدليل على رسالتك وقال لهم انشقاق هذا الجبل مثلاً فاذا قالوا له انت بما قلت يشق الله الجبل عند قولهم المذكور تصديقا لدعوى الرسل الرسالة فشق الله تعالى الجبل نازل منزلة قوله تعالى صدق عبدي في كل ما يبلغ عني فلو كان الرسول كاذبا لكان هذا الخبر (٧٦) كاذبا والكذب عليه تعالى محال فيكون كذب الرسل محالا واذا اتفقت عندهم الكذب

ثبت لهم الصدق وأما دليل الامانة أي عصمتهم ظاهرا وباطنا من محرم أو مكروه أنهم لو خانوا بارتكاب محرم أو مكروه لكننا مأمورين بمثل ما يفعلونه ولا يصح أن نؤمر بمحرم أو مكروه لان الله تعالى لا يأمر بالفحشاء فتعين أنهم لم يفعلوا الا الطاعة اما واجبة أو مندوبة ولا تدخل أفعالهم المباحات لانهم اذا فعلوا المباح يكون لبيان الجواز وأما دليل التبليغ فلانهم لو كتبوا العلم مأمورين بكتان العلم ولا يصح أن نكتب العلم لان كاتمهم ملعون فتعين أنهم لم يكتبوا فثبت لهم التبليغ وأما دليل القطانة أي الخلق لهم عليهم الصلاة والسلام فلانهم لو اتفقت عنهم القطانة قدروا أن يقيموا حجة على الخصم لكن اقامة

وكان بين ذلك قواما (قوله في مراتبهم) أي منازلهم العلية أي العالية فهي فعيلة بمعنى فاعلة (قوله أنهم لو كذبوا لكان الخ) أشار بذلك الى قياس استثنائي مركب من شرطية متصلة مذكورة بلفظها واستثنائية مذكورة بمعناها أعني قوله فيما يأتي الكذب على الله محال ويصح أن يكون اقترانها مركبا من شرطية وحالية مذكورين وتقريرهما لا يخفى (قوله لكان خبر الله) أي التنزيلى لا الحقيقي كما يعلم بما بعد (قوله لان الله تعالى صدق دعواهم الخ) تعليل لللازمة بين المقدم والتالي لكن بواسطة ضمنية محذوفة وتقريرها وتصدق الكاذب كذب (قوله والمعجزة نازلة منزلة الخ) علم منه أنه تعالى لم يقل ذلك صريحا وإنما قاله تنزيلا (قوله وتوضيحه) أي توضيح هذا الدليل (قوله عند قولهم المذكور) أي الذي قولهم انت بما قلت ولعل المراد بالعندية العرفية فتشمل البعدية التي على الفور المعبر عنها بالعقبة (قوله لكان هذا الخبر) أي التنزيلى كما علمت (قوله أنهم لو خانوا الخ) فيما صر فيها قبله وقوله لكننا مأمورين بالخ أي لقوله تعالى فاتبعوه لعلمكم تهتدون ونحو ذلك والضمير في قوله لكننا مأمورين بجميع الالام والكلام على التوزيع فكل أمة مأمورة باتباع رسولها (قوله لان الله الخ) لعل المراد بالفحشاء ما يشمل المكروه حتى يتم التعليل والا كان فيه قصور (قوله فتعين الخ) مرتب على محذوف والتقدير واذا لم يصح أن نؤمر بمحرم أو مكروه بطل ما أدى اليه وهو خيانتهم بفعل محرم أو مكروه وفي ترتيب التعيين المذكور على ذلك نظر اذ لا يعلم منه أنهم لا يفعلون المباح فلو أخرج قوله فتعين الخ عن قوله ولا تدخل أفعالهم المباحات الخ لكان واضحا (قوله ولا تدخل أفعالهم المباحات) قد مر التنبيه عليه (قوله فلانهم لو كتبوا الخ) فيما صر (قوله ولا يصح أن نكتب العلم) لعل الصواب ولا يصح أن نؤمر بكتب العلم (قوله لان كاتمهم ملعون) أي كما في الحديث كاتم العلم ملعون وهو محمول على من كتبه عن مستحقه وقد تعين وقد نصوا على انه لا يجب على العالم أن يعلم الناس من غير طلب منهم مالم يكن الواقع أمرا منكرا والالزمة ذلك ازالة للنكر فيجب على من رأى شخصا يحق هيئة الصلاة مثلا أن يعلمه وان لم يسأله في ذلك (قوله فتعين الخ) مرتب على محذوف والتقدير واذا ثبت أنه لا يصح أن نؤمر بكتب العلم بطل ما أدى اليه وهو كتبناهم فتعين الخ (قوله فلانهم لو اتفقت) إشارة الى قياس استثنائي وتقريره واضح مما صر (قوله لكن اقامة الحجج الخ) الاظهر أن يقول لكن عدم قدرتهم على ذلك ممنوع لان القرآن دل على اقامتهم الحجج على الخصم (قوله في غير موضع) أي كما في قوله تعالى وجادلهم بالتي هي أحسن الى غير ذلك من الآيات (قوله وقوع الاعراض البشرية) أي التي لا تؤدي الى نقص في مراتبهم العلية كما تقدم (قوله زيادة) أي سبب زيادة كما لا يخفى (قوله ولا جل أن يتسلى الخ) لعله توهم أنه قال قبل لزيادة الخ فعطف عليه قوله ولا جل أن يتسلى الخ (قوله على رئيسهم) أي أعظمهم فقوله بعد الاعظم توكيد أو تفسير (قوله من الامور التي أدلتها سمعية) وهي القسم الثالث من الثقل لانه يشتمل على الاطيات والنبويات والسمعية وهي التي لا تثبت الا بالسمع (قوله بان لبنينا ﷺ حوضا) ظاهره أنه حوض واحد وصحيح

الحجج منهم على الخصم دل عليها القرآن في غير موضع واقامة الحجج لا تكون الا من القطن وأما دليل جواز القرطبي وقوع الاعراض البشرية بهم انهم لا يزالون يترقون في المراتب العلية ووقوع الامراض بهم مثلاً زيادة في مراتبهم العلية ولا جل أن يتسلى بهم غيرهم ويعرف العاقل ان الدنيا ليست دار جزاء لاحبابه اذ لو كانت دار جزاء لاحبابه لما أصابهم شيء من تكدراتها صلى الله عليه وعلى رئيسهم الاعظم سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وأهل بيته أجمعين وقد تمت الخسوف عقيدة بادلتها الشريفة * ولنذكر لك شيئا مما يجب اعتقاده من الامور التي أدلتها سمعية * فأعلم انه يجب الايمان بان لبنينا ﷺ حوضا

القرطبي أن له عليه السلام حوضين واختاره السنوسي في شرح الكبرى واختلف هل لكل من سائر
الانبياء حوض أولا قال بعضهم والذي يتعين أن حوضه عليه السلام ثابت وحوض غيره محتمل فنحزم
بالاول ونفوض غيره الى الله تعالى اه (قوله والجهل بكونه بعد الصراط الخ) أي لان الواجب انما هو اعتقاد
نبوته لانه قبل الصراط أو بعده فلا يضر اخلاء الدهن عن ذلك (قوله ترده اختلاقي يوم القيامة) أي ما عدا
أهل الظلم والزيغ والبدع وظاهر كلامه أن الامم السابقة ترده أيضا وهو خلاف ظاهر الاحاديث (قوله وهو غير
الكوثر الخ) لكن الماء يصب فيه من ذلك الكوثر (قوله وما يجب اعتقاده الخ) لو قال وانه الخ لكان
أولى كما هو ظاهر (قوله أنه يشفع يوم القيامة في فصل القضاء) أي في القضاء الفصل أي الفاصل بين الناس وهذه
الشفاعة هي المسماة بالشفاعة الكبرى (قوله حين يقف الناس) أي بعد فرزهم الى الانبياء كما في الحديث
الصحيح فكل واحد يبيد عنرا ويقول لست لها بأهل نفسي نفسي الاسيدنا محمدا صلى الله عليه وسلم فلا
يبدى عنرا ولا يقول ذلك بل يقول أنا لها أنا لها ثم يسجد تحت العرش كسجود الصلاة فيقال له
ارفع رأسك واشفع تشفع (قوله وهذه الشفاعة مختصة به عليه السلام) وله عليه السلام شفاعات أخر منها
شفاعته في دخول جماعة الجنة بغير حساب ومنها شفاعته في عدم دخول جماعة النار بعد استحقاقهم له ومنها
شفاعته في خروج جماعة من النار بعد أن استحقوا عدم خروجهم منها ومنها غير ذلك واختلف هل لغيره
^{عليه السلام} شفاعة أولا والحق الاول (قوله لا يوجب الكفر) أي الا ان استحله وكان معلوما من الدين
بالضرورة والا كفر باستحلاله ووافقت المعتزلة على أن الوقوع في الكبائر المذكورة لا يوجب الكفر
لكنهم قالوا بأنه يوجب الخروج عن الايمان فثبتوا الوسطة بين المؤمن والكافر (قوله ونجب التوبة الخ)
هي لغة الرجوع من تاب اذا رجع وشرعا عبارة عن الاقلاع من الذنب والندم والعزم على أن لا يعود الى مثل
الذنب الذي وقع فيه والندم أعظم هذه الامور الثلاثة ولذلك ورد الندم توبة وبشرط لصحتها شروط أحدها
أن لا يبلغ الغرغرة أي حالة النزاع وهذا الشرط عام في حق الكافر والمؤمن العاصي وقيل خاص بالكافر
وثانيها أن لا تطاع الشمس من مغربها لانه يقفل باب التوبة حينئذ يسمع له دوى ولذلك قال اللقاني الحق
أن من يوم طلوع الشمس من مغربها الى يوم القيامة لا تقبل توبة أحد كما في حديث ابن عمر اه وظاهره
انه لا فرق بين من كان موجودا حينئذ اذ ذاك ومن لا لكن الذي صححه العلامة الاجهوري في حاشية الرسالة
وهو مقتضى ما نقله عن ابن عباس في شرح المختصر أن عدم قبولها خاص بمن شاهد الطلوع وهو عيى وأما
من لم يشاهده بان ولد بعده ومن شاهده ولم يكن عيى حينئذ فتقبل التوبة منهما والثالث الاستحلال ان تعلق
الذنب بأدى ما برده مظهرته اليه أو ابرائه منها ومحله في الغيبة اذا بلغته والا فلا لا يؤذيه مرتين وحينئذ فيكفي
الاستغفار له ولو بلغته بعد ذلك كما قاله سم لانها بلغتة محووة ومقتضى هذا الشرط انه لا تصح توبة الزاني الا
اذا استحل زوج الزنى بها وهو ما جرى عليه بعضهم لكن الذي انحط كلامهم عليه أنه يتوب فيما بينه وبين
الله تعالى وتصح توبته حينئذ ولا يشترط استحلاله بل لا يجوز لما تروى عليه من الفساد والفتنة واشترط ابن
حزم العمل الصالح والحق الذي عليه الائمة عدم اشتراطه (قوله حالا) فهي واجبة على الفور فبتأخيرها يأنم
انما غير الذنب الذي اقترفه بل تقل السنوسي في شرح الجزائرية أنه يتضاعف الذنب بتأخير كل لحظة
وحكمة وجوب المبادرة بالتوبة قطع طاعة الشيطان في استدراج النفس حتى يوقعها في الهلكة (قوله من
الذنب) وان لم يكن معيناً ولو سهل تعيينه وتصح التوبة بمن بعض الذنوب ولو مع الاصرار على البعض الآخر
كما هو مذهب أهل السنة خلافاً للمعتزلة (قوله ولو صغيرة) أي سواء كان الذنب كبيراً أو صغيراً وضابط الاولى
كل ذنب يصح وصفه بالعظام على الاطلاق ولذلك أمارات منها الحجاب الحداد لا تعاد عنها بالعذاب ووصف
فاعلم بالفسق نصاله وكل ما خرج من ضابط الكبيرة فهو صغيرة وعلم من ذلك أن الذنوب قسمان كبائر

والجهل بكونه بعد
الصراط أو قبله لا يضر
ترده اختلاقي يوم
القيامة وهو غير الكوثر
الذي هو نهر في الجنة
وما يجب اعتقاده
أنه يشفع يوم القيامة في
فصل القضاء حين تقف
الناس ويتمنون
الانصراف ولو للنار
فيشفع في انصرافهم
من الموقف وهذه
الشفاعة مختصة به صلى
الله عليه وسلم وما
يجب اعتقاده ان
الوقوع في الكبائر
غير الكفر لا يوجب
الكفر ونجب التوبة
حالا من الذنب ولو
صغيرة

على المعتمد فيها ولا
تنتقض التوبة بعوده
الى الذنب بل يجب لهذا
الذنب توبة جديدة
ويجب على الشخص
أن يجتنب الكبر
والحسد والغيبة لقوله
عليه الصلاة والسلام
ان لا يواب الساء حجابا
يردون أعمال أهل
الكبر والحسد والغيبة
أي يمنعونها من الصعود
فلا تقبل والحسد تمنى
زوال نعمة الغير سواء
كان تمنى أن تأتي له أي
للحسد أولا والكبر
بطر الحق وغمص الخلق
ومعنى بطر الحق رده
على قائله ومعنى غمص
الخلق الاستهزاء بهم
ويجب أيضا أن يترك
النميمة وهي السعي بين
الناس على وجه الافساد
لانه ورد لا يدخل الجنة
قات بفتح القاف
وتشديد التاء المشناة من
فوق بعدها ألف وآخرها
تاء مشناة من فوق أيضا
ومحل ما تقدم من حرمه
الحسد ان لم تكن النعمة
حاملة للمحسود على
الفجور والاجاز تمنى
زوال النعمة عنه وما
يجب اعتقاد ان بعض
من ارتكب الكبائر
يعذب ولو واحدا
(خاتمة) الايمان لغة

وصغائر وذهبت الخوارج الى انها كلها كبائر والمرجئة الى انها كلها صغائر (قوله على المعتمد فيها) أي
الصغيرة وقال بعضهم تجب التوبة حالا من الكبيرة دون الصغيرة لتكفيرها بالوضوء ونحوه (قوله ولا تنتقض
التوبة بعوده الخ) أي ولو في المجلس كما هو ظاهر كلامهم وزعمت المعتزلة أنها تنتقض بذلك معللين بأنه
لا يتحقق الندم الا باستدامته في جميع الأزمنة وليس ذلك بشرط عندنا بل للشرط الندم وان عاد لكن
الذنب بعد التوبة أقبح منه قبلها فقد قيل زلة بعد التوبة أقبح من سبعين زلة قبلها (قوله جديدة) أي
غير التوبة السابقة (قوله أن يجتنب الكبر) أي الا اذا كان على أهل الظلم والتجبر والفسق من حيث
خروجهم عن قانون الشرع ولو لم يكن من آفات الكبر الا أنه يفوت معرفة آياته تعالى التي هي أصل الامر
كله كما قال تعالى سأصرف عن آياتي الذين يتكبرون في الارض بغير الحق وأنه يورث المقت منه تعالى
كما قال انه لا يحب المستكبرين لكان كافيا فهو من أعظم الذنوب القلبية حتى قال بعضهم كل ذنب من ذنوب
القلب ربما يكون معه الفتح الا كبر الا لكبر أعاذنا الله منه فعليك بتطهير قلبك منه والزم التواضع فقد
كان من تواضعه ^{عليه السلام} أن يحمل بضاعته من السوق الى أهله ويصافح الغني والفقير ويبدأ من
لقيه بالسلام الى غير ذلك (قوله والحسد) هو أول ذنب عصي الله به في السماء والارض حسد ابليس
آدم فلم يسجد له وحسد قابيل هابيل فقتله (قوله والغيبة) ضابطها كل ما أفهمت به غيرك نقص الانسان
ولو متصفاه وان كان بحضوره سواء أفهمته بلفظ أو كتابة أو إشارة وكما هي محرمة في المسلم كذلك
في الذمي على المعتمد ولفظ الأخ في الآية ليس للتقييد بل للغالب واستثنى من الغيبة ست مسائل الاولى أن
تكون على وجه التظلم كان تقول فلان ظلمي الثانية أن تكون على وجه الاستعانة كان تقول فلان
فعل كذا فاعنى عليه الثالثة أن تكون على وجه الاستفتاء كأن تقول فلان فعل كذا فهل يجوز له ذلك
الرابعة أن تكون على وجه التحذير كان تقول فلان فعل كذا فلا تصحبه الخامسة أن تكون على وجه
التعريف كان تقول فلان الاعمش السادسة أن تكون في فاسق متجاهر بشرط أن تغتابه بما فسق به
وأن تقصد زجره بذلك اذا بلغته (قوله حجابا) جمع حاجب وهو المانع من الوصول (قوله والحسد تمنى زوال
نعمة الغير) بخلاف الغيبة فانها تمنى مثل نعمة الغير وليست محرمة (قوله وهي السعي) أي بالقول أو الفعل
وقوله على وجه الافساد أي على وجه يترتب عليه الافساد أو على وجه هو الافساد وخرج بذلك ما اذا لم يكن
على هذا الوجه كان تقول لشخص فلان يريد أن يقتلك قاصدا بذلك ان يهرب منه أو يستغيث أو نحو
ذلك فليس نعمة (قوله لا يدخل الجنة) أي مع السابقين أو محمول على المستحل وقوله قتات أي نمام
من قت الحديث فهو كذبه والمبالغة ليست شرطا بل المدار على أصل الفعل (قوله ومحل ما تقدم الخ) أي
ضمنا في قوله ويجب على الشخص أن يجتنب الخ (قوله على الفجور) هو في القاموس الانبعاث في
المعاصي والمراد به فعل المعصية وان لم يكن معه انبعاث فيما يظهر (قوله جاز تمنى الخ) ظاهره ولو تمنى أن تأتي
له (قوله ان بعض من ارتكب الكبائر يعذب) أي تحقيقا لا وعيدا بناء على أنه على الجزم كما يقوله الاشاعرة
وأما على أنه محمول على المشيئة كما يقول الماتريدية فلا يجب ذلك وأل للجنس فلا يشترط الجمع والتقييد
بالكبائر يقتضى أنه لا يجب ذلك في مرتكب الصغائر وهو كذلك كما هو مقتضى كلام السنوسي
في شرح الكبرى (قوله ولو واحدا) أي من كل نوع كما في شرح الكبرى فأكلة الربا بالبدن تعذيب بعضهم
ولو واحدا والزناة كذلك وهكذا (قوله خاتمة) هي لغة ما ختم به الشيء واصطلاح اسم للالفاظ المخصوصة
الدالة على المعاني المخصوصة كبقية أسماء التراجم (قوله الايمان الخ) ذكر معنى الايمان لغة وشرعا وأما
الاسلام فهو لغة مطلق الاتقياد وشرعا الاتقياد للأحكام الشرعية وقيل العمل وعلم من هذا تغاير
الاسلام والايمان مفهومهما واما صدقا أما الاول فظاهر وأما الثاني فلان ما صدق الاول تصديقات والثاني امتثالات

تعالى حكاية عن أولاد يعقوب وما أنت بمؤمن لنا ومرا التصديق بجميع ما جاء به النبي ﷺ واختلاف في معنى التصديق بذلك فقال بعضهم هو المعرفة فكل من عرف ما جاء به النبي ﷺ فهو مؤمن وورد على هذا التفسير الكافر عارف وليس بمؤمن وهذا التفسير أيضا لا يناسب قول الجمهور ان المقلد مؤمن مع أنه ليس بعارف فالتحقيق تفسير التصديق بأنه حديث النفس النابع للجزم سواء كان يجزم عن دليل ويسمى معرفة أو عن تقليد فيخرج الكافر لأنه لم يكن عنده حديث النفس لان معنى حديث النفس أن تقول رضىت بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم ونفس الكافر لا تقول ذلك ودخل المقلد فانه عنده حديث نفس نابع للجزم وان لم يكن جزمه عن دليل * ومما يجب الايمان به أيضا معرفة نسبه ﷺ من جهة أبيه ومن جهة أمه

وانقيادات فقولهم انهما متحدان ليس المراد انهما متحدان مفهوما أو ماصدا قبل المراد انهما متحدان محلا فكل من كان محلا لاحدهما كان محلا للاخر هذا ان لوحظ في كل التقيد بالمنجى والافليس بينهما اتحاد في ذلك أيضا لانفراد الايمان فيمن صدق بقلبه فقط والاسلام فيمن اتقاد بظاهره فقط وان اجتماع فيمن صدق بقلبه واتقاد بظاهره فتأمل (قوله مطلق التصديق) أى سواء كان بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم أو بغيره (قوله ومنه) أى من الايمان بهذا المعنى ومنه أيضا اسمه تعالى المؤمن فعناء المصدق لرسوله بالعجزة (قوله بجميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم) أى ما علم من الدين بالضرورة لا مطلقا (قوله واختلاف في معنى التصديق الخ) أى على قولين فليس المراد منه ظاهره وهو النسبة الى الصديق اتفاقا (قوله فقال بعضهم الخ) لم يذكر له مقابلا لكنه استغنى عنه بقوله فالتحقيق الخ (قوله ويرد على هذا التفسير الخ) محصل الايراد انه يلزم على هذا التفسير ان التعريف غير مانع لشموله معرفة الكافر مع أنه ليس بمؤمن وقوله هذا التفسير أيضا الخ محصله أنه يلزم عليه أن التعريف غير جامع لعدم شموله لجزم المقلد مع أنه مؤمن عند الجمهور وأجيب عن الاول بأنهم لم يبالوا بذلك لأنه لا يتوهم عاقل انه يجتمع ايمان مع كفر وعن الثانى بأن التعريف انما هو للايمان الكامل * نبيه * نقل عن ابن القيم أن الايمان من حيث الزيادة والنقص ثلاثة أقسام ايمان يزيد ولا ينقص وهو ايمان الانبياء وايمان لا يزيد ولا ينقص وهو ايمان الملائكة وايمان يزيد وينقص وهو ايمان المؤمنين ونفى قسم رابع وهو ايمان ينقص ولا يزيد وجعله بعضهم عقليا فقط ومثله بعضهم بايمان الفساق (قوله أن تقول) أى النفس فهو حديث نفسى لا لفظى كما هو ظاهر (قوله معرفة نسبه) أى وجوب معرفة الخ فهو على تقدير مضاف والا فلا معنى للايمان بنفس المعرفة كما لا يخفى وقد نظم بعضهم من يجب معرفته من أجداده صلى الله عليه وسلم من جهة أبيه ومن جهة أمه فقال

عشرون جدامن جدود المصطفى * يجب علينا حفظهم بلا خفا
خذهم على الترتيب عبد المطلب * فهائم عبد مناف افهم نصب
قصي مع كلاب ثم مره * كعب لؤى غالب ذو مره
فهو يليه مالك والنضر * كنانة خزيمه مشهر
مدركة الياس منهم مع مضر * نزار مع معد جاء في الخبر
وصف لهم عدنان يا فصيح * لكى يتم النسب الصحيح
من جهة الآبا وأيضا نسبه * من جهة الام تجب معرفته
أم النسي صاحب المفاخر * آمنه بنت لوهب الطاهر
ابن لعبد مناف على القدر * ابن زهرة مع كلاب قادر
فأم طه مع أبيه تجتمع * في جده كلاب يا هذا استمع

وعلم من ذلك أن المراد معرفة نسبه الى عدنان فقط أما ما بعده فلا يجب بلا خلاف بل كرهه الامام مالك كما مر (قوله من جهة أبيه ومن جهة أمه) * فائدة * استدلل بعضهم بقوله صلى الله عليه وسلم لم أزل أقتل من أصلاب الطاهرين الى أرحام الطاهرات على أن جميع آباءه صلى الله عليه وسلم وجميع أمهاته الى آدم وحواء ليس فيهم كافر لأنه لا يوصف بالطهارة الا المؤمن وما أحسن قول بعضهم

واجزم بايمان طم من آدم * الى أبيه الاقرب للمكرم
والامهات مثلهم دليل ذا * نص الكتاب والحديث غدا
كقوله في الساجدين قد ورد * فيهم روايات غاية السند
فلم يزل من ساجد منتقلا * لساجد هاد فهم نعم الملا

(قوله فاما نسبه صلى الله عليه وسلم من جهة أبيه فهو الخ) قدر من الشيخ زروق لذلك في يتيين بأوائل كلماتهما

فقال خلقت شقيعا هال عقى قرانه • كتاب ميين كسب لى غرائب

فدا معشر نفسى كرام خلاصة • مدى الفهم مذيل مجد عواقبه

فأشار بأول الكلمة الأولى الى سيدنا عبد الله وبأول الثانية الى شعبة الحد الذي هو سيدنا عبد المطلب وبأول الثالثة الى هاشم وبأول الرابعة الى عبد مناف وبأول الخامسة الى قصي وبأول السادسة الى كلاب وبأول السابعة الى مرة وبأول الثامنة الى كعب وبأول التاسعة الى لؤى وبأول العاشرة الى غالب وبأول الحادية عشرة الى فهر وبأول الثانية عشرة الى مالك وبأول الثالثة عشرة الى النضر وبأول الرابعة عشرة الى كنانة وبأول الخامسة عشرة الى خزيمه وبأول السادسة عشرة الى مدركة وبأول السابعة عشرة الى الياس وبأول الثامنة عشرة الى مضر وبأول التاسعة عشر الى تزار وبأول العشرين الى معد وبأول الحادية والعشرين الى عدنان (قوله عبد الله) من كلامه رضى الله عنه كما في تذكرة الصلاح الصفدى

لقد حكم البادون في كل بلدة • بان لنا فضلا على سادة الارض

وان أبى ذو الجحد والسود الذى • يشار به ما بين نشر الى خفض

(قوله عبد المطلب) اسمه عامر كما قاله ابن قتيبة وقيل شعبة الحد وانما اشتهر بعبد المطلب لأن أباه هاشم قال لأخيه المطلب وهو بمكة حين حضرته الوفاة أدرك عبدك يثرب وقيل لأن عمه المطلب جاء الى مكة رديفه وهو بهيمة بدة وكان يسأل عنه فيقول هو عبدى حياء أن يقول ابن أخى فلما أحسن من حاله أظهر أنه ابن أخيه وكان يقال له الفياض لجوده وكان من حكماء قريش وكان يأمر أولاده بترك الظلم والبغى ويحثهم على مكارم الاخلاق وينهاهم عن الامور الدنيئة (قوله هاشم) اسمه عمرو وقيل عمرو وكان يكنى بأبى البطحاء وكان مع عبد شمس فى بطن وكانت اصبع رجل هاشم ملصقة بحجة عبد شمس ولم يمكن نزعاها الا بسيلان دم فكانوا يقولون سيكون بينهما دم فكان بين ولد هاشم وولد عبد شمس وبين هاشم وبن عبد شمس وبن هاشم فدعا أمية هاشم للمفاخرة فأبى أنفة من مفاخرته لما وقدر ثم قال أفاخرك على خسين ناقة سودا الحدق تنحر بمكة والجللاء عنها عشر سنين فرضى بذلك وجعل بينهما الكاهن الخزاعي وكان بعسفا نخرج كل منهما فى نفر فنزلوا على الكاهن فقال قبل أن يخبر خبرهم والقمر الباهر والكوكب الزاهر والقنم الماطر وما بالجو من طائر وما اهتدى بعلم مسافر من متجدد وغابر لقد سبق هاشم أمية الى المفاخرة فنصر هاشم على أمية فعاد هاشم الى مكة ونحر الابل وأطعم الناس وخرج أمية الى الشام فأقام بها عشر سنين فكانت أول عداوة وقعت بينهما وتوارث ذلك بنوهما (قوله عبد مناف) اسمه المغيرة وانما اشتهر بذلك لأن أمه كانت جعلته خادما للصنم يقاله منات بالتاء المثناة من فوق فقبل له عبد منات فنظر أبوه فرآه يوافق عبد منات بن كنانة فحوله الى عبد مناف بالقاء بدل التاء وكان يقال له قري البطحاء ووجد مكتوبا أنا المغيرة بن قصي أوصى بتقوى الله جل وعلا وصلة الرحم (قوله قصي) بضم ففتح اسمه زيد وقيل يزيد وانما اشتهر بذلك لأنه قصي أى بعد عن عشيرته الى بلاد قضاة حين احتملته أمه اليهم لأنها كانت منهم (قوله كلاب) بكسر الكاف وتخفيف اللام اسمه حكم بفتح فكسر ويقال الحكم بزائدة أل وقيل اسمه المغيرة وقيل المهذب وصدر به فى الفتح وانما اشتهر بذلك لأنه كان مولعا بالصيد بالكلاب وقيل لكالبته الاعدا فى الحروب (قوله مرة) بضم الميم وفتح الراء مشددا منقول من الوصف المأخوذ من المراتة (قوله كعب) بفتح فسكون وكان يجمع قومه يوم الجمعة وعظمهم ويذكرهم بمبعث النبي ﷺ وبعلمهم بأنه من أولاده ويأمرهم باتباعه فيقول سبأى بحرمكم نبأ عظيم وسبى خرج منه نبى كريم وينشد أياتا آخرها على غفلة يأتى للنبي محمد • يخبر أخبارا صدى وقاخيرها (قوله لؤى) تصغير لؤى كفلس وهو البطء ضد العجلة وقال ابن الأنبارى تصغير لؤى كعصا واختار السهيلي

فأما نسبه صلى الله عليه وسلم من جهة أبيه فهو سيدنا محمد بن عبد الله ابن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤى

الاول (قوله بالهمز وتركه) لكن الاكثر الاول (قوله غالب) بالغين المعجمة وكسر اللام منقول من اسم الفاعل من كلام والده قليل ما في يدك أغني لك من كثير ما خلق وجهك وان صار اليك (قوله فهر) بكسر فسكون وهو في الاصل اسم للحجر الطويل وسمى به لطوله وكان يسمى قريش لانه كان يقرش أي يفتش عن خلة المحتاج فيسدها بجماله وكان بنوه كذلك والاصح أنه جامع قريش والاكثرون على أنه النضر كما ذكره العراقي في سيرته حيث قال

أما قريش فالاصح فهر • جامعها والاكثرون النضر

ونقي ثلاثة أقوال ذكرها الحلبي في سيرته أولها أنه الياس ثانياً أنه مضر ثالثاً أنه قصي لكن هذا قول رافضي لاقتضائه ان أبا بكر وعمر ليسا من قريش فتكون أمانتهما باطلة وهو خلاف إجماع المسلمين (قوله مالك) سمي بذلك لأنه ملك العرب وكان يكنى بأبي حارث (قوله النضر) اسمه قيس وأما لقب بذلك لنضارته وحسنه (قوله كنانة) بكسر الكاف ونونين بينهما ألف بعد هاء وأما قيل له ذلك لأنه لم يزل في كن بين قومه وقيل لأنه كان يستتر على قومه ويحفظ أسرارهم وكان يقول قد آن خروج نبي من مكة يدعي احمد يدعو إلى الله والبر والاحسان ومكارم الاخلاق فاتبعوه تزدادوا شرفاً إلى شرفكم وعزاً إلى عزكم ولا تعدوا ما جاء به فإنه الحق وكان شيخنا حسنا عظيم القدر تخرج العرب اليه لعله وفضله وكان يأتي أن يأكل وحده فإذا لم يجد أحد أنصب صخرة بين يديه ويأكل لقمة ويرمي لها لقمة قاله ابن دحية (قوله خزيمه) تصغير خزيمه بفتح الخاء وهي المرة من الخزم أي صلاح الشيء وسمى بذلك تفاؤلاً بأن يكون مصلحاً لأمواله (قوله مدركة) بضم فسكون فكسر ففتح اسمه عمر على الصحيح وأما قيل له ذلك لأنه أدراك كل عز وفخر كان في آباءه وكان فيه نور النبي ﷺ ظاهراً (قوله الياس) بقطع الهمزة أخذاً من قولهم شجاع أليس أي لا يدري من أين يؤتى في الحروب وبوصلها أخذاً من الياس لأنه لم يأت لايه الاعتد يأسه من الولد لكبر سنه واسمه حسين وكنيته أبو عمر وكان كبيراً عند العرب حتى كانت تدعوه بسيد عشيرته وكانت لا تنقض أمراً إلا بحضوره ويذكر أنه كان يسمع في صلبه تلبية النبي ﷺ المعروفة في الحج (قوله مضر) بضم ففتح اسمه عمرو وكنيته أبو الياس وأما قيل له ذلك لأنه كان يحب شرب اللبن الماخر أي الحامض وقيل لأنه كان يضر القلوب أي يميلها إليه لحسنه وجماله وهو أول من حدا الأبل وما حفظ عنه من يزرع ثمراً يحصل دامة وخير الخير أعجله فأجلوا أنفسهم على مكروها وأصرفوها عن هواها فليس بين الصلاح والفساد الا صبر فواق (قوله نزار) اسمه خلدان وأما قيل له ذلك لأنه لما نظر أبوه إلى نور النبي ﷺ بين عينيه فرح فرحاً شديداً ونحر وأطعم وقال ان هذا كله نراى قليل لحق هذا المولود وقال أبو الفرج الاصبهاني لأنه كان فريده عصره وقيل لنحافته (قوله معد) كنيته أبو قضاة وقيل أبو نزار وأما قيل له ذلك لأنه كان معداً للحروب والغارات وقال ابن هشام مأخوذ من المعد وهو القوة ولما سلب الله بختنصر على العرب أمر الله أرميا أن يحملها على البراق كيلا تصيبه النقرة وقال قاتل سأخرج من صلبه نبيا كريما أختم به الرسل ففعل أرميا ذلك واحتمله معه إلى أرض الشام فنشأ في بني اسرائيل ثم عاد بعد أن سكنت الفتنة بموت بختنصر (قوله عدنان) من العدن وهو الاقامة وسمى بذلك تفاؤلاً بأنه يقيم ويسلم من أعين الجن والانس التي يموت بها غالب من في قبور وكان في زمن موسى عليه السلام على الصحيح (قوله والاجاع منعقد على هذا النسب) قال ابن دحية أجمع العلماء على أن رسول الله ﷺ إنما انشعب إلى عدنان ولم يتجاوز (قوله وليس فيما بعده إلى آدم الخ) أي لما وقع فيه من الافعال المختلفة المتباينة وقد ذكر العراقي أصحابها في ألفيه السيرة وحاصله أن عدنان بن أد بضم الهمزة وتشديد الدال ابن أد بضم الهمزة وفتح الدال الأولى ابن مقوم بضم الميم وفتح الواو المستددة ابن ناحور بحاء مهملة

بالهمز وتركه ابن غالب
ابن فهر بن مالك ابن
النضر بن كنانة ابن
خزيمة بن مدركة ابن
الياس بن مضر ابن
نزار بن معد بن عدنان
والاجاع منعقد على
هذا النسب إلى عدنان
وليس فيما بعده إلى آدم
طريق صحيح

ابن تيرج بمشاة فوقية فتحتية فراء مفتوحة خفاء مهملة وزان جعفر ويقال تارح بألف بدل التحتية ابن
يعرب بفتح الياء وسكون العين المهملة وضم الراء وبالباء الموحدة ابن يشجب بفتح الياء وسكون الشين
المعجمة وضم الجيم وبالياء الموحدة ابن ثابت بنون فألف فباء موحدة مكسورة فتشاة فوقية ابن اسمعيل
باللام أو بالنون ابن ابراهيم التحليل بن تارح بمشاة فوقية فألف فراء مفتوحة خفاء مهملة كافي الفتح وفي
خط بعضهم اصحابها ابن ناحور وهذا غيرنا حور المار ابن شاروخ بشين معجمة فألف فراء مضمومة
فواو ساكنة خفاء معجمة كذا ضبطه بعض الحفاظ وضبطه النورى بالمهملتين بدل المعجمتين وقال بعضهم
ساروخ بالغين المعجمة آخره مع السين المهملة أوله ابن أرغو بفتح الهمزة وسكون الراء وضم الغين
المعجمة أو العين المهملة ابن فالح بقاء فألف فلام مفتوحة خفاء معجمة كما قاله النورى ابن عير بفتح العين
المهملة وسكون المثناة التحتية وفتح الباء الموحدة ويقال له عابر بألف بدل التحتية قال بعضهم هو سيدنا
هو دوقيل انه فالح قال السهيلي عن الطبراني ورأيت أن بين فالح وعير أبا اسمه قينان بفتح القاف وسكون
التحتية وبنونين بينهما ألف ولفظ بعضهم قينون بنونين بينهما واو ابن شالح بشين معجمة فألف فلام
مفتوحة خفاء معجمة كما قاله النورى ابن أرغشذ بفتح الهمزة وسكون الراء وفتح الفاء وسكون الخاء
المعجمة وفتح الشين المعجمة أيضا وبذل معجمة آخره كما قاله النورى ويقال انفخشد وألفخشد بالنون
أو اللام بدل الراء زاد صاحب الفرر الفشخد باللام مع تقديم الشين على الخاء ابن سام بسين مهملة فألف
فيم مخففة وهو ليس بنبي خلا فلا في الليث السمرقندي ومن واقفه ابن نوح واسمه عبد الغفار كما قاله جماعة ابن
لامك بفتح الميم ونكسر ويقال له ملك بفتح اللام وسكون الميم ويقال بالخاء المعجمة بدل الكاف ابن
متوشلخ بيم ومثناة فوقية مشددة مضمومة وبواو ساكنة وشين معجمة مفتوحة ونكسر ولام ساكنة
وقد تفتح أو تكسر خفاء معجمة ابن خنوخ خفاء من معجمتين بينهما نون فواو بوزن عمود قال ابن اسحق
انه ادريس فيما يزعمون ابن يردية بفتح النحتية وسكون الراء وبذل المهملة ابن مهلايل بيم مفتوحة فباء
ساكنة فلام فألف فباء بن فلام ابن قينان بقاف مفتوحة فتشاة تحتية ساكنة فنونين وزان جعفر
ابن يانش بتحتية فألف فنون مفتوحة وقيل مكسورة فشين معجمة ويقال أنوش بهمزة مفتوحة
ونون مضمومة بعدها واو وشين معجمة ابن شيث بشين معجمة مكسورة فتشاة تحتية فثلثة ويقال فيه
شيث ابن آدم عليه السلام اه بزادة الضبط ونحوه من شرح الاجهوري عليها (قوله فيما ينقل) أي حال
كونه مندرجا فيما ينقل اندراج العام في الخاص (قوله وأمانسبه عليه السلام من جهة أمه) مقابل لقوله فيما تقدم
أمانسبه عليه السلام من جهة أبيه عليه السلام فائدة عليه السلام لسيدتنا آمنة ثلاثا أخوه واختان فآخواله عليه السلام وآخواله خمسة
وقد نظمها الشيخ بقوله خال النبي أسود عمير • عبد يغوث ليس فيهم ضير

فريضة فاختة خالات • والكل قبل بعثه قد ماتوا

(قوله فهمي) الأولى فهو بتد كبير الضمير لا يقال انه راى الخبر لانا نقول لا يخفى أن الخبر مجموع قوله آمنة بنت
وهب الخ وهو ليس مؤثرا الآن يقال انه راى صدره (قوله ابن عبد مناف) جعل بعضهم عبد مناف هذا
جد أبي سيدتنا آمنة وهو وهم والصواب أنه أبوه كما اقتضته عبارة الشيخ كعبارة الشامي في سيرته ونسبها
وأما رسول الله صلى الله عليه وآله بنت وهب بن عبد مناف اه (قوله زهرة) بضم الزاي وسكون الهاء كما
ضبطه الزرقاني في شرح المواهب وهو اسم رجل على الصواب وأخطأ من جعله اسم امرأة كما قاله
الاجهوري في شرح ألفية السيرة (قوله وعبد مناف هذا) أي الذي في نسبه عليه السلام من جهة أمه
وقوله غير عبد مناف جده عليه السلام أي من جهة أبيه (قوله ويجب ان يعلم انه عليه السلام الخ) وكذا سائر
ما يتعلق به عليه السلام كما تقدم (قوله أبيض مشرب بحمرة) فليس لونه عليه السلام بياضا صرفا ولا حمرة

فما ينقل وأما نسبه
عليه السلام من جهة أمه
فهى آمنة بنت وهب
ابن عبد مناف بن زهرة
وعبد مناف هذا غير
عبد مناف جده صلى
الله عليه وسلم ابن
كلاب أحد أجداده
صلى الله عليه وسلم
فتجتمع معه صلى الله
عليه وسلم أمه في كلاب
ويجب ان يعلم انه صلى
الله عليه وسلم أبيض
مشرب بحمرة

صرفة بل البياض المخروط بالحجرة الذي هو اشرف الالوان بالنسبة الى هذه الدار وأما بالنسبة لتلك الدار فاشرفها للبياض المنسرب بصفرة كما يكون عليه اهل الجنة كما قاله جمهور المفسرين في قوله تعالى كأنهم بيض مكنون شبههم ببيض النعام المكنون في عيشه ولونه حينئذ بياض به صفرة حسنة ولم يكن صلى الله عليه وسلم في الدنيا كهو في الآخرة ثلاثا يفوته اخذ الاحسنين فجمع الله له بين الاشرفين زيادة في تعظيمه صلى الله عليه وسلم (قوله على ما قاله بعضهم) لعلنا نرى بذلك لكونه لم يرنا فيها ذكر (قوله وهذا) أي قوله ان يعلم الخ أو المذكور من أول الخاتمة (قوله صلى الله عليه وسلم الخ) انما عبر بالماضي إشارة الى ان الصلاة المطلوبة محقة ولا بد وقد أورد الصلاة عن السلام وهو مكروه على ما فيه (قوله كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون) يحتمل أن يكون الله ذكر هنا المراد منه القلي وهو الاستحضار ويحتمل ان المراد منه اللساني والمراد بالغفلة على الاول النسيان وعلى الثاني السكوت كذا يؤخذ من القاسي لكن المتبادر الاول وهل الضمير ان عائدان الى النبي صلى الله عليه وسلم أو الى الله أو الاول عائد الى النبي صلى الله عليه وسلم والثاني الى الله أو بالعكس احتمالات والاولى منها الاخير لانه أباغ في كثرة الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم اذا ذكره الذاكرون الله تعالى أكثر من الغافلين عنه والغافلون عن النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من الذاكرين له وفي بعض النسخ كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون بكاف الخطاب في الاول وضير الغيبة في الثاني وفي رواية كالاولى وفي رواية بعكس الثانية وفي رواية بكاف الخطاب فيهما فتحصل أن الروايات أربع الاولى ضمير الغيبة فيهما الثانية بكاف الخطاب في الاول وضير الغيبة في الثاني وبالكاف الخطاب فيهما وهل يحصل للصلى بهذه الصيغة ثواب صلات بقدر هذا العدد أو يحصل له ثواب صلاة واحدة لكنه أعظم من ثواب الصلاة المجردة عن ذلك قولان والمحققون على الثاني (قوله والجد لله رب العالمين) أتى بذلك اقتداء بأهل الجنة فان ذلك آخر دعائهم كما قال تعالى وأخرد عواهم أن الجد لله رب العالمين قيل ان العالمين ليس جمعا لعالم لان الجمع لا يكون أخص من مفردة كما هنا إذ العالمون خاص بالعقلاء والعالم اسم لجميع ماسوى الله تعالى والتحقيق أنه جمع له لان العالم وان كان يطلق على جميع ماسوى الله تعالى يطلق على كل جنس وعلى كل صف فجمعه على عاين باعتبار الاطلاق الثاني نعم هو جمع لم يستوف الشروط لان العالم ليس بعلم ولا صفة ولا يجمع بالواو والياء والنون الا ما كان علما أو صفة على أنه جرى في الكشف على انه جمع استوفى الشروط لان السالم في حكم الصفة لانه علامة على وجود الله تعالى والله أعلم

وهذا آخر ما يسره الله تعالى على الرسالة التي هي لقاصدها هذا الفن جامعة ولقاصديها نافعة المسماة بكفاية العوام فيما يجب عليهم من علم الكلام وكن يأخى للعيوب سائرا والله أسأل أن يكون للذنوب غافرا وأنا وان كنت لست من أهل هذا الشأن قصدت التشبه بهم لأفوز بصحبته في الجنان بالفضل والانعام والاحسان من المولى الكريم الرحمن بحاجه سيد ولد عدنان صلى الله عليه وسلم في كل وقت وزمان وليس لي في هذه الحاشية من غير الجمع الا القليل فنح علينا وعلى كل من استعمل بها الملائكة الجليل وكان الفراغ من جمعها يوم تسع وعشرين من رمضان المبارك من شهر رسته ألف ومائتين وثلاث وعشرين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى السلام والتحية آمين

على ما قاله بعضهم وهذا آخر ما يسر الله به من فضله وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وعلى آل بيته كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون والجد لله رب العالمين

تم بحمد الله تعالى طبع كتاب حاسبه العلامة الباجوري على كفاية العوام مصححا
بمعرفة لجنة التصحيح بمطبعة دار احياء الكتب العربية والجد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على اشرف الخلق سيدنا محمد حاتم الانبياء والمرسلين

﴿ فهرست حاشية العلامة الباجوري على كفاية العوام ﴾

صحيفة	صحيفة
٥٨ الصفة العشرون وهي تمام ما يجب لله تعالى على التفصيل وهي كونه تعالى متكلما	٢ خطبة الكتاب
٥٨ تنبيه ما تقدم من القدرة الخ	١٦ مطلب في اختلاف المتكلمين في جهة دلالة المخلوقات عليه سبحانه وتعالى
٥٩ أصداد هذه العشرين مستحيلة عليه تعالى	١٩ مقدمة فيما يتوقف عليه فهم العقائد الحسنة
٦٣ تنبيه قال بعضهم الاشياء أربعة الخ	٢٦ الاول من الصفات الواجبة له تعالى الوجود
٦٥ العقيدة الحادية والاربعون الجائز في حقه تعالى	٣٢ الصفة الثانية الواجبة له تعالى القدم
٧٠ وما يجب اعتقاده ان أفضل المخلوقات على الاطلاق نبينا صلى الله عليه وسلم	٣٥ الصفة الثالثة الواجبة له تعالى البقاء
٧١ وما يجب اعتقاده أن أصحابه صلى الله عليه وسلم أفضل القرون الخ	٣٦ الصفة الرابعة الواجبة له تعالى المخالفة للحوادث
٧٣ ويبي أن يعرف كل شخص عدة أولاده صلى الله عليه وسلم الخ	٣٧ الصفة الخامسة الواجبة له تعالى للقيام بالنفس
٧٤ الثانية والاربعون الصدق للرسول عليهم الصلاة والسلام	٣٩ الصفة السادسة الواجبة له تعالى للوحدانية
٧٥ الثالثة والاربعون الامانة	٤٤ الصفة السابعة الواجبة له تعالى للقدرة
٧٥ الرابعة والاربعون بليغ ما أمروا بتبليغه للخلق	٤٦ الصفة الثامنة الواجبة له تعالى الارادة
٧٥ الخامسة والاربعون الفطانة	٤٨ الصفة التاسعة الواجبة له تعالى العلم
٧٦ ذكر ما يجب اعتقاده من السمعيات	٥٠ الصفة العاشرة الواجبة له تعالى الحياة
٧٨ خاتمة في تعريف الايمان	٥٢ الصفة الحادية عشرة والثانية عشرة من صفاته تعالى السمع والبصر
٧٩ نسه صلى الله عليه وسلم	٥٤ الصفة الثالثة عشرة من صفاته تعالى الكلام
	٥٦ الصفة الرابعة عشرة الواجبة له تعالى كونه قادرا
	٥٧ الصفة الخامسة عشرة الواجبة له تعالى كونه مريدا الى آخر التاسعة عشرة



